

دراسات استراتيجية



دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية- الجزائر

العدد الثالث والعشرون (23) - جوان 2016

أهمية التقويم الشامل لمنظومة القيم في مؤسسات التنشئة

راج لعروسي

خصوصيات النزاعات الإفريقية وتداعياتها على آليات الإدارة

مسيح الدين تسعديت

التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

محمد مجدان

سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

شليغم سعاد

السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي

دالع وهيبة

مشكلة الوعي الشبابي بين إدارة التغيير ورهان فهم التحديات

ريحي مصطفى

من ثقافة العولمة إلى عولمة الثقافة

سيفون باية

LES MOTS ET L'ACTION SOCIOANTHROPOLOGIE
D'UNE DISSIDENCE SOCIALE

Abdelwaheb CHERNI

رئيس التحرير

د. رابح لعروسي

laroussi_rabah@yahoo.fr

المراهلات باسم مدير مركز البصيرة
بلدية واد السمار-حي مأكودي 02 رقم القطعة
13 - الجزائر

ها: 023.75.75.81
النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:
markzbassira@yahoo.fr
الموقع الإلكتروني:
www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 2006/ 1378
ردم د: 7996 - 1112

التوزيع



دارالخلدونية للنشر والتوزيع
05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.
ها/فا: 021.68.86.48
ها: 021.68.86.49

بسم الرحمن الرحيم

دراسات
استراتيجية

دورية فصلية محكمة تصدر عن:

مركز البصيرة



للبحوث والاستشارات والخدمات
التعليمية

- العدد الثالث والعشرون -23-

جوان 2016

قواعد النشر

I3) يعدّ البحث في حكم المسحوب إذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن شهر من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.

I4) لا يمكن للباحث أن يسحب بحثه بعد موافقة الهيئة العلمية عليه وإدراجها ضمن مواضيع المجلة.

I5) الإدارة ليست ملزمة بنشر كل البحوث التي تصلها وليست ملزمة كذلك بإعادتها نشرت أم لم تنشر.

I6) تعبر البحوث عن رأي صاحبها ولا تمثل بالضرورة رأي الدورية أو المؤسسة التي تصدرها.

I7) يحق للدورية إعادة نشر – البحث كاملاً أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة دون الحاجة إلى استئذان الباحث، إذ تتمتع الدورية بكامل الحقوق الفكرية للبحوث المنشورة فيها.

من حق الدورية إصدار عدد يخصص بأكمله لغرض واحد عند الحاجة.

تقبل البحوث والدراسات التي تعالج القضايا المتخصصة المتميزة. ويشترط في تلك الأعمال مراعاة قواعد النشر التالية:

1) أن يتوافق البحث مع أهداف الدورية ومحاورها.

2) أن يكون البحث غير منشور سابقاً.

3) يرفق البحث بإقرار خطى بعدم تقديم البحث إلى أي جهة أخرى لغرض النشر.

4) ألا يكون البحث جزءاً أو مقتطفاً أو مقتبساً من رسالة تخرج نال بها صاحبها شهادة علمية.

5) يرفق البحث بملخصين: (العربية والفرنسية) أو (العربية والإنجليزية).

6) يقدم الباحث نبذة مختصرة عن سيرته الذاتية.

7) ترسل البحوث والدراسات إلكترونياً أو تسلم في قرص مضغوط إلى إدارة المجلة.

8) تقبل البحوث باللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية، على ألا يقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا يزيد عن 25 صفحة، وألا يزيد عدد الأشكال والملاحق عن 15 بالمائة من حجم البحث.

9) أن يكتب البحث ببرنامج (Word). بـ: بخط: (Arabic Transparent) حجم 14 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة العربية) وبخط: (Roman New Times) حجم 12 بالنسبة إلى المتن وحجم 10 بالنسبة إلى الهوامش (اللغة الأجنبية).

I0) أن يراعى في البحث المنهجية العلمية، ومناهج البحث العلمي. وعلى صاحبه الالتزام بالموضوعية.

II) توثق هوامش البحث وقائمة مصادره ومراجعته في نهاية البحث.

I2) تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير في آجالها.

الهيئة العلمية

أ.د. عمار بوحوش	جامعة الجزائر 3
أ.د. جفال عمار	جامعة الجزائر 3
أ.د. سالم برقوق	جامعة الجزائر 3
أ.د. كاشير عبد القادر	جامعة تيزي وزو
أ.د. عبد الحق بن جديد	جامعة عنابة
أ.د. فرحاتي عمر	جامعة بسكرة
أ.د. بن خليف عبد الوهاب	جامعة الجزائر 3
أ.د. بغزوز عمر	جامعة تيزي وزو
أ.د. ناجي عبد النور	جامعة عنابة
أ.د. لعجال محمد لعجال	جامعة بسكرة
أ.د. عبد العالي عبد القادر	جامعة سعيدة
أ.د. عليية علائي	جامعة منوبة - تونس
أ.د. نيفين مسعد	جامعة القاهرة - مصر
أ.د. حضرائي أحمد	جامعة مولاي إسماعيل مكناس - المغرب
أ.د. محمود شرقي	جامعة البليدة 2
د. بن عبد العزيز مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. صايح مصطفى	جامعة الجزائر 3
د. محنان عماد	جامعة جندوبة - تونس
د. عمارنة مسعود	جامعة الجزائر 1
د. حموم فريدة	جامعة جيجل
د. جمال منصر	جامعة قلمة
د. بوصصال نور الدين	جامعة سكيكدة
د. حمدوش رياض	جامعة قسنطينة 3
د. مجذوب عبد المؤمن	جامعة ورقلة

هيئة التحرير

د. رابح لعروسي - رئيس اللجنة العلمية ورئيس التحرير

أ. نبيل بويبيّة - نائب رئيس التحرير

المراهلات باهم مدير مركز البصيرة

بلدية واد السمار - حي مأكودي 02 رقم القطعة
13 - الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقل: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

markzbassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:

www.albasseera.net



المحتويات

7	د. رابح لعروسي رئيس التحرير قسم العلوم السياسية - جامعة الجزائر 3	افتتاحية العدد: أهمية التقويم الشامل لمنظومة القيم في مؤسسات التنشئة
9	مسيح الدين تسعديت أستاذة محاضرة أ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	خصوصيات النزاعات الإفريقية وتداعياتها على آليات الإدارة: حالة مالي
31	محمد مجدان أستاذ محاضر أ كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3	التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات.
43	شليغم سعاد أستاذ مساعد كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3	سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو: ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع
55	د/ دالغ وهيبة أستاذ محاضر ب كلية العلوم السياسية العلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3	السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي
67	أ/ريحي مصطفى جامعة البليدة 2 - لونيبي علي	مشكلة الوعي الشبابي العربي بين إرادة التغيير، ورهان فهم التحديات، "مقاربة لبناء هوية التغيير".
75	أ/ سيفون باية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	من ثقافة العولمة إلى عولمة الثقافة
01	Abdelwaheb CHERNI Institut Supérieur des Sciences Humaines de Tunis	LES MOTS ET L'ACTION SOCIO- ANTHROPOLOGIE D'UNE DISSIDENCE SOCIALE

يواجه العالم عهدا جديدا فيه الكثير من التحديات، وتحف به مخاطر شتى، تبرز فيه أهمية منظومة القيم المتعلقة أساسا بالحفاظ على الهوية الوطنية، وبعد التقويم الشامل أحد الأساليب المهمة والناجحة التي تحقق القبول لدى جميع المهتمين بترسيخ منظومة القيم في المجتمع، وهو يتيح للمتبعين توجيه البرامج المستقبلية نحو الوجهة الصحيحة.

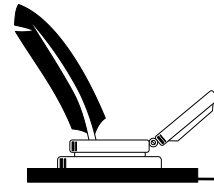
وتبرز أهداف التقويم من خلال تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف في منظومة القيم حتى يتمكن المجتمع من تحسين نوعية أدائه السلوكي، التعليمي والعملي، وأيضا من خلال إشعار المجتمع بكافة أفرادهم بمستوى الانسجام والترابط الذي تحققه المنظومة القيمية الصحيحة.

إن مستويات الفهم والتحصيل لدى النخب وما تحصده من البناء المتكامل لمنظومة القيم تشمل مستويات ثلاثة، التحصيل العلمي وتقدمه، سلوك النخب وتفاعلهم، مستوى الالتزام الأخلاقي والقيمي.

إن مستوى الأداء التعليمي لمؤسسات التنشئة يشمل مسائل جوهرية مترابطة تنطلق أساسا من التدريس والتلقين إلى أساليب تقويم أداء المتعلمين، ومنه مراعاة النمو الخُلقي والاجتماعي والثقافي إلى التوجيه والإرشاد والخدمات، دون إهمال البرامج والأنشطة الإضافية في بيئة تربط المؤسسات التعليمية بالمجتمع المحلي.

ويتحقق هذا الإنجاز بوجود الهيكل التنظيمي من الإدارة إلى الإمكانات والمنشآت والمرافق الخدماتية ومصادر التعلم.

إن وجود فريق التقويم الشامل في مؤسسات التنشئة من مشرفين تربويين ومديري مؤسسات، يحتاج إلى بناء أدوات على أسس علمية مقننة يتم بواسطتها تقويم عمل هذه المؤسسات، بهدف الوصول إلى نتائج



الافتتاحية

أهمية التقويم الشامل لمنظومة القيم في مؤسسات التنشئة

الدكتور / لعروسي رباح
رئيس التحرير

صحيحة تكشف المستوى الحقيقي لهذا العمل، وتتكون هذه الأدوات من استبانات وبطاقات ملاحظة متعددة الأغراض، استمارات إحصائية واختبارات، وتستخدم لجمع البيانات والمعلومات عن كل مؤسسة ليتم قياس التقويم الشامل لتلك المنظومة.

ملخص:

تنتشر في إفريقيا منذ التسعينيات - بأكثر حدة- النزاعات الداخلية الدموية، التي تتميز بخصوصياتها من حيث امتزاج الأسباب بالنتائج، وسهولة الانتشار الإقليمي، وصعوبة الاحتواء والإدارة، مما جعلها مرشحة للاستمرار أكثر من الحل. وفي غالب الأحيان تظهر النزاعات الإفريقية في شكل جديد، أو تنتقل إلى دول أخرى بسبب التشابه في الأوضاع التي تعيشها دول المنطقة المحيطة بدولة النزاع.

والواقع أن الحسم في النزاعات الإفريقية طوال فترة التسعينيات وما تلاها كان دائما خارج إطار التسوية السلمية، حيث لم توفق جهود المنظمة القارية ممثلة في منظمة الوحدة الإفريقية أو الاتحاد الإفريقي بعدها في وقف النزيف الدموي، مما أدى في العديد من الأحيان إلى التدخل المباشر في تلك النزاعات.

ويعتبر النزاع في مالي سنة 2012 خير مثال عن النزاعات الإفريقية الطويلة الأمد حيث يجمع بين معظم الخصائص التي تميز النزاعات في إفريقيا، سواء من حيث طبيعته، وأسبابه، أو من حيث صعوبة إدارته التي لم تتأت إلا من خلال تدخل عسكري فرنسي مباشر.

الكلمات الدالة: النزاعات الإفريقية المتجذرة، أثر العدوى، النزاعات اللصوصية، الممارسات التقليدية الضارة، النزاع في مالي.

Abstract:

Bloody internal conflicts have become the main characteristic of Africa since the beginning of the 1990's. These conflicts share some features that make them different from those in other continents.

Actually, African conflicts are seldom well analyzed or thoroughly explained because of the impossibility to separate the causes from their consequences, the fact that makes them difficult to manage or to resolve, and permits their spread.

This is why the African continent knows the largest number of military interventions as the sole convenient means of conflict management, as it is the case in Mali especially after the French intervention.

خصوصيات النزاعات الإفريقية

وتداعياتها على آليات الإدارة

حالة مالي



د. مسيح الدين تسعديت

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

معظم الخصائص التي تميز النزاعات في إفريقيا، سواء من حيث طبيعته، وأسبابه، أو من حيث صعوبة إدارته التي لم تتأت إلا من خلال تدخل عسكري فرنسي مباشر.

ومن هنا يطرح السؤال التالي ما هي خصوصيات النزاعات الإفريقية عموماً والنزاع المالي خصوصاً التي تجعل من التدخل العسكري المباشر هو السبيل الأمثل لإدارتها؟

وبغرض معالجة هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى سبعة أقسام، تعالج الستة الأولى خصوصيات النزاعات الإفريقية بصفة عامة، وانعكاس ذلك على إدارتها، أما القسم الأخير فسيخصص لدراسة النزاع في مالي من أجل تبيان أوجه التطابق مع النزاعات الإفريقية.

أولاً: تعدد مداخل تفسير النزاعات الإفريقية:

تتعدد مداخل تفسير النزاعات في إفريقيا كتعدد أشكالها وحالاتها، غير أن طبيعة هذه الدراسة تجعل من الضروري التطرق لثلاث منها كما يلي:

1- المدخل الحتمي:

يرى بأن النزاعات في إفريقيا حتمية لا يمكن تفاديها بسبب الخصائص الظاهرية، والفروق بين الجماعات الهجينة والمجموعات الإثنو-ثقافية، والتي جمعت اعتباراً لتكوين الدولة. وما النزاعات اليوم سوى تعبيراً عن الأحقاد الماضية. فغريزة الحرب⁽¹⁾ وذهنيات الحقبة ما قبل الاستعمارية متجذرة لدى الأفارقة، مما أنتج نظاماً موروثاً سلبياً للتعبئة السياسية والمنافسة في كافة الدول الإفريقية⁽²⁾.

2- المدخل الواسطي:

ويجعل للهويات مكانة معتبرة في النزاعات الإفريقية من حيث علاقتها بالبنى السياسية الداخلية، ودور الوكالات الإنسانية، فيتم الاعتراف بوجود القبيلة، والثقافة الإثنية والدين. غير أن هذه المكونات لا تنتج نزاعات إلا بتوظيفها وتسييسها من قبل اللاعبين

Key words:

African social protracted conflicts, predatory conflicts, harmful social practices, conflict in Mali.

مقدمة:

يقترن اسم القارة الإفريقية بمجموعة من الأوصاف السلبية كالتخلف والأمراض والفقر والنزاعات، ولعل هذه الأخيرة أكثر وقعا على شعوب القارة جميعاً باعتبارها السبب المباشر لكل المشاكل التي تعاني منها.

والواقع أن فرحة استقلال دول القارة الإفريقية عن الاستعمار الأوروبي لم تدم طويلاً، نظراً لانفجار العديد من النزاعات بين دولها، أو حتى بداخلها نتيجة لتربط عدة عوامل منها الممارسات الاستعمارية ومخلفاتها كالتقسيم الاصطناعي للحدود وإذكاء النعرات العرقية، والتقسيم العالمي للعمل، وطبيعة أنظمة الحكم فيما بعد الاستقلال، وسوء الأحوال الاقتصادية... وغيرها.

وقد ارتبط تعدد أسباب النزاعات في إفريقيا بتنوعها وكثرتها، غير أن النزاعات الأكثر انتشاراً منذ التسعينيات، وأكثرها دموية كانت النزاعات الداخلية التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة. وذلك بغية اكتشاف خصوصياتها التي جعلتها صعبة الاحتواء والإدارة، بل ولم تؤد سوى إلى استمرارية النزاع، أو ظهوره في شكل جديد، وفي غالب الأحيان انتقاله إلى دول أخرى بسبب التشابه في الأوضاع التي تعيشها الدول في المنطقة المحيطة بدولة النزاع.

والواقع أن الحسم في النزاعات الإفريقية طوال فترة التسعينيات وما تلاها كان دائماً خارج إطار التسوية السلمية، حيث لم توفق جهود المنظمة القارية ممثلة في منظمة الوحدة الإفريقية أو الاتحاد الإفريقي بعدها في وقف النزيف الدموي، مما أدى في العديد من الأحيان إلى التدخل المباشر في تلك النزاعات.

ويعتبر النزاع في مالي سنة 2012 خير مثال عن النزاعات الإفريقية الطويلة الأمد حيث يجمع بين

الدولة⁽¹¹⁾. فالدولة في إفريقيا كان لابد أن تتحول من زبون للمستعمر إلى دولة تنمي وتطور مواطنيها، إلا أن ذلك لم يحدث.

كما تضاف القوى المعاصرة للعولمة والرقابة الإمبريالية لتساهم في زيادة التذمر الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان للتطورات الاقتصادية التي صاحبت التغييرات السياسية⁽¹²⁾ أثرها الواضح في إضعاف قدرات عدد من الدول الإفريقية.

فبعد تجارب فاشلة في التخطيط الاقتصادي المركزي، شهدت القارة الإفريقية منذ 1990 مرحلة خاصة في تاريخها السياسي والاقتصادي بفعل الآثار المدمرة لبرامج التعديل الهيكلي المفروضة على دولها من قبل المؤسسات المالية الدولية، مما أعاق وصول الدول في العديد من الحالات إلى متطلبات التنمية لشعوبها. وقد ارتبط ذلك بتدني أسعار المواد الخام، وسوء الإدارة إلى أن انتهى الأمر بإضعافها وإنهاء السيطرة الحكومية على الاقتصاد المحلي، فتعمق البؤس لدى الشرائح الواسعة من الجماهير وثارت في عديد الحالات⁽¹³⁾.

وسواء في غرب إفريقيا أو في إفريقيا جنوب الصحراء أو غيرها من أماكن على هذه القارة، فقد ارتبطت سياسات التعديل الهيكلي بشدة وفشل الدولة، ومن ثمة والنزاعات العنيفة. فمعظم الدول التي عرفت النزاعات كانت ضحية انهيار الأداء الاقتصادي الناجم عن تلك البرامج والسياسات وما انجر عنها من تضخم، وبطالة، وارتفاع الديون وخدماتها، وتراجع الاستثمار الأجنبي، والتجارة الخارجية. بالإضافة إلى تدني مؤشرات التنمية البشرية بدء بالعاية الصحية، والماء الصالح للشرب، وقنوات الصرف الصحي، ونوعية الغذاء، وصولاً إلى امتلاك الأراضي، مناصب الشغل والرأسمال البشري.

ثانياً: صعوبة تصنيف النزاعات في إفريقيا:

يقصد بالنزاع في هذه الورقة البحثية كل "مواجهة مسلحة عنيفة بين الجماعات، أو بين هذه الأخيرة

السياسيين والنخب المحلية⁽³⁾. فالاختلافات الموضوعية بين القبائل لن تتحول إلى نزاعات الهوية إلا بالإرادة السياسية للسلطة المهيمنة والنخب المحلية.

وتنشأ النزاعات بسبب ما يقوم به السياسيون وفق شبكة الراعي-الزبون Patron-Client⁽⁴⁾، "فينصبون المليشيات والجيش الخاصة بهم من بين الدوائر الإثنية-وطنية للتحدي والعزل، وتستخدم موارد الدولة في سبل غير التغيير والتطوير"⁽⁵⁾، مما يفضي إلى نزاعات عادة ما تكون نتائجها فشل تلك الدول.

فعلى سبيل المثال قام رئيس كوتديفوار هفوية بوانيه Félix Houphouët-Boigny (1960-1993) بتوزيع ريع الكاكو -كما لو كان ميراثاً- فحافظ على نظامه دون مواجهة انتفاضات مهددة بعد أن توسعت زبونيته⁽⁶⁾. غير أن خليفه هنري كونان بيديه Henri Konan Bédié لم يحصل على تلك الزبونية بفعل تدني أسعار الكاكو العالمية⁽⁷⁾.

3- المدخل الاقتصادي:

أدت هشاشة اقتصاد ما بعد الاستقلال وبنيتها الإستخراجية، ثم المنافسة والرقابة على تلك الموارد بين عديد الفرق والجماعات السياسية المحلية إلى ما يسمى بـ "النزاعات اللصوصية Predatory Conflicts في ضوء سيادة من يراقب الموارد الإستراتيجية والمداخل المعتبرة"⁽⁸⁾. إذ يؤكد Homer Dixon فيما يسميه "المالتوسية الجديدة" على "المنافسة الشرسة والخطيرة داخل الفرق والجماعات حول الموارد البيئية الضئيلة في ظهور النزاعات"⁽⁹⁾، أو تطورها. كما يذكر Collier وHoeffler بأن "الطمع والفرص هي التي تؤدي إلى النزاعات، وتؤججها بعد ظهورها، كما تجعل تكرارها جد محتمل بعد استتباب الأوضاع"⁽¹⁰⁾.

وبقتراح Linklater 1996 إصلاح تصفية الاستعمار عبر آليات جديدة، لأن النزاعات الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من تحديات تكوين وبناء

لوزوتو		
موريطانيا		
نيجيريا		
التوغو		

المصدر: من ترجمة الباحثة عن:

Rasheed Draman, Poverty and Conflict in Africa: Explaining a Complex Relationship. www.harep.org/ifaapr/semi.pdf⁽¹⁶⁾.

والملاحظ على الجدول عدم ذكر بعض النزاعات التي عرفتھا القارة قبل الثمانينيات، والنزاعات البينية، وحتى بعض النزاعات الداخلية كما هو الحال للعنف السياسي الذي عرفتھ الجزائر رغم وجود جزء خاص بهذه الظاهرة في نهاية الجدول.

أما الصعوبة الثانية فهي نتاج تنوع وتميع النزاعات التي عرفتھا القارة الإفريقية. ويقصد بالتنوع تعدد أشكال ومضامين النزاعات. أما التميع فهو يعني التداخل بين العوامل المختلفة وصعوبة التمييز بين النزاعات، حيث قد تتحول الحرب الأهلية إلى نزاع إقليمي بسبب انتشارها، أو تدخل دول الجوار إلى جانب أحد الأطراف، أو بسبب ضرب اللاجئين المعارضين الدولة التي غادروا انتقاما من النخبة الحاكمة في بلدهم الأصلي، مما يؤدي إلى حرب بين هذا الأخير والدولة المستقبلية.

كما قد يؤدي النزاع في دولة ما إلى نزاع داخل دولة مجاورة، عن طريق التقليد وانتقال العدوى، أو بغرض الكسب المادي من الحرب الثانية لتمويل الأولى.

ومع ذلك هناك محاولات عديدة لتصنيف النزاعات الإفريقية وستعتمد هذه الدراسة على تصنيف زليزا⁽¹⁷⁾ Paul Tiyambe Zeleza باعتباره أشمل التصنيفات لأنواع النزاعات في إفريقيا، وهو يقسمها إلى ستة أنواع متفرعة إلى أجزاء أخرى كما يلي:

1- الحروب الإمبريالية:

وتنقسم إلى الحربين العالميتين حيث شارك فيهما الأفارقة كمجندين، واستخدمت أراضي الدول كمسرح لهما، كما تمت عسكرة الإنتاج الإفريقي لخدمتهما.

والدول، أو بين الدول في حد ذاتها، يتم خلالها جرح البعض، وقتل البعض الآخر، قد تدوم لمدة 6 أشهر إلى عشرين عاما⁽¹⁴⁾. وهذا قصد شمول مختلف أنواع النزاعات التي عرفتھا القارة الإفريقية.

ومع ذلك تبقى من الصعب إيجاد نمطية للنزاعات الإفريقية بسبب كثرة هذه النزاعات، حيث عرفت 30 دولة إفريقية من مجموع 53 ظاهرة النزاع⁽¹⁵⁾ خلال الفترة الممتدة من الثمانينيات إلى نهاية التسعينيات وهو ما يبينه الجدول رقم 1:

الجدول رقم 1: تفاصيل النزاعات في إفريقيا خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن 20:

تضرر الدولة	بقاء الدولة	
ليبيريا روندا سيراليون الصومال	أنغولا بورندي السودان	النزاعات الجارية أو الحديثة
تشاد أوغندا	إثيوبيا إريتريا موزمبيق جنوب إفريقيا	النزاعات السابقة
الكنغو الديمقراطية غينيا بيساو كوتديفوار		النزاعات الجديدة (بدأت نهاية التسعينيات)
	كوموروز جيبوتي مالي ناميبيا النيجر السينيغال زمبابوي	النزاعات المحدودة
	جمهورية إفريقيا الوسطى غانا كينيا	الحرب القصيرة أو العنف السياسي

- نزاعات التمرد: وهي تعبر عن الأحقاد الدفينة والنغرات العرقية والدينية، والقبلية كما حدث خلال الحرب الأهلية في كل من بورندي وروندا.

4- النزاعات البينية:

ويعود ذلك بالأساس إلى مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار، كما حدث بين الجزائر والمغرب سنة 1963، وتتنزانيا وأوغندا من 1978 إلى 1979، وإريتريا وإثيوبيا 1998-2000.

5- النزاعات العالمية:

ويذكر الكاتب مشاركة الأفارقة في عمليات حفظ السلم والتي لا تتعدى 23% من مجمل قوات حفظ السلم الأممية. إضافة إلى استخدامهم كمرتزقة، أو في الحرب ضد الإرهاب، دون أن يهتمل مشاركة دول الشمال الإفريقي في الحروب العربية الإسرائيلية.

ثالثاً: الارتباط الوثيق بين أسباب النزاعات الإفريقية وأنماطها:

إنّ البحث في نمطية النزاعات الإفريقية يستدعي الجمع بين أسباب النزاع ونتائجه، حيث صار الفصل بين السبب والنزاع الناجم عنه غير ممكن، ولذلك ستحاول هذه الدراسة ذكر أهم أنماط النزاعات الإفريقية تبعا لأسباب وجودها كما يلي:

1- الموروث الاستعماري: وينقسم إلى ما يلي:

أ - ظاهرة التقسيم الاصطناعي للحدود:

وقد خلفت العديد من الدول ربما أكثر مما تحتاجه القارة، فهو من ناحية فرض بناء اصطناعيا للدول عكس وأزل المسار التاريخي لتكوين الدولة، مما أنتج ما يسمى بالدول المجهرية، والدول الضعيفة، وشبه الدول، وحتى دول الظل⁽¹⁸⁾. ومن جهة أخرى أنتج العديد من النزاعات الحدودية البينية - كما هو الحال بين الجزائر والمغرب، النيجر - الكامبيرون - السنغال - موريطانيا، غانا - التوغو -

بالإضافة إلى الحرب الباردة التي خلفت عددا من الحروب بالوكالة في القارة الإفريقية.

2- الحروب ضد المستعمر:

ويقسمها إلى حروب تقليدية وحروب عصابات ضد الغزو الاستعماري، والحروب التحريرية.

3- النزاعات الداخلية:

وتتفرع بدورها إلى:

- النزاعات الانفصالية لما يسعى إقليم ما إلى الانفصال عن الدولة التي هو تابع إداريا لها، كإقليم البيفرا في نيجيريا.

- نزاعات تحريرية واسـتـرـدـاـديـة ConflictsIrredentist من خلال سعي جماعة ما للانضمام إلى دولة أخرى كمطالبة الصوماليين في كينيا وإثيوبيا بالالتحاق بالصومال.

- نزاعات حول انتقال السلطة ConflictsDevolution، تقودها الجماعات المهمشة تجاه الدولة المركزية عادة من أجل اللامركزية كما هو الحال في نزاع جنوب السودان قبل 2005، أو في دارفور اليوم.

- نزاعات من أجل التغيير السياسي: وبدأت أولى الأمثلة في أوغندا سنة 1986 على يد Yoweri Museveni، وعرفت دول أخرى كليبيريا، سيراليون، وكوتديفوار... وغيرها.

- النزاعات اللصوصية: Banditry Conflicts وهي أعمال عنف واسعة منظمة اجتماعيا ضد قوة الدولة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى بهدف خلق فوضى تسمح بالتراكم اللصوصي Predatory Accumulation. وهو ما تقوم به لوردات الحرب في سيراليون وليبيريا، وكوتديفوار.

وهو ما كان موجودا قبل الاستعمار⁽²³⁾، وطورته أغلب الدول الأوروبية من خلال التفضيل السلبي لمجموعة عرقية على حساب الأخرى، حيث مكن لبعض الجماعات العرقية - وإن لم تكن ذات أغلبية - خاصة النصرانية منها⁽²⁴⁾ في الدول ذات الأغلبية المسلمة كالأمهارة في إثيوبيا والتوتسي في بورندي... وغيرها.

ولم تقل حدة العرقية بعد الاستقلال حيث تصادم رفض الجماعات العرقية الأخرى لسيطرة الجماعات المستفيدة من الفترة الاستعمارية، مع الميز العنصري والإقصاء والعنف والقهر من قبل فئات النخب التي ورثت أجهزة الدولة بعد الاستقلال، مما أنتج اضطرابات عنيفة وعدم استقرار في العديد من تلك الدول⁽²⁵⁾. فعلى سبيل المثال تعرض الهوتو - هم الأغلبية بنسبة 84% - في بورندي إلى الإقصاء من طرف التوتسي، ولما حاولوا الاستيلاء على السلطة فشلوا، وتعرضت النخبة من الهوتو لمذبحة حيث تم القضاء على 5، 3 منهم⁽²⁶⁾. وتحولوا إلى "مواطنين من الدرجة الثانية"⁽²⁷⁾ فأبعدوا عن الوظائف المدنية والجيش والتعليم الثانوي والجامعي. وهو عادة ما يظهر في كافة الحروب الأهلية، والإبادات الجماعية.

كما تعد الانقلابات العسكرية في إفريقيا أبرز ظواهر الاستقطاب العرقي الذي يحدث فيها، حيث نجد أن هذه الانقلابات غالبا ما يكون سببها الدافع العرقي (الاثني)، وهو ما يدفع إلى انقلاب مضاد له بدافع عرقي آخر، وتعد "نيجيريا نموذجا صارخا للتدخل القبلي والعرقي في الانقلابات"⁽²⁸⁾.

2- سوء أنظمة الحكم:

تتشهر ظاهرة الحروب الأهلية بسبب أنظمة الحكم فيما بعد الاستقلال التي لم تعتمد التحديث السياسي وإعادة بناء أنظمة الحكم المنهارة، من خلال طرح المواضيع الشائكة للنقاش لتكوين مواطنين مسؤولين، وتدعيم القوة الشاملة للدولة⁽²⁹⁾، بل على

نتيجة عدم الرضا عنها، أو بسبب تحرك الإثنيات المنشطرة بين دولتين أو أكثر⁽¹⁹⁾.

والنتيجة أن ضمت الدولة الواحدة عددا كبيرا من الجماعات اللغوية والدينية والقومية والعرقية والقبلية والجماعات الوافدة وغيرها، دون أن يربط بينها الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية سياسية واحدة، كحقيقة تعلو فوق الولاءات والانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة⁽²⁰⁾. وهو ما يفسر انتشار ظواهر التمرد والانقلاب في الدول الإفريقية.

وتبرز الدراسات أن هناك عدة أشكال من الهويات الإثنية حسب توزيعها الجغرافي، إذ هناك حالات تتطابق فيها الهوية مع الأرض، وأخرى تنقسم الهوية في أكثر من بلد واحد، فيتيح الفرصة أمام الانتشار الإقليمي للنزاعات عبر ما يسم بأثر العدوى Contamination Effect⁽²¹⁾، كما هو الحال مع الحرب التي بدأت بليبيريا سنة 1989، وانتقلت إلى سيراليون، وكوت ديفوار. وكذا تأثر توارق مالي بأحداث تشين تبردان بالنيجر عام 1990، والاقتداء بالتوارق النيجريين، معلنين الثورة ضد الحكومة المالية بحلول صيف 1990. وتسمى هذه الحروب في بعض الأدبيات بالطوارئ السياسية المعقدة⁽²²⁾ Complex Political Emergencies.

ب - ظاهرة الاقتصاديات التابعة:

يدور اقتصاد معظم الدول افريقية حول إنتاج وتصدير واحد أو اثنان من الموارد الزراعية أو الصناعية، وهي ترتبط في علاقاتها التجارية مع الدول الاستعمارية السابقة أو الدول الكبرى التي نابت عنها، مما يجعل الدول الإفريقية غير قادرة على التحكم في أسعار منتجاتها، الأمر الذي يؤدي إلى أزمات اقتصادية عويصة تزيد من تأجيج النزاعات، أو تكون المناخ الذي ستتدلع منه هذه الأخيرة.

ج- ظاهرة النموذج غير المتوازن للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

تحول الجماعات العرقية والإثنية إلى جماعات مغلقة على ذاتها.

وتظهر عقدة الأهلية في الدول الإفريقية من خلال حالتين أساسيتين هما:

-رفض السكان الأصليين للسكان المحليين، ففي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تتحكم السلطات المحلية في ملكية الأراضي يمنع المواطنون من غير السكان الأصليين من التملك، كما يحرمون من وجود سلطة تمثلهم.

-التمايز بين المستوطنين والسكان المحليين، حيث ينظر المحليون إلى المستوطنين بوصفهم طغاة مستعمرون لا ينبغي أن يتمتعوا بالمواطنة، وهو سبب ظهور إشكالية الأراضي في زيمبابوي عام 2000⁽³⁵⁾، وكذلك الأزمة الدستورية في موزمبيق عام 1990، حيث كان السؤال هل يمكن مد المواطنة إلى المستوطنين من الآسيويين والبرتغاليين أم قصرها على السكان الأصليين؟⁽³⁶⁾

والحقيقة أن الدولة في إفريقيا عجزت عن توفير هوية تتجاوز الانتماءات الإثنية، وخلق هوية قومية للمواطنين، فغرقت تلك الدول في مستنقعات النزاعات العرقية والإثنية بسبب تسييس المواطنة والحقوق المرتبطة بها كامتلاك الأراضي، وحق الانتخاب. فعلى سبيل المثال مُنع الحسن وتارا من الوصول إلى الرئاسة بحجة بوركينا بيبته مرتين سنة 1995، وسنة 2000 وذلك بعد ما أسس بيديه للإفوارية-⁽³⁷⁾.

ويبين الواقع الإفريقي أنّ العديد من النزاعات تنجم عن التفاعل بين الموارد والفرص الاقتصادية من جهة، والمصالح العرقية والإثنية والثقافات المجهرية من جهة أخرى، مما يؤدي إلى "نزاعات متجذرة" Protracted Conflicts. وقد تتدلع هذه الأخيرة حول الموارد لتتخذ صبغة إثنية أو دينية، كما أن العكس صحيح بحيث تبدأ النزاعات بفعل النعرات العرقية ويغذيها الصراع حول الموارد⁽³⁸⁾.

العكس اتخذت العديد من الأنظمة الإفريقية النهب والفساد والتهميش والإقصاء والمحاباة وسائلًا لممارسة سلطتها وفق ما أسماه البعض بـ "الحمى الزعامية"⁽³⁰⁾، مع حرصها على "طاعة الدول الغربية من أجل ضمان الاستقرار الداخلي"⁽³¹⁾ في الوقت الذي سيطرت خيبة الأمل على الشعوب.

وتشير الدراسات إلى أن "تهب الحكام جعلهم لا يجهّزون حتى قوات الأمن بالعتاد اللازم، مما أحبط عزائمهم، وجعلهم عاجزين عن صد الاختراقات والتهديدات الأمنية"⁽³²⁾. ويزداد الأمر سوءًا إذا علم بأن "معظم الجيوش الإفريقية مشكلة على أساس اثني، وهو ما قد يجعل المؤسسة العسكرية تتأثر بأي توتر سياسي بين الإثنيات المختلفة"⁽³³⁾، ولعل أحداث روندا وبورندي خير دليل على ذلك. وهو ما يعبر بحق عن **الخلل الوظيفي** لدول ما بعد الاستقلال، مخلفا أرضية خصبة للآزمات السياسية والتمرد والحروب.

3- تسييس المواطنة وعقدة الأهلية:

يشير مفهوم الدولة القومية المعاصرة إلى خليط من الجنسيات تجتمع في إطار الدولة عن طريق رباط المواطنة. وتعد هذه الأخيرة أداة للانغلاق الاجتماعي حيث تعرف الدولة من خلالها سيادتها وسلطانها وشرعيتها وهويتها. كما تحدد هوية المواطن في الإطار العالمي عن طريق دولته.

غير أنّ العلاقة بين الدولة والمواطنة في إفريقيا لم تسر في هذا الاتجاه بسبب تعدد الهويات وتنافسها، وهو ما أثر سلبا على ولاء المواطن لدولته فصار ينظر إلى الهوية الجماعية على أنها "هوية استيعادية تولد اللامساواة"⁽³⁴⁾، في الوقت الذي تعتبر فيه المواطنة إطارا شاملا يضمن المساواة. وبذلك فقدت المواطنة مضمونها وصارت مجرد شعار حيث حرم المواطن من الحقوق والمزايا، فنابت الجماعات وأخذت الأولوية عن الدولة بوصفها محور الانتماء والولاء. فالشعور بالحرمان من حقوق المواطنة ساعد على

5-العجز الديمقراطي وعدم الاستقرار السياسي:

تتشر الديكتاتوريات عادة ثقافة سياسية تسلطية أو ما يسمى بالثقافة الشمولية للقادة والتي استخدمت كأدوات للهيمنة على المجتمع، وفرضت نظاما ديكتاتورية في إفريقيا فزادت من الفجوة بين الدولة والمواطن⁽⁴³⁾، حيث تم سحب الحقوق السياسية والمدنية، وانكشفت الحقوق الاجتماعية، فتحولت المواطنة إلى مفهوم صوري بدون مضمون مما ساهم في توليد علاقات تضامن ومقاومة قائمة على أسس إثنية ودينية.

وقد اجتمع في الدول الإفريقية الاستقلال الحديث بالأداء الاقتصادي الضعيف وغير المستقر، وبقيادة أسسوا حكمهم على المناهج التسلطية، فتم القضاء على المعارضة ومصادرة المجتمع المدني، وخرق حقوق الإنسان وهي الأوضاع التي تسبق دائما حالات الانقلابات في إفريقيا.

ورغم انتهاج الانتخابات من طرف غالبية الدول الإفريقية بتأثير من سياسات التعديل الهيكلي، إلا أن الحكام ما زالوا يمسكون بقبضة من حديد عبر التزوير والتخلص من المعارضة. فعلى سبيل المثال لا الحصر قام الرئيس الغيني "كونت" Lansana Conté بإلقاء القبض على ألفا كوندي Alpha Condé، على إثر انتخابات 1998 بحجة إثارته للمشاكل وعدم الاستقرار⁽⁴⁴⁾، بعد أن كان منافسا حقيقيا له في أول انتخابات تعددية سنة 1993.

6-العنف السوسيو-ثقافي:

هناك العديد من أبنية العنف السوسيو ثقافي داخل المجتمعات وهو ما يسمى بالممارسات التقليدية الضارة⁽⁴⁵⁾ Harmful Traditional Practices، والتي يعمقها الفقر وتؤثر على الشرائح الأقل ثروة كالنساء الريفيات، والأطفال والشباب. ومن أمثلتها القهر، والعبودية⁽⁴⁶⁾، والاستغلال.

ورغم ما تمتلكه القارة من ثروات إلى أن "59% من سكانها يعيشون تحت خط الفقر"⁽⁴⁷⁾، وتصنف

ولذلك تتخذ غالبية النزاع اتشكّل النزاع بين الأهلي والمحتل أو النزاع بين الراعي والمزارع.⁽³⁹⁾ وهو ما تشير إليه الحالة في تشاد، وفي مالي وموريتانيا، والسودان، حيث تتقاطع أحقاد الرعاة الرحل والمجموعات المزارعة مع أبنية الإثنية والدين لخلق نزاعات مدمرة.

4-الإقصاء والتهميش السياسيين:

انعكس منطق الاختلافات الإثنية على القواعد والقيم التي تحكم التفاعلات السياسية، وعلى نظام الدولة خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية، فصارت الهوية الإثنية "تحدد توزيع المزايا والحقوق في إطار الدولة، فقضايا العمل، والتعيينات العامة والمنح الدراسية تخضع للحسابات الإثنية التي تقوم بها الدولة المركزية"⁽⁴⁰⁾. ومن هنا لا يدخل الفرد مؤسسة الدولة كمواطن بل كعضو في جماعة إثنية معينة، فتتحول الدولة إلى حلبة للتنافس الإثني تهيمن من خلالها الجماعات الإثنية الأكثر قوة وتستبعد الجماعات الأقل سطوة وتحرم من حقوق المواطنة. وهو ما يضيف إلى مبدأ الولاء الإقليمي والمواطنة مبدأ آخر هو الولاء الإثني⁽⁴¹⁾.

وقد يكون الإقصاء سببا في اندلاع النزاع أو في اشتداده، حيث ينشأ عادة النزاع على المستويات الدنيا للفروق الاجتماعية والهويات خاصة الإثنية، والدين والجنس. وتوجد علاقة وطيدة بين تكوين الهوية الاجتماعية وأبنية النزاع. ومن ثمة يكون المتضرر الأول من الإقصاء والتهميش هو قوة الدولة، بحيث تساهم الجماعات المهمشة في الرقابة على السلطة إلى جانب المعارضة فتتسع، وتصبح الدولة هي العدو الأعظم في النزاع⁽⁴²⁾.

ورغم أنّ الرسميين وقادة الجماعات المهيمنة على الدولة في إفريقيا ينكرون ممارستهم لسياسة التهميش والإقصاء، إلا أن نتائج هذه السياسة عادة ما كانت الحرب الأهلية كما حدث في تشاد، ليبيريا، مالي، وكوتديفوار.

وتزداد الصعوبة بالنظر إلى إقناع جماعات التمرد بإنهاء النزاع بسبب حالات الفقر، وانتشار ظاهرة الجنود الشباب، ومن ثمة سعي الجماعات إلى السيطرة على موارد الدولة بهدف الاستمرار في النزاع، وصعوبة حصولها على مزايا كثيرة هم يستفيدون منها في النزاع.

ويجمع الباحثون في النزاعات الإفريقية على فشل برامج نزع السلاح، التسريح وإعادة التجنيد DDR، بسبب البطالة ووفرة السلاح بحيث يتحول العديد من المقاتلين إلى مجرمين، ومقاتلين محتملين في أي لحظة⁽⁵³⁾.

إنّ عدم وجود مؤسسات ديمقراطية في الدول الإفريقية يزيد من صعوبة احتواء الخلافات السياسية قبل دخولها مرحلة النزاع، ورغم وجود العديد من الآليات التقليدية الناجعة في التعامل مع حالات النزاعات والأزمات الإفريقية إلا أنه تم إهمالها في العديد من الدول، كما هو الحال بالنسبة للجنة الحكماء في نيجيريا.

والأسوأ من ذلك كله أن الدول التي شهدت الحروب الأهلية أو النزاعات الداخلية تصبح أقل ديمقراطية مما كانت عليه، وهي مرشحة لتجدد النزاع، وتشير الدراسات إلى أنّ 40% منها عرفت تجدد النزاع خلال نفس العشرية⁽⁵⁴⁾.

خامساً: سهولة الانتشار الإقليمي للنزاعات الداخلية:

ويعود ذلك أساساً إلى التشابه في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية المتجاورة، بحيث عادة ما يؤدي النزاع في دولة ما إلى زعزعة استقرار الدول المجاورة، لاسيما في حالات وجود تشابه عرقي في التركيبة السكانية لها، من خلال إثارة النعرات العرقية والتضامن مع العرقيات المهمشة أو المضطهدة، وتكون النتيجة توتر العلاقات بين الدول المعنية كما هو الحال في رواندا، بورندي، والكونغو.

إحدى وعشرون دولة إفريقية تحت بند الدول التي تنفقر إلى الأمن الغذائي⁽⁴⁸⁾. مما يجعل هذه الفئات تنتقم من الأوضاع أو تستجيب وتتخربط في النزاعات كما هي ظاهرة تجنيد الأطفال في الحروب الأهلية الإفريقية.

كما تساهم النزاعات المسلحة والانقلابات مجتمعة مع الفقر والأمية في تفشي ظواهر وأمراض اجتماعية كثيرة منها التشرد⁽⁴⁹⁾، والنزوح، والتفكك الأسري، والانحلال الخلقي، وانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة كالإيدز... وغيرها.

رابعاً: غلبة النزاعات الداخلية وصعوبة احتوائها:

بعد تصفية الاستعمار الأوروبي في إفريقيا بقيت العديد من المشاكل العالقة بين الدول الإفريقية كمشاكل الحدود، وعدم استقلال إقليم الصحراء الغربية، إلا أن النزاعات الأكثر دموية منذ التسعينيات هي النزاعات الداخلية المتعلقة بمشاكل السلطة والنفوذ واستغلال الموارد -كما سبق توضيحه، وبينه الجدول رقم 1 أعلاه -حيث كان عدد النزاعات الداخلية التي شملها هو 30 نزاعاً.

وفيما يتعلق بصعوبة احتواء مثل هذه النزاعات فيعود أساساً إلى ضعف قدرة الدول الإفريقية على فرض السيطرة الكاملة على أقاليمها، واستخدام معظم أطراف النزاعات لأسلحة خفيفة وصغيرة سهلة النقل والإخفاء⁽⁵⁰⁾، مما يعرقل جهود نزع السلاح والتسوية السريعة للنزاع. ويرى Taya Weiss أنّ وجود المسدسات يقوض إستراتيجيات حل النزاع، ويوسع دائرة العنف⁽⁵¹⁾.

وبضيف Diarra أنّ الأمر لا يتعلق بـ"مراقبة كل الأسلحة وإنما بتلك التي تسهل من ارتكاب عمليات النهب والسرقة، وتموّن الحروب الأهلية، وهي سهلة الانتقال بسبب الحدود القابلة للاختراق، والتقل غير المنظم للأشخاص"⁽⁵²⁾.

اتخاذ المعارضة في العديد من الأحيان دول الملجأ قاعدة لمهاجمة دول المنشأ، وهو ما سبب العديد من المشاكل البيئية خاصة عندما تضطر الأنظمة السياسية إلى ضرب المنشقين في دول الملجأ.

فاللاجئون الروانديون بالزائير قد تمت إعادة تسليحهم بمباركة موبوتو سي سيسيكو وهاجموا روندا من الملاي⁽⁵⁷⁾. كما قاد التمرد لوران كابيلا ضد موبوتو بمباركة من روندا وأوغندا وبورندي⁽⁵⁸⁾، 1996، ليبنتعد عن هذه الدول بعد اعتلائه السلطة في ماي 1997، وتتحول روندا وأوغندا إلى دعم المتمردين ضد حكومة لوران كابيلا في أوت 1998⁽⁵⁹⁾.

كما تنتقل النزاعات في إفريقيا عبر الآثار الاقتصادية الناجمة عنها. وقد ذكر Collier وHoeffler سنة 2002 أن لكل دولة إفريقية 2,7 من الجيران، ويقدر الأثر الاقتصادي المباشر لكل نزاع داخلي بـ 43 % من الناتج الوطني الخام، مما يجعل النتيجة الإجمالية للآثار الإقليمية لكل نزاع تساوي 115 % من الناتج الوطني الخام⁽⁶⁰⁾.

ولذلك تُبقي النزاعات -حسب Collier- دول القارة الإفريقية الأفقر في العالم، حيث يشكل النزاع والفقر في الحالة الإفريقية حلقة مفرغة تدعى "فخ النزاع"⁽⁶¹⁾.

سادسا: ضرورة التدخل العسكري لإدارة وحل النزاعات الإفريقية:

إن أو ما يمكن لفت الانتباه إليه هو الفرق بين حل النزاع Conflict Resolution الذي يعنى بـ "إنهاء الاختلافات بين الأطراف"⁽⁶²⁾، وإدارة النزاع Management Conflict التي هي مجرد "وضع اليد على تلك الاختلافات"⁽⁶³⁾. فإذا كان حل النزاع يقتضي "القضاء على مسبباته باتفاق الأطراف المتنازعة، بعد دراسة رهانات النزاع عبر منطق الربح والخسارة"⁽⁶⁴⁾، فإن إدارة النزاع تعنى بـ "خلق جو

كما تعرف إفريقيا حركة مذهلة للاجئين، إذ تضطر الدول أمام توافد لاجئي حالات الحروب إلى فتح حدودها، مما يخلق صعوبة لدى السكان المحليين في التكيف معهم. ويبين الجدول رقم 2 أدناه الأرقام المذهلة لعدد اللاجئين من وإلى الدول الإفريقية، إذ يحتلون نسبة 31%⁽⁵⁵⁾ من إجمال اللاجئين في العالم.

الجدول رقم 2: عدد اللاجئين من وإلى إفريقيا⁽⁵⁶⁾

الدولة الأصل	عدد اللاجئين	الدولة المستقبلة	عدد اللاجئين
السودان	686311	تنزانيا	485295
الصومال	464253	تشاد	286743
جمهورية الكونغو الديمقراطية	401914	كينيا	272531
بورندي	396541	أوغندا	272007
أنغولا	206501	جمهورية الكونغو الديمقراطية	208371
إريتيريا	193745	السودان	196200
ليبيريا	160548	زامبيا	120253
روندا	92966	إثيوبيا	96980
الصحراء الغربية	90614	الجزائر	94180
إثيوبيا	74026	الكونغو	55788

وقد يشك البعض في وجود علاقة بين اللاجئين الفارين من النزاعات واندلاع هذه الأخيرة في الدول التي لجؤوا إليها، إلا أن وقائع الحروب الإفريقية تبين

الأمم المتحدة إزاء النزاعات الإفريقية خلال التسعينيات بانتقائية عكست مباشرة مصالح الدول الكبرى **Interest-Based Intervention**. ويلخص جيمس روزنو التدخل في عصر العولمة على أنه "استجابة للمصالح الاقتصادية والإستراتيجية للتحالف، أما عندما لا يلائم المهيمن العالمي ومحله فحينها يتم استبعاد معايير المجتمع العالمي"⁽⁶⁷⁾

كما عكست تلك الانتقائية عدم رغبة الدول الكبرى في المخاطرة برجالها أو أموالها، أو التصادم مع الأعضاء الآخرين خاصة تلك التي لازالت تنشب بالفوز في مستعمراتها السابقة. فمنذ التدخل في الصومال سنة 1992 صارت الولايات المتحدة الأمريكية تشجع المنظمات الجهوية الإفريقية لإدارة نزاعاتها. والمنطلق في تلك التصرفات هو مادي بحت، لأن دولا كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تعد ترغب في توجيه القواعد المالية للأمم المتحدة نحو تمويل النشاط الجهوي⁽⁶⁸⁾.

وقد عرفت سنة 1999 عودة اهتمام مجلس الأمن بالمستقبل السياسي لإفريقيا بعد تغير المصلحة الوطنية للدول الدائمة فيه، والتي صارت ترى أن إفريقيا قارة إستراتيجية، فشهدت الأخيرة "عمليات السلام الأممية في كل من الكونغو وسيراليون سنة 1999، وليبيريا سنة 2003، وكوديفوار سنة 2004"⁽⁶⁹⁾. وتتجسد المصالح الوطنية لتلك الدول في استغلال موارد القارة كالتأمين بالطاقة - خاصة بعد تطور العلاقات الإفريقية - الصينية - حيث دفعت الدول الغربية الأمم المتحدة إلى تركيز 60%⁽⁷⁰⁾ من وقتها للمسائل الإفريقية، ورعاية معظم عمليات السلام في هذه القارة.

ومع ذلك تبقى إدارة الأمم المتحدة للنزاعات الإفريقية قليلة جدا إذا ما قورن بتدخلات الإكواس مثلا.

مناسب لحله في النهاية، أو التقليل من حدته"⁽⁶⁵⁾، وهو بالأساس دور خاص بالطرف الثالث.

وبالعودة للحالة الإفريقية فإدارة النزاعات تبقى جد صعبة نظرا لما ذكر سابقا، ومن ثم يكون حل النزاع أصعب بحيث تلطيف الأجواء الذي تحدثه الإدارة لا يحدث في غالب الأحيان.

وبينت النزاعات الداخلية التي عرفت إفريقيا أن التسوية السلمية كإحدى بدائل إدارة النزاع لم تكن ناجعة، بل أكثر من ذلك كان التدخل العسكري المباشر هو الحل، سواء أقامت به المنظمات الجهوية الفرعية كالإكواس في حالات ليبيريا، سيراليون، وكوتديفوار 2003، 2010، أو السادك، والكوميسا، والإيجاد في الصومال والسودان.

وفيما يلي المقاربات الثلاث لإدارة النزاعات الإفريقية وما تعانيه من نقائص:

1- المقاربة التقليدية (إدارة الأمم المتحدة للنزاعات):

فرضت هذه المقاربة نفسها على الصعيد الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تخرج الدول الإفريقية عن هذا النهج للأسباب التالية:

- اعتماد معظم الدول الإفريقية على الأمم المتحدة في تصفية استعمارها، من خلال المناداة بتجسيد ميثاقها الذي يعد بحق الشعوب في تقرير المصير.

- تشبث الدول الحديثة الاستقلال بالميثاق لمحاربة الأطماع الغربية وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

- غياب البدائل أمام الأفارقة لغياب آلية إفريقية خاصة، إلا ابتداء من سنة 1963 مع ميلاد منظمة الوحدة الإفريقية.

غير أن هذه المقاربة لم تعد فاعلة خلال التسعينيات بسبب تغير بنية النظام الدولي، و"إعادة دراسة الحكومات الغربية لأدوارها في العالم الثالث عموما وفي إفريقيا خصوصا"⁽⁶⁶⁾. لذلك اتسم موقف

2- مقارنة الإدارة الإفريقية للنزاعات الإفريقية:

رأت الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال ضرورة الاعتماد على النفس في حل الأزمات الإفريقية، وفق ما يسميه البعض بالسلام الإفريقي The Pax Africana⁽⁷¹⁾ وهنا تأسست منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 لتكون آلية إفريقية لحل وإدارة كبرى القضايا الإفريقية.

وفي هذا السياق ركزت ديباجة ميثاق المنظمة على أهمية توطيد التفاهم بين الشعوب وتعاون دولها تحقيقاً لأملها في تدعيم روح الأخوة والتضامن⁽⁷²⁾، وعلى التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الإفريقية كما جاء في المادة الثالثة، الفقرة الرابعة⁽⁷³⁾ منه. فكانت إدارة المنظمة للنزاعات طوال ثلاث عشرات من 1963 إلى 1993 تتميز بالتردد وتجنب التورط في النزاعات الداخلية⁽⁷⁴⁾. وقد كان سلوكها محكوماً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وهو ما انعكس على مواقفها من النزاعات التي عرفت القارة، فلم تتدخل سوى في حالات واضحة من التورط الأجنبي كالتدخل الفرنسي والليبي في تشاد 1981-1982.

كما كان موقف منظمة الوحدة الإفريقية من النزاعات الانفصالية سلبياً ورأت في ذلك خرقاً لمبدأ السلامة الإقليمية للدول الذي كرسه ميثاقها، فأدارت ظهرها لمطالب "إقليم بياфра بنيجيريا، أو إقليم كاتنجا بالكونغو"⁽⁷⁵⁾، ورفضت تأسيس دولة جمهورية بأرض الصومال في قمة أبوجا 1991⁽⁷⁶⁾.

ويعزى الدور الضعيف للمنظمة في إدارة النزاعات في تلك الفترة إلى آلياتها التقليدية كاللجنة الدائمة للوساطة والتحكيم والتوفيق التي ولدت ميتة⁽⁷⁷⁾ - حيث لم تجتمع سوى في ديسمبر 1967 لوضع النظام الداخلي الخاص بها - واللجان المختصة التي عوضتها والتي تمثلت أساساً فيما تقوم به "جمعية رؤساء الدول والحكومات"، حيث كانت القمة الإفريقية تعين رؤساء الدول لمعالجة بعض النزاعات.

إلا أنّ المنظمة تداركت الوضع فيما بعد بتأسيس آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات الإفريقية سنة 1993، حيث صارت تحاول إحكام نفسها في إدارة النزاعات الداخلية بعد أن تفشت هذه الظاهرة طوال التسعينيات. كما تمت إعادة النظر في المبادئ التي حكمت العلاقات بين الدول الإفريقية، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل منذ القمة العادية السادسة والعشرين بأديسا بابا سنة 1990، حيث صار التدخل مسموحاً في حالتين⁽⁷⁸⁾ هما:

- إذا كانت الدولة محل التدخل تعاني انهياراً شاملاً في النظام أو القانون.

- إذا وصلت التوترات داخل الدولة محل النزاع إلى مستوى قد ينذر بتحوّله إلى صراع إقليمي، ومن ثم يكون تدخل المنظمة وقائياً قبل انفجار النزاع.

وقد صارت منظمة الوحدة الإفريقية تهتم أكثر بالنزاعات الداخلية، وذلك من خلال آلية الدبلوماسية الوقائية ونظام الإنذار المبكر، ودبلوماسية الوساطة، وعملية حفظ السلم أو فرضه. ولو أنّ الآلية الأخيرة لم تلق نجاحاً لكونها جد مكلفة.

وتدعّمت آليات الإدارة القارية للنزاعات بظهور الاتحاد الإفريقي، وبالأخص بعد إنشاء مجلس الأمن والسلم التابع له خلال قمة دوربان 2002، حيث صار هذا الأخير راعياً للسلم والأمن بناءً على أربعة دعائم⁽⁷⁹⁾ هي:

- هيئة الحكماء

- النظام القاري للإنذار المبكر

- القوة الإفريقية الجاهزة

- صندوق السلم.

وقد سجل مجلس الأمن والسلم الإفريقي أدواراً مهمة في النزاع الذي عرفته جزر القمر حيث أعاد "جزيرة أنجوان المنفصلة" منذ 1997 - وذلك في 27 مارس 2008. كما مدد تفويض بعثة المساعدات الانتخابية

الإكواس	ليبيريا 2003-2006	وقف إطلاق النار، نزع السلاح، إنشاء حكومة انتقالية، تنظيم انتخابات.
الإكواس	كوتديفوار 2003	نزع السلاح وإعادة إدماج المسلحين
الإكواس	كوتديفوار 2010-2011	استخدام القوة من أجل فرض نظام الحكم وفقا للديمقراطية والحكم الراشد القبض على قباقيبو.
السادك Southern Africa Development Community	ليسوتو 1998	إعادة الحكومة المنتخبة
الإيكاس Econmic Community Of Central African States	إفريقيا الوسطى سنة 2003،	وقف العنف، وحفظ السلم .
الإيجاد Inter-Governmental Authority Of Development	السودان من 2001 2005.	الوساطة الكينية تحت لواء المنظمة الكينية. اتفاق السلام 2005.
الإيجاد	الصومال من 1998 إلى 2006	رعاية المصالحة الوطنية وعملية السلام.

ورغم تسجيل هذا العدد المهم من التدخلات من طرف المنظمات كما هو مبين في الجدول رقم 3 إلا أن هذا النوع من التدخل ما زال يعاني من العديد من العقبات، ويمكن إجمالها اختصارا في:

- عقبة التمويل وهي مشكلة تجعل تلك المنظمات خاضعة لشروط الدول المانحة.

والأمنية لضمان انتخابات حرة ونزيهة في ذات الجزيرة، وإجراء الانتخابات الرئاسية في جوان 2008⁽⁸⁰⁾.

ومع ذلك تبقى الإدارة القارية للنزاعات الداخلية الإفريقية غير فعالة بحيث ظل الحسم في هذه الأخيرة عسكريا، وبعبدا عن منظمة الوحدة الإفريقية وبعدها الاتحاد الإفريقي.

3- التدخل العسكري المباشر للمنظمات الإقليمية الفرعية:

مثلت الإكواس في تدخلها في ليبيريا سنة 1990 الشكل الأول⁽⁸¹⁾ للتدخل الإقليمي المباشر في النزاعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة، حيث كان هذا التدخل سابقا حتى لتدخل المنظمة القارية ممثلة في منظمة الوحدة الإفريقية، وفيما بعد الاتحاد الإفريقي، ثم توالى عمليات التدخل سواء من طرف الإكواس أو من طرف المنظمات الإقليمية الأخرى كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم 3: تدخل المنظمات الإقليمية الفرعية لإدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا⁽⁸²⁾:

المنظمة	الدولة المتدخل فيها سنة/ مدة التدخل	مهمة التدخل
الإكواس	ليبيريا 1990-1999	حفظ ثم فرض السلم، نزع السلاح، مراقبة الانتخابات.
الإكواس	سيراليون 1997-1998	تنفيذ الحصار، واستعادة النظام والقانون.
الإكواس	غينيا بيساو 1998-1999	الفصل بين الأطراف المتحاربة، تيسير أعمال الإغاثة، تأمين مناطق الحدود بين غينيا بيساو والسنغال.

مارس 2012 بعد عجز الرئيس أمادو توماني توري والجيش عن صد التمرد السالف الذكر.

وبخصوص تعقد النزاع المالي فيثبته اجتماع عدة أطراف داخلية وخارجية كما يلي:

أ- الأطراف الداخلية:

تتمثل أساسا في الحركة الوطنية لتحرير الأزواد Mouvement for The Libération of Azawad National، وحركة أنصار الدين، وهما الحركتان اللتان اجتمعتا فيما بعد واحتلتا شمال البلاد في أبريل 2012. والحركة الإسلامية من أجل الأزواد IMA Islamic movement for Azawad التي انشقت عن حركة أنصار الدين⁽⁸³⁾.

بالإضافة إلى العسكريين الانقلابيين بقيادة أمادو سانوغو Amadou Sanogo الذين صاروا في مواجهة الحركات المتمردة، ووعدوا بالقضاء عليها، ثم تخلوا عن السلطة - بعد الضغوط الدولية - لصالح رئيس مدني بالنيابة دينكوندا تراوري Dioncounda Traoré في 12 أبريل 2012.

والواقع أن العسكريين قد انقسموا على أنفسهم بين مساندين للانقلابيين "باسم القبعات الخضراء Green Berets، والمساندين للرئيس المخلوع توري باسم القبعات الحمراء Red Berets".⁽⁸⁴⁾ مما زاد الوضع تأزما في جويلية 2012.

ب- الأطراف الخارجية:

لم يتوقف الأمر عند الأطراف الداخلية بعدما التحقت حركات إسلامية وجهادية مصنفة بالإرهابية بحركة التمرد ويمكن إجمالها في:

-القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث يعود وجودها إلى هجرة الجماعة السلفية للدعوة والقتال للجزائر على إثر معارك طاحنة مع الجيش الجزائري، ثم ظهور هذا التنظيم نيابة عنها منذ⁽⁸⁵⁾ 2007، والذي انتشر في شمال مالي في الفترة 2009-2012

-الخلافات السياسية وتنازع المصالح بين الدول الكبرى في كل تجمع مثل جنوب إفريقيا وزيمبابوي في السالك.

-اختلاف القدرات العسكرية للدول الأعضاء، والتي عادة ما ترتبط باتفاقيات عسكرية مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا، وهو ما يضعف قدرة هذه المنظمات على تسوية النزاعات التي تتطلب إرسال قوات حفظ السلم.

سابعاً: حالة النزاع في مالي:

يهدف اختيار حالة مالي في هذه الدراسة إلى تبيان جل الخصائص المتحدث عنها سابقا في هذا النزاع، بدء من كونه نزاعا داخليا عقب الفترة الاستعمارية مباشرة، وصولا إلى ضرورة التدخل العسكري لحسمه.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى الخصائص التي جعلت هذا النزاع نموذجا حقيقيا للنزاعات الداخلية الإفريقية.

1- تصنيف النزاع في مالي:

يعد النزاع في مالي الذي اندلع مرة أخرى سنة 2012 نزاعا معقدا، وامتدادا لخلافات سياسية أساسية بين أطراف وجماعات متعددة، وبصيغة أدق نزاعا اجتماعيا متجنزا.

وللدلالة على تجذر النزاع فيمكن القول بأن النزاع الأخير في مالي قبل التدخل الفرنسي في جانفي 2013 قد غذته ثلاثة أوضاع رئيسية. تمثل الوضع الأول في التمرد الانفصالي الترقّي في شمال مالي، وهو وضع عرفته مالي منذ السنوات الأولى لاستقلالها كتمرد 1963 والذي ما فتئ يتكرر سنة 1990 وسنة 2006، وتجدد في صورته الأخيرة في مارس 2012.

أما الوضع الثاني فقد تمثل في الأزمة السياسية والدستورية الناجمة عن الانقلاب العسكري ضد الرئيس المنتخب أمادو توماني توري Amadou Toumani Touré، والذي حدث في 22 مارس 2012.

وعن الوضع الثالث والأخير فيتلخص في محاولة الجهاديين الإسلاميين الاستيلاء على السلطة في 22

بؤسها الاقتصادي، خاصة وأن الدولة الاشتراكية آنذاك رفضت نمط عيشهم المتميز بالترحال⁽⁸⁸⁾.

وقد مثل أول تمرد مسلح بمنطقة " كيدال " سنة 1963- حسب عياد أقي غالي- "رد فعل على الزحف العسكري للقوات المالية على مدن وقرى التوارق في الشمال، دون أخذ رأي الشعب"⁽⁸⁹⁾.

ب-الفقر:

تعد مالي دولة فقيرة فهي من بين العشر دول الأكثر فقرا في العالم⁽⁹⁰⁾، ومن الدول الثمانية الأخيرة حسب مؤشرات التنمية البشرية، بنسبة 60% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر⁽⁹¹⁾. وكما أوضحت الدراسة في السابق بشأن الاقتصاديات الإفريقية التابعة، فالإقتصاد المالي يعتمد على تصدير المعادن والقطن، وحيث تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية في أسعار هذا الأخير عالميا صارت مداخيله غير كافية. كما عرفت مالي على غرار العديد من الدول الإفريقية الوقوع تحت "وطأة برامج التعديل الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، وذلك منذ سنة 1997"⁽⁹²⁾ مما زاد من تدهور الأوضاع فيها.

وتعاني مدن كيدال وقاو وتمبوكتو في شمال مالي بشكل أخص من الفقر المدقع، ويزداد الأمر سوءا أثناء فترات الجفاف، وغياب المشاريع التنموية لامتصاص البطالة والتخفيف من حدة الفقر. فلم تمض سنة على اتفاقيات السلام في أكتوبر 2009 التي أنهت تمرد عام 2006 حتى ضرب جفاف ماحق الشمال المالي، مما دفع وكالات الإغاثة إلى دق ناقوس خطر كارثة تلوح في الأفق.

وقد جاء قرار الرئيس توري بتخصيص 69 مليون دولار "للبرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي"⁽⁹³⁾ في أوت 2011 متأخرا جدا. وكان المبلغ المرصود له ضئيلا للغاية. وبحلول أكتوبر 2011-تاريخ تأسيس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد- كان سخط التوارق قد تقاوم من جديد.

ونسج علاقاته حتى مع النظام والمقربين منه، والجيش بفعل عمليات التهريب. أما فما يتعلق بعلاقة التنظيم بالتوارق فتعيده المصادر إلى استخدام هؤلاء كدلائل في الصحراء لمعرفة الجيدة بمسالكها⁽⁸⁶⁾.

-حركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا المنشقة عن التنظيم السابق Le Mouvement pour l'unicité et le jihad en Afrique de l'Ouest MUJAO، التي وعدت بنشر الجهاد الشامل في غرب إفريقيا بقيادة الموريتاني حمادة أولد محمد خيرو.

-كتيبة الموقعون بالدماء - Battalion Signed in-Blood.

-فرنسا: التي تدخلت في 11 جانفي 2013 من أجل صد هجمات حركات الجهاديين والإرهابيين الذين كانوا على وشك الاستيلاء على باماكو العاصمة في 10 جانفي 2013. وقد كان التدخل الفرنسي ردا على طلب الرئيس المالي بالنيابة، وبمساعدة القوات المالية.

-قواتالدماء بقيادة إفريقية وقادة الإكواس - Led African - Led the Ecowas - International Support Mission To Mali.

2-أسباب النزاع في مالي:

يزداد تعقد النزاع في مالي وتجزئه وضوحا بعد الإحاطة بالأسباب المختلفة التي أدت إليه، وهي كما يلي:

أ-الاستعمار والتقسيم الاصطناعي للحدود:

يعاني التوارق ليس في مالي فقط، ولكن في منطقة الساحل الإفريقي ككل من القطيعة العرقية التي سببتها الحدود، بحيث تشنتوا عبر خمسة دول هي الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، بوكينا فاسو. ويرى توارق مالي أنهم قد فصلوا عن جذورهم المغاربية والأمازيغية فور رسم الحدود الجديدة⁽⁸⁷⁾. فهذه الفئة التي كانت تمتن تجارة الملح من شمال القارة الإفريقية نحو جنوبها، وجدت نفسها مكبلة بفعل حدود الدول المستقلة مما ساهم في

ج- هشاشة الدولة في مالي:

وقد أوضحت هذه الدراسة فيما سبق كيف أن الفساد جعل بعض الدول في إفريقيا لا تهتم حتى بأجور جيوشها وتجديد عتادها وهو الحال في مالي. فبالعودة مرة ثانية لتصريح الوزير السابق للدفاع سومي لو بوباوي مايغا، فإن "الجيش المالي تحول إلى مجموعة من الموظفين لا محاربين، يقتات من التهريب لا من الأجور"⁽⁹⁸⁾

هـ- التأثير بالظروف الإقليمية:

إنّ التأثير بما يحدث في دول الجوار من نزاعات ليس جديدا في التاريخ المالي بحيث لم تمر أحداث تشين تبردان بالنيجر عام 1990 بسلام على مالي، إذ سرعان ما اتخذ التوارق في شمال البلاد نفس المنحى، وأشعلوا فتيل النزاع للمرة الثانية.

أما فيما يتعلق بالنزاع الأخير فإنّ أحداث ليبيا كانت ذات وقع كبير، بحيث انتقل حوالي 400 مقاتل إلى مالي، انضم غالبيتهم إلى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي تأسست في 20 أكتوبر 2010، وعلى رأسهم عياد أغ غالي الذي كان عضوا في الجيش الأخضر في عهد القذافي، وحارب في الحرب اللبنانية⁽⁹⁹⁾. بالإضافة إلى تدفق ترسانة متطورة من الأسلحة.

إن الاطلاع على خريطة مالي يبين سهولة تأثرها بما يحدث خارج حدودها، بحيث يبلغ طول حدودها 6500 كلم تنقسمها مع سبعة جيران كما توضحه الخريطة الآتية:



ويمكن معالجة ذلك من خلال طول فترة الديكتاتورية ونظام الحزب الواحد من 1960 إلى 1991. والانتقالات العسكرية المتكررة، بداية بما حدث ضد نظام مبيدو كايتا سنة 1968، ثم ضد نظام موسى تراوري سنة 1991، وضد الرئيس أمادو توماني توري في مارس 2012. بالإضافة إلى الانقلاب ضد الوزير الأول Cheick Modibo Diarra في 12 ديسمبر 2012.⁽⁹⁴⁾ ورغم أن مالي كانت مثالا للديمقراطية من 1992 - إلى غاية 2012 مقارنة بدول غرب إفريقيا الأخرى التي مزقتها الحروب الأهلية، إلا أنّ الواقع أثبت أنها لم تكن سوى ديمقراطية سطحية ودولة هشّة لم تستطع إدارة الخلافات الداخلية على جميع الأصعدة.

كم ازداد انتشار الفساد وتفشيه خلال حكم الرئيس توري مما قوّض الثقة الشعبية في النظام السياسي، وقد كان تعليق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منحتين إلى مالي وإنهاء الثالثة في عام 2010 " ⁽⁹⁵⁾ أدليلا واضحا على تفشي الظاهرة.

د- ضعف الجيش المالي:

يبلغ تعداد الجيش في مالي "15150 منهم 7350 جنديا، و4800 دركيا، و3000 ملحقا ضمن الميليشيات"⁽⁹⁶⁾. وقد علق وزير الدفاع المالي الأسبق سومي لو بوباوي مايغا Soumeylou Boubeye

Maïga عن عدد قوات جيش بلاده أنه "لا يصلح في الميدان أكثر من 3000 عسكري"⁽⁹⁷⁾، وهو ما يثبت عجز هذه القوات عن مواجهة قوات التمرد التي يتراوح عددها بين 2000 و5000 فرد، ويتمتع منهم ما بين 1500 و2000 بالخبرة القتالية. كما يعاني الجيش في مالي من الاستقطاب السياسي، وهو ما ظهر في انقسامه على نفسه مباشرة بعد انقلاب مارس 2012 بين القبعات الخضراء والقبعات الحمراء كما سبق ذكره.

المصدر : www.israj.com

أخرى كليبيبا، حيث لبي العديد منهم نداء الرئيس الليبي معمر القذافي منذ 1980، وراحوا ينتظرون مساعدته لتأسيس دولة التوارق الكبرى.⁽¹⁰⁴⁾ ومن ناحية الحكومات المالية فإنه من الصعب عليها تنمية المناطق الصحراوية البعيدة والصعبة التضاريس، وهي التي فشلت في تنمية عواصمها.

والنتيجة أنّ الإدارة السلمية للنزاع المالي لم تكن ممكنة، لا سيما وأنّ نشر القبعات الزرق لم يكن متوقعا قبل خريف⁽¹⁰⁵⁾ 2013، وهو ما يبين مرة أخرى انتقائية الأمم المتحدة في التعامل مع النزاعات الإفريقية. وقد أخذت الإكواس على عاتقها المحادثات مع المتمردين، غير أن استيلاء هؤلاء على مدينة كونا Konna الجنوبية في 10 جانفي 2013 دفع إلى التدخل الفرنسي، مما أكد خصوصية أخرى من خصوصيات النزاعات الإفريقية، وهي ضرورة التدخل العسكري المباشر لحسم النزاعات.

وجاء هذا التدخل العسكري في 11 جانفي 2013 حاسما إلى حد تحقيق انتصارات معتبرة بعد ثلاثة أسابيع، واستقبال الرئيس الفرنسي فرنسو هولاند كبطل الحرية⁽¹⁰⁶⁾. ولم تنقطع المفاوضات بين المتمردين والحكومة، حيث تم التوصل إلى اتفاق واغادوغو في 18 جوان 2013، والذي سمح بانتخابات رئاسية في أوت 2013 فاز على إثرها إبراهيم بوبكر كايثا.⁽¹⁰⁷⁾ Ibrahim Boubacar Keïta

الاستنتاجات:

تنتشر النزاعات في العديد من مناطق العالم، غير أنّ إفريقيا احتلت الصدارة فيما يتعلق بهذه الظاهرة منذ النصف الثاني من القرن العشرين. فبعد النزاعات المتعلقة بتصفية الاستعمار والسعي للتحرر طوال الخمسينيات وبداية الستينيات من ذات القرن، بدأت النزاعات الحدودية بين دول القارة والنزاعات الانفصالية بداخل الدول، وفي الحالتين تعبير عن رفض ظاهرة التقسيم الاصطناعي للحدود.

مع العلم أن الجيش المالي ضعيفا كما سبقت الإشارة إليه. وتقع مالي ضمن منطقة الساحل المضطربة بنشاط الجماعات الإجرامية والإرهابية على حد سواء، وتعاطي النظام مع تلك الجماعات، وحتى أفراد الجيش بسبب ضالة أجورهم⁽¹⁰⁰⁾. ورغم الجهود المبذولة لصياغة إطار مشترك لمكافحة الإرهاب، كإنشاء مركز قيادة مشتركة في تمنراست بالجزائر عام 2010، وعقد قمم إقليمية عديدة، إلا أنّ انتهاج دول المنطقة مقاربات متباينة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب ومسألة الفدية جعل تلك الجهود تضيع سدى.

3- صعوبة احتواء النزاعات السابقة وضرورة التدخل العسكري:

يتهم النظام المالي بالاستهانة بمشاعر توارق الأزواد، والاستمرار في سياسة التهميش، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية مقارنة ببقية الماليين⁽¹⁰¹⁾، وراح يصف المتمردين من التوارق بالإرهابيين وقطاع الطرق، معتبرا أنّ ملفهم قد طوي وأغلق نهائيا.

ورغم إبرام اتفاقيات كثيرة مع التوارق إلا أنّها بقيت حبرا على ورق خاصة فيما يتعلق بالشق التنموي، وذلك بفعل عدم الاستقرار السياسي كما حدث لاتفاق تمنراست 1991 الذي أنهى تمرد 1990، حيث تعطل بالانقلاب ضد الرئيس موسى طراوري، مما استدعى جهودا أخرى انتهت إلى العهد الوطني في أفريل⁽¹⁰²⁾ 1992، ثم اتفاقية الصلح في فيفري 1995 بإشراف الجزائر وفرنسا وبوركينا فاسو، والتي دعت إلى منح الاستقلال الذاتي لمنطقة الشمال مع إعادة إدماج التوارق في صفوف مختلف أجهزة الأمن المالية. ولم تأت اتفاقية السلام بالجزائر سنة 2006 بين التحالف الديمقراطي من أجل التغيير وحكومة مالي إلا بنفس البنود تقريبا⁽¹⁰³⁾ التي كانت في اتفاقية تمنراست السابقة الذكر.

ويعود ذلك إلى عدم جدية أطراف النزاع، فمن جانب التوارق لوحظ لجوء قيادات المتمردين إلى دول

النزاع في مالي خاصية أخرى من خصائص النزاعات الإفريقية وهي ضرورة التدخل العسكري لحسمها، وهو ما حدث بعد عملية القط المتوحش التي قامت بها فرنسا منذ جانفي 2013.

غير أن التدخل العسكري الفرنسي لا يعني بالضرورة القضاء على النزاع في مالي، لأن جذوره الأساسية لم تقتلع بعد، مع العلم أن النزاع بدأ من خلال مطالبة مناطق الشمال بتحسين أوضاعها، وهو المطلب الذي لم ير التجسيد لحد الآن، مما يعني أن حل النزاع لم يتم بعد.

الهوامش:

(1) Kenneth OMEJE, Conflicts in West Africa, http://www.bmlv.gv.at/pdf_pool/publikationen/sorting_out_the_mess_conflicts_west_africa_k_omeje.pdf. Consulté le 11-12-2013.

(2) محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، نشرة خاصة محكمة، 2000. ص. 16.

(3) نفس المرجع، ص. 17.

(4) Van Der Veen ROEL, What Went Wrong in Africa? Development Issues, Vol. 5, N° 3, December 2003. <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/idep/unpan014063.pdf>. Consulté le 11.12.2013.

(5) Ibidem.

(6) عبد الودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في إفريقيا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص. 132.

(7) المكان نفسه.

(8) United Nations Expert Group Meeting on Natural Resources and Conflict in Africa: Transforming a Peace Liability into a Peace Asset.

http://www.un.org/africa/osaa/reports/Natural%20Resources%20and%20Conflict%20in%20Africa_%20Cairo%20Conference%20ReportwAnnexes%20Nov%202017.pdf. Consulté le 11.12.2013.

(9) Thomas F. HOMER-DIXON, "Environmental Scarcities and Violent Conflict: Evidence from Cases".

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، حيث زادت الأنظمة السياسية لما بعد الاستقلال في جل الدول من سوء أحوال المواطنين من خلال سياسات التهميش والإقصاء والمحاباة والفساد، مما جعل شعوب هذه الدول تعيش ظاهرة الاغتراب السياسي، وتترصد الفرص للانتقام من تلك الأنظمة بما يفسر ظاهرة الانقلابات المتكررة. وقد ازداد الأمر سوء بعد سياسات التعديل الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الدول الإفريقية، وساهمت في إفقارها إلى حد كبير، مخلفة أزمت اقتصادية واجتماعية حادة وفوضى داخلية كانت نتيجتها العنف السياسي أو الحروب الأهلية.

كان للعوامل السالفة الذكر أثرها البارز على خصائص النزاعات الإفريقية، بحيث كانت متنوعة ومتعددة الأسباب حتى في الحالة الواحدة، مع أن معظم النزاعات في فترة التسعينيات كانت داخلية بين أبناء البلد الواحد، وإن تعددت أطرافها وانتشرت خارج الحدود بفعل تشابه الظروف بين الدول الإفريقية. وقد عجزت الدول الإفريقية التي عرفت هذا النوع من النزاعات عن احتواء الخلافات السياسية بل عن إدارتها سلميا، بحيث سيطرت الحاجة للتدخل العسكري المباشر من أجل الحسم فيها.

وبعد النزاع الأخير في مالي خير مثال لتبيان خصوصيات النزاعات الإفريقية. فقد تميز هو الآخر بالتعقيد وتعدد الأسباب، التي كانت بعيدة عن تاريخ الأزمة الأخيرة التي عرفت في ربيع 2012، إذ تضرب جذورها في عمق النزاعات الترقية المتكررة، وعجز الأنظمة المالية المتتالية عن إدارتها سلميا.

كما تميز النزاع في مالي بشدة تأثره بالظروف الإقليمية كانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي، والنزاع الداخلي في ليبيا منذ 2011، وهو ما مكن أطراف النزاع من الاستمرار بقوة في مواجهة النظام الذي بدا عاجزا أمامها، وفي وجه الجيش المالي الضعيف من حيث العدة والعتاد، ليدعم

الإفريقية، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2002)، ص 116.

⁽²²⁾OMEJE, Conflicts in West Africa, Op.Cit.

⁽²³⁾غذت الفترة الاستعمارية الروح العرقية من خلال إصرار الاستعمار على تذكير الفرد بهويته القبلية، فكان لكل بعثة تبشيرية مجالها القبلي وإقليم جغرافي معين تمارس فيه نشاطها، وأخذت الإدارة تشجع الموظفين على معرفة لغات القبائل، مما خلق الشعور بالنفس كمجموعة متميزة نتيجة الاتصال بالأوروبيين أنظر:

-عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت. دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص.ص. 147-146.

⁽²⁴⁾نجم الدين السنوسي، "دور القبيلة في إفريقيا". قراءات إفريقية، العدد 8، أبريل-جوان 2011. ص. 80-87، (ص 86).

⁽²⁵⁾المكان نفسه.

⁽²⁶⁾المخادمي، مرجع سابق، ص. 151.

⁽²⁷⁾المكان نفسه.

⁽²⁸⁾السنوسي، مرجع سابق، ص. 86.

⁽²⁹⁾جمال محمد السيد ضلع، "أزمة الشرعية السياسية في إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية، عدد 68، نشرة خاصة، 2004، ص. 38.

⁽³⁰⁾نفس المرجع، ص. 34.

⁽³¹⁾ROEL, Op.Cit.

⁽³²⁾المخادمي، مرجع سابق، ص. 151.

⁽³³⁾بدر حسن الشافعي، "إفريقيا في الكتابات العربية"، قراءات إفريقية، عدد 10، أكتوبر - ديسمبر 2011. ص. 60-71، (ص. 70)

⁽³⁴⁾سعيد أديجومي، "الدولة: الديمقراطية والأمن في إفريقيا". ترجمة نهاد جومر، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. القاهرة 2003، ص. 89-119، (ص. 96).

⁽³⁵⁾Charles CHAVUNDUKA, Daniel W. BROMLEY,

Beyond the Crisis In Zimbabwe:

Sorting Out the Land

Question. www.aac.wisc.edu/dbromley/pdfs/zimbabwe.pdf f. Consulté le 3.1.2014.

⁽³⁶⁾Said ADEJUMOBI, "Citizenship, Rights And The Problem Of Internal Conflicts And Civil Wars In Africa", Afr. j. polit. sci. (2001) Vol. 6, No. 2, pp77-96. (p 87)

⁽³⁷⁾بسام المسلماني، "مسلمو ساحل العاج، الأزمة وسيناريومات المستقبل". قراءات إفريقية، عدد 8، أبريل جوان 2011، ص. 10-18. (ص. 12)

⁽³⁸⁾OMEJE, Conflicts in West Africa, Op.Cit.

International Security, Vol. 19, N°1, (summer, 1994), pp. 5-40.

http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/shared/summer/IA2009_readings/MD1.pdf. Consulté le 11.12.2013.

⁽¹⁰⁾Paul Collier, Anke HOEFFLER, Greed and Grievance in Civil War, March 13, 2002. <http://www.csae.ox.ac.uk/workingpapers/pdfs/2002-01text.pdf>. Consulté le 2.1.2014.

⁽¹¹⁾Kenneth OMEJE, The Diaspora and Domestic Insurgencies in Africa. African Sociological Review 11, 2, 2007, pp.94-107.

⁽¹²⁾http://codesria.org/IMG/pdf/07_Omeje.pdf.

Consulté le 2.1.2014

⁽¹³⁾حسن الحاج علي أحمد: الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية، السياسة الدولية، القاهرة: مطابع الأهرام، العدد 160، مجلد 40، أبريل 2005. ص. 22-23.

⁽¹⁴⁾Abdalla BUJRA, "African Conflicts: Their Causes and Their Political and Social Environment", <http://dpmf.org/Publications/Occasional%20Papers/occasionalpaper4.pdf>. Consulté le 4.1.2014.

⁽¹⁵⁾Robin LUCKHAM, Ismail AHMED, Robert MUGGAH and Sara White, « Conflict and poverty in Sub-Saharan Africa: an assessment of the issues and evidence », IDS Working Paper 12, http://www.ohioswallow.com/extras/9780821418093_intro.pdf. Consulté le 18.12.2013.

⁽¹⁶⁾نقلا عن: LUCKHAM, Op.Cit.

⁽¹⁷⁾Brian Vincent IKEJIKU, "The Relationship Between Poverty, Conflict and Development", *Journal of Sustainable Development*. V2, N°1, March, 2009, <http://ccsenet.org>. Consulté le 22.1.2014.

⁽¹⁸⁾OMEJE, Conflicts In West Africa, Op.cit.

⁽¹⁹⁾عبد السلام إبراهيم بغداداي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية. ط. 2، 2000، ص. 27.

⁽²⁰⁾نفس المرجع، ص. 28.

⁽²¹⁾أمين السيد محمد أحمد حسن شبانة، ظامرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة: الكونغو الديمقراطية نموذجا. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات

Congo”, Consulté le 12 - 14 June 2007, http://www.un.org/africa/osaa/reports/DDR_Kinshasa_Final.pdf. Consulté le 5.1.2014.

⁽⁵⁴⁾Anke HOEFFLER, . , Dealing with the Consequences of Violent Conflicts in Africa.13, March 2008. users.ox.ac.uk/~ball0144/consequences.pdf. Consulté le 5.1.2014

⁽⁵⁵⁾Idem.

⁽⁵⁶⁾من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات المفوضية السامية للاجئين لسنة 2006. اعتمادا على Idem..

⁽⁵⁷⁾Kevin C. DUNN, ImaginingThe Congo, The International Relations of Identity. Palgrave Macmillan, 2003, p.5.

⁽⁵⁸⁾شبانة، مرجع سابق، ص 118.

⁽⁵⁹⁾DUNN, Op.Cit, p.5.

⁽⁶⁰⁾Idem.

⁽⁶¹⁾Idem.

⁽⁶²⁾Ahmed Azem HAMED, "The reconceptualization Of Conflict Management".

<http://germanium.cen.brad.ac.uk/ssis/peace-conflict-anddevelopment/issue7/Reconceptualisation.pdf>,

Consultéle, 15.1.2014.

⁽⁶³⁾Idem.

⁽⁶⁴⁾Samuel G. AMOO, "The OAU and African Conflicts: Past Successes, Present Paralysisand Future Perspectives". Institute of Conflict Analysis and Resolution, George Mason University, 1992. scar.gmu.edu/wp_5_amoo.pdf, Consulté le 15.1.2014.

⁽⁶⁵⁾Idem.

⁽⁶⁶⁾Ersel AYDINLI, James .N.ROSENAU, Globalisation Security, And The nation State :.Paradigms In Transition. State University of New York, 2005, p.14.

⁽⁶⁷⁾Idem.

⁽⁶⁸⁾- Linnea BERGHOLM, «The African Union, The UN And Civilian Protection Challenges In Darfur », Working Papers Series N° 63, Refugees Studies Centre, May 2010.www.rsc.ox.ac.uk/.../RSCworkingpaper63.pdf, Consulté le 18.1.2014.

⁽⁶⁹⁾Idem

⁽⁷⁰⁾BERGHOLM, Op.cit.

⁽³⁹⁾لا تشن الحرب في إفريقيا من أجل السطو أو الغزو ولكنها مجرد غارات مسلحة بسبب تضرر المواشي في فترات الجفاف كما هو الحال بين القبائل الكينية، حيث يصبح التحرك من أجل المصادر البديلة، أنظر:

ولد الشيخ، مرجع سابق، ص. 31.

⁽⁴⁰⁾السيد ضلع، مرجع سابق، ص. 31.

⁽⁴¹⁾ADEJUMOBI, Op.Cit, p.87.

⁽⁴²⁾OMEJE, Conflicts in West Africa, Op.Cit.

⁽⁴³⁾نفس المرجع، ص. 29.

⁽⁴⁴⁾OMEJE, Conflicts in West Africa, Op.Cit.

⁽⁴⁵⁾أحمد اسماعيل، "المرأة الإفريقية والدور المنوط بها: السودان نموذجا"، قراءات إفريقية، عدد 4، سبتمبر 2009، ص.ص. 73 - 80، (ص.73).

⁽⁴⁶⁾فتشير السنوات الثلاثين الأخيرة إلى وجود عبودية منزلية في موريتانيا رغم إلغاء الرق مرات عديدة كان آخرها سنة 2007 إضافة إلى الإقصاء الاجتماعي المترتب أساسا على قاعدة التكافؤ المتعالي الأبوي، وبين التهميش الاقتصادي للعبيد السود. أنظر لهذا الغرض:

-ولد الشيخ، مرجع سابق، ص 39.

⁽⁴⁷⁾إسماعيل، مرجع سابق، ص. 74.

⁽⁴⁸⁾المكان نفسه.

⁽⁴⁹⁾بلغ عدد المشردين واللاجئين من جراء الحروب في إفريقيا 15 مليون، و 7 ملايين على هذا الترتيب، وذلك حسب إحصائيات مفوضية اللاجئين.

⁽⁵⁰⁾ Nna Nekabari JOHNSON, Pabon Baribene GBARA, Nkoro, FRIDAY, "Arms Proliferation and Conflicts in Africa: The Sudan Experience". <http://www.iosrjournals.org/iosr-jhss/papers/Vol4-issue4/F0443139.pdf>. consulté le 4.1.2014.

⁽⁵¹⁾Edeko SUNDAY E, "The Proliferation Of small Arms And Light WeaponsIn Africa: A Case Study Of The Niger Delta In Nigeria", Sacha Journal Of Environmental Studies, V.1, N° 2 (2011) pp. 55-80, <http://sachajournals.com/documents/edekosjes002b.pdf>, Consulté le 4.1.2014.

⁽⁵²⁾JOHNSON, GBARA, FRIDAY, Op.Cit.

⁽⁵³⁾United Nations Office Of The Special Adviser On Africa, Government Of Democratic Republic Of Congo "Final Report On The Second International Conference On Disarmament, Demobilization, Reintegration And Stability In Africa Kinshasa, Democratic Republic Of

April 2013

http://www.peacebuilding.no/var/ezflow_site/storage/original/application/f18726c3338e39049bd4d554d4a22c36.pdf Consulté le 12.12.2013

⁽⁸⁵⁾ Annette LOHMANN, "Qui sont les Maîtres du Sahara?",

<http://library.fes.de/pdf-files/bueros/nigeria/08231.pdf>, Consulté le 25.1.2014.

⁽⁸⁶⁾ BRAVINE, Op.Cit.

⁽⁸⁷⁾ ماسينيسا بن مازيغ، "ثورات الطوارق"، الحوار المتمدن، العدد 2180، <http://www.ahewar.org>، 2008/2/3، 13/12/2009، 00.

⁽⁸⁸⁾ LOHMANN, Op.Cit.

⁽⁸⁹⁾ أحمد شنه، العاصفة الزرقاء، حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية. الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ط 1، 2000. ص ص 60-61.

⁽⁹⁰⁾ Bernard ADAM, "Mali De l'Intervention Militaire Française A La Reconstruction De l'Etat", www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/.../Rapport_2013-3.pdf, Consulté le 31.12.2013.

⁽⁹¹⁾ FRANCIS, Op.Cit.

⁽⁹²⁾ Adam, Op.Cit

⁽⁹³⁾ فريدوم أونوما، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/2013214804.htm>، تم الإطلاع عليه يوم 25 جانفي 2014.

⁽⁹⁴⁾ Adam, Op.Cit.

⁽⁹⁵⁾ أونوما، مرجع سابق.

⁽⁹⁶⁾ ADAM, Op.Cit.

⁽⁹⁷⁾ Idem.

⁽⁹⁸⁾ Idem.

⁽⁹⁹⁾ BRAVIN, Op.Cit.

⁽¹⁰⁰⁾ LOHMANN, Op.Cit.

⁽¹⁰¹⁾ أحمد شنه: مرجع سابق، ص 73.

⁽¹⁰²⁾ Edmond BERNUS, "Être Touareg au Mali", <http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.pdf>, Consulté le 24.1.2014.

⁽¹⁰³⁾ لغرض المقارنة جاء في المادة 8 من اتفاقية تمناست 1991 ما يلي:

- يمكن للمسلحين التوارق الانخراط في صفوف الجيش المالي. كما جاء في المحضر الملحق بالاتفاقية:

Admore M.KANBIDZI, "Issues And Problems Of Political Renewal In Africa",. In : African voices, African visions by Olugbenga Adesrda, Arunma Oteh. Nordic Africa Institue Stockholm, 2001., P53.

⁽⁷²⁾ L'Organisation De L' unité Africaine, Charte De L'OUA, www.refworld.org/pdfid/493fca2e2.pdf. Consulté le 4.1.2014.

⁽⁷³⁾ -Idem.

⁽⁷⁴⁾ محمود أبو العينين، مرجع سابق، ص. 61.

⁽⁷⁵⁾ KANBIDZI, Op.Cit.

⁽⁷⁶⁾ أبو العينين، مرجع سابق، ص. 61.

⁽⁷⁷⁾ نفس المرجع، ص. 63.

⁽⁷⁸⁾ سامي بخوش، دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا، أنموذج منظمة الإكواس في ليبيريا وكوت ديفوار، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2011. ص. 35.

⁽⁷⁹⁾ أنظر المزداد 11، 12، 13، 21 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي:

" Protocole Relatif A La Creation Du Conseil De Paix ET De Securite De L'union Africaine", <http://www.peaceau.org/uploads/psc-protocol-fr.pdf>, Consulté le 17.1.2014.

⁽⁸⁰⁾ محمد هيبه علي أحطية، "دور مجلس السلم والأمن في إفريقيا في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، عدد 3، 2011.

<http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/imag/es/stories/629-650.pdf> Consulté le 18.12.2013

⁽⁸¹⁾ أيمن السيد شبانة، التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية الكونغو الديمقراطية نموذجاً، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، ص. 73.

⁽⁸²⁾ الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على:

1- شبانة، التدخل الإقليمي...، مرجع سابق، ص. 72- ص 93.

2 - سامي بخوش، مرجع سابق، ص 39. ص. 44.

3 - بدر حسن أحمد الشافعي، دور منظمة الإكواس في حل النزاعات في غرب إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2006، ص. 54- ص 62.

⁽⁸³⁾ Hélène BRAVINE, " La Question Touarègue", www.defnat.com/site_fr/pdf/Bravin%20II.pdf, consulté le 25.1.2014.

⁽⁸⁴⁾ David J. FRANCIS, "The Regional Impact Of The Armed Conflict And French Intervention In Mali", NOREF,

منح الأزواد في المناطق 6،7 و8 مطلق الحرية في تسيير شؤونهم الجهوية والمحلية.
(أنظر:

"Accord sur la cessation des hostilités",
http://www.unesco.org/culture/fr/indigenous/Dvd/pi/T/OUAREG/TouaregC4_2.pdf, Consulté le 24.1.2014.

وتوجد في اتفاق الجزائر 2006 - إضافة إلى نقاط أخرى - خاصة في الفصل الأول المعنون بـ: من أجل مشاركة فعالة في عملية القرار، والثاني المتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما يلي:
-منح التوارق نظاما لامركزيا يحصل أمالي الشمال بموجبها على سلطات واسعة في تسيير شؤونهم المحلية ، وكذا ترقية خصوصيتهم الثقافية مقابل عدولهم عن خيار الانفصال، واعترافهم بالوحدة الترابية لدولة مالي.

-إنشاء مجلس محلي مؤقت للتنسيق والمتابعة على شكل برلمان محلي يتولى أمور التنمية، ويراقب الميزانية المرسودة لمنطقة الشمال، مع إشرافه على الشؤون العسكرية والأمنية.

-حصول التوارق على صلاحيات جهوية تهم التبادل التجاري والاستثمار وإنشاء صناديق لتمويل المشاريع التنموية.
أنظر للمزيد من التفاصيل:

Accords d'Alger de 2006 »,

<http://saadlounes.unblog.fr/files/2010/05/accordsdalgerjuillet2006.pdf>

⁽¹⁰⁴⁾BRAVIN, Op.Cit.

⁽¹⁰⁵⁾ Priscilla SADATCHY, "Mali, Un Dialogue De Sourds ?" 19 novembre 2013,

http://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2013/NA_2013-11-19_FR_P-SADATCHY.pdf. Consulté le 25.1.2014.

⁽¹⁰⁶⁾FRANCIS, Op.Cit.

⁽¹⁰⁷⁾SADATCHY, Op.Cit.

إن هذه الدراسة تتناول بالتحليل التهديدات الأمنية الجديدة غير العسكرية، أو ما يسمى بالجريمة المنظمة، التي تهدد منطقة أصبحت ذات أهمية قصوى على الساحة العالمية، وهي منطقة الساحل الأفريقي، بتبيان طبيعة هذه التهديدات وخلفياتها. بالإضافة إلى الآثار الخطيرة التي تتركها على الأمن والاستقرار هناك.

أما أهمية هذه الدراسة فنابعة من أن هذه التهديدات الأمنية غير العسكرية، تعتبر خطيرة جدا، ليس على أمن المنطقة واستقرارها فقط، بل وعلى الأمن الإقليمي والعالمي كذلك.

وتنتهي هذه الدراسة إلى أن التهديدات الأمنية غير العسكرية، في منطقة الساحل الأفريقي، والدول المجاورة لها، نتيجة لاعتبارات كثيرة، أصبحت ذات علاقات متشابكة ومتكاملة فيما بينها.

This subject about the non-military security threats (the organised crime), on the region of the sahel, studies the nature of these threats, what cause them, & what are their negative consequences on the security & the stability of the states of the region.

Its importance emerges from the fact that these non-military threats are very dangerous, not only for the security & the stability of the countries of the region, but also on the world's security & stability as well.

This study concludes that these non-military threats on the sahel region, have become very complicated, & that there are great complementarities between all of them.

التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات.



د. محمد مجدان
جامعة الجزائر

مقدمة:

الأموال، والتي يمكن إدراجها كلها فيما يسمى بالجريمة المنظمة، وكذلك انتشار الفقر والأمراض والتلوث البيئي، وغيرها من التهديدات الخطيرة. كلها أصبحت تشكل هاجسا خطيرا يهدد أمن وسلامة الفرد، واستقرار المجتمع والدول، وخاصة القريبة من المنطقة والمجاورة لها. إذ تعتبر هذه الأعمال هجوما مباشرا على السلطات السياسية المحلية وأركانها، وتحديا لها، تساهم في المساس بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، والإخلال بالتنمية، بالإضافة إلى أضرار وتهديدات أمنية مختلفة ومتعددة. بل أصبحت هذه الأعمال الإجرامية تشكل تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

فما هي مظاهر التهديدات الأمنية؟ وما هي أسبابها وانعكاساتها المختلفة على المنطقة؟

مظاهر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل:

من خلال ما أشير قبل قليل، نجد أن هذه التهديدات الأمنية غير العسكرية، تتمثل خاصة في الأمور التالية: تهريب وتجارة المخدرات، تهريب وتجارة البشر، تهريب وتجارة السلاح، والظاهرة الإرهابية.

1- تهريب وتجارة المخدرات:

تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 240 طن من الكوكايين و 820 طن من الهيروين، يتم ترويجها في العالم مرورا بالقارة الإفريقية، عبر دول الساحل والصحراء. وكأمثلة على ذلك، ففي الفترة بين 2005 و 2008 استقبلت المنطقة عشرات الأطنان من الكوكايين، بلغ 46 طن⁽³⁾. كما أنه في الفترة بين 2005 و 2007، فقد تم القبض على أكثر من 4870 شخصا من المهاجرين غير الشرعيين، متورطين في المتاجرة بالمخدرات في الجزائر، معظمهم أفارقة⁽⁴⁾. كما أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة لسنة 2008، فقد تم حجز 75 كغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية، قيمتها حوالي 45 مليون دولار. وهذا الكم الهائل الذي يدخل الجزائر وغيرها من

إن منطقة الساحل الإفريقي هي ذلك الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهي تضم الدول التالية: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، نيجيريا، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، الرأس الأخضر، السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا⁽¹⁾.

ولقد بقيت هذه المنطقة لمدة طويلة معزولة ومهمشة بعيدة عن العالم، غير أنها في بدأت تكتسب أهمية عظمى، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. وزاد هذا الاهتمام أكثر في الآونة الأخيرة، إذ أخذت تستقطب اهتمام ونفوذ القوى الدولية الكبرى، مما أخرجها من إطار النسيان والتهميش، لتحظى باهتمام بالغ. ويعود هذا إلى عدة أسباب واعتبارات لعل أهمها:

الإرهاب الذي استقر في المنطقة، وأزمة الطوارق. ويضاف إلى هذا اكتشاف البترول في هذه المنطقة والذي صادف زيادة الاحتياج العالمي الكبير إليه، مع بروز مؤشرات تدل على تراجع نسبة الإنتاج والاحتياطي العالمي منه في مناطق أخرى. بالإضافة إلى غنى المنطقة بثروات طبيعية ومعدنية أخرى، ذات أهمية قصوى، مثل اليورانيوم والذهب والفوسفات والألماس والحديد. . . وغيرها. كل هذا جعل منطقة الساحل محلا للاستقطاب ولأطماع القوى الدولية، وخاصة الكبرى منها، كأمريكا وفرنسا والصين. . . وغيرها⁽²⁾.

وبالتوازي مع هذا، عرفت ذات المنطقة تزايدا واسعا وخطيرا لتهديدات أمنية غير عسكرية، نتيجة شساعتها، ولأسباب أخرى، سوف نتناولها لاحقا. وتتمثل هذه التهديدات في الإرهاب، تجارة المخدرات وتهريبها، تجارة السلاح وتجارة البشر. بالإضافة إلى خطف الرعايا، والهجرة غير الشرعية، وتبييض

وتعتبر منطقة الساحل، طريق عبور دولية، هامة للمهاجرين غير الشرعيين انطلاقاً من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، مروراً إلى أوروبا عبر شمال إفريقيا من خلال البحر المتوسط. كما أصبحت هذه المنطقة ملجأ ومكاناً آمناً لتجميع المهاجرين غير الشرعيين، ونقلهم عبر الطرق والممرات المبرمجة من قبل عصابات متخصصة في ذلك.

ولقد عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العقدين الأخيرين، تطوراً سريعاً وخطيراً في منطقة الساحل، التي أصبحت وسيلة للوصول إلى الضفة الأخرى من أوروبا⁽⁶⁾. وقد قدر عدد المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا، عبر طريق الساحل بـ 55 ألف مهاجر سنة 2007 يجني منهم المهربون 150 مليون دولار⁽⁷⁾.

كما يستغل الأشخاص المهربون والمتاجر بهم في أعمال غير مشروعة كالاستغلال الجنسي، وخاصة دعارة الأطفال والنساء خاصة في أوروبا، وكذلك تسخيرهم في العمل، أو تجنيدهم في الحروب والنزاعات الداخلية، وفي بعض الأحيان، يتم الاتجار بالأعضاء البشرية للحصول على الأموال الطائلة. وتعد القارة الإفريقية، من بين القارات التي عرفت انتشاراً واسعاً للاتجار بالبشر. وتعتبر دولة نيجيريا مصدراً وسوقاً واسعاً لذلك، حيث يتم جلب وتهريب الأشخاص من الأدغال الإفريقية، ومن الصحراء، ل يتم بيعهم، سواء للجهات المحلية في مالي والنيجر وموريتانيا، أو لجهات دولية تستغلهم في أوروبا⁽⁸⁾. كما أن مالي، تعتبر هي الأخرى، من الدول التي تعرف ظاهرة الاتجار بالبشر، فقد أشارت التقديرات لسنة 1998، أن هناك من 10 إلى 20 ألف طفل مالي، تمت المتاجرة بهم، وإخضاعهم للسخرة⁽⁹⁾. كما أن ليبيا تعتبر من بين الدول التي أصبحت مكاناً للمتاجرة بالبشر واستغلالهم جنسياً، أو إخضاعهم للعمل القسري، حيث تشير الإحصائيات إلى ما يقارب 1، 2 مليون ضحية هذه المتاجرة⁽¹⁰⁾. كذلك نجد السودان، التي تعتبر معبراً هاماً للاتجار بالنساء الأثيوبيات

الدول المجاورة للساحل، يتم المتاجرة به وترويجه في هذه الدول نفسها، والبعض يتم إيصاله إلى أوروبا أو جهات أخرى من العالم. كل هذه الإحصائيات وغيرها من الأرقام، تدل على دور منطقة الساحل في عملية تهريب المخدرات والمتاجرة بها وترويجه.

ولا يخفى أن جريمة الاتجار وتهريب المخدرات تعد تهديداً خطيراً لأمن الدول، إذ يمس بتأثيراته السلبية الخطيرة، جميع مكونات الأمن الوطني: الفرد، المجتمع والدولة... وغير ذلك.

ومما ساعد عصابات المخدرات على توسيع نفوذها وبسط سيطرتها في منطقة الساحل، هو شناعة المنطقة، بالإضافة إلى وجود تلك العلاقة القوية التي تربط هذه العصابات بمختلف المنظمات الإجرامية الناشطة على المستوى العالمي، مثل منظمات تبييض الأموال وتجار البشر، تجار الأسلحة، والجماعات الإرهابية مما أكسبها إمكانيات مادية ولوجيستكية كبيرة جداً، وزاد من صعوبة مراقبتها أو إيقافها في هذه المنطقة.

2- تجارة وتهريب البشر:

أصبحت هذه التجارة تمثل إحدى التحديات الخطيرة التي تهدد أمن وكيان الدول والمجتمعات واستقرارها. ويقصد بتهريب البشر، تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم عن طريق التهديد بالقوة، أو باستعمالها الفعلي، أو غير ذلك من الأشكال كالإختطاف، أو عن طريق الحصول على مبالغ مالية من هؤلاء الأشخاص، مقابل نقلهم إلى الأماكن التي يرغبون الذهاب إليها عبر حدود الدول، أو ما عرف بظاهرة الحرقة، والهجرة غير الشرعية. وغالباً ما تكون عملية التهريب هذه غير مؤمنة، وتعتبر خرقاً لقوانين الهجرة لكل من البلد المهاجر منه والبلد المهاجر إليه، من قبل المتورطين في هذه العملية، حيث يتعرض الكثير من الأشخاص المهربين أثناء عملية التهريب إلى مخاطر كثيرة، أو الموت⁽⁵⁾

منظمين أكثر، ويتوفرون على موارد مالية ضخمة جدا، وعلى وسائل تقنية جد متطورة، كلها تساعدهم في أداء مهمتهم القذرة.

4/ الظاهرة الإرهابية:

استفاد الإرهاب في منطقة الساحل من الوضع الهش هناك، حيث النزاعات المسلحة والحروب والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، وعدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي إلى جانب العجز والتخلف الاقتصادي والفقر، فتمركز هناك من خلال ما سمي بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي⁽¹²⁾. ولقد تصاعدت العمليات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء والتي ترتكبتها هذه المنظمة الإرهابية، وتستهدف هذه العمليات بلدان المنطقة، سواء من اعتداءات ضد قوات الأمن، كما حدث في موريتانيا، أو ضد أماكن مقصودة كان آخرها الهجوم على القاعدة البترولية تيقنتورين بعين أمناس جنوب الجزائر، أو عمليات الاختطاف التي تستهدف الرعايا الغربيين مقابل المطالبة بالفدية، والتي أصبحت تجارة رائجة. كما يقوم الإرهابيون بتهريب المخدرات والمتاجرة بها وبالأسلحة، أو التعامل مع المنظمات الإجرامية الأخرى التي تقوم بهذه الأعمال⁽¹³⁾.

لقد توسع النشاط الإرهابي في منطقة الساحل بشكل كبير، وهذا بدوره شجع ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها. وكان للأزمة الليبية تأثير كبير على نمو واشتداد القوة الإرهابية في منطقة الساحل نظرا لقرب ليبيا منها، وكذلك لضعف إدارتها الأمنية الحالية، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة بشكل كبير⁽¹⁴⁾.

أصبح عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يتحالفون مع تجار المخدرات، ومع غيرهم من التجار غير الشرعيين في الأمور الأخرى، يضمنون تأمين الطريق لهم بمنطقة الساحل، ونقل المخدرات والأشياء الأخرى، إلى غابات وجهات يتفقون عليها معهم، مقابل حصولهم على أموال

والفلبينيات، وتحويلهم إلى أوروبا، وكذلك الاتجار بالأطفال، خاصة في ظل الحرب الأهلية هناك، حيث تم تجنيد هؤلاء الأطفال لاستخدامهم في هذه الحرب.

3- تجارة وتهريب السلاح:

إن هذه التجارة منتشرة بشكل كبير جدا في القارة الإفريقية، حيث أصبحت المغذي الرئيسي للنزاعات المسلحة والصراعات الداخلية، كما أن هذه النزاعات والصراعات الداخلية من جهتها، ساعدت على انتشار تهريب السلاح والمتاجرة بها. ولهذا نجد أن من بين أهم مصادر الأسلحة وتهريبها في دول الساحل، هي الدول التي شهدت حروبا أهلية ونزاعات داخلية، ولا زالت تشهدها، فهي تعتبر جسور لتهريب الأسلحة إليها وإلى غيرها من دول المنطقة. ولقد تزايدت ظاهرة تهريب الأسلحة في السنوات الأخيرة، وخاصة السلاح الفردي، والذخيرة الخفيفة. وتشير تقديرات الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير له، إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية. كما أن 80% من الأسلحة الموجودة، مصدرها يؤر الصراعات السائدة في إفريقيا. وكان للأزمة الليبية، دور كبير في انتشار الأسلحة في منطقة الساحل بشكل مهول⁽¹¹⁾.

فعلا، لقد بدأت تجارة السلاح هذه في التزايد التصاعدي الخطير، حيث عرفت نشاطا غير مسبوق في السنوات الأخيرة، ومما ساعد في انتعاشها، هو سهولة ترويجها في منطقة الساحل. ومع تأزم الوضع في المنطقة، وخاصة في ليبيا ومالي، استفحلت ظاهرة التهريب هذه إلى درجة تكتسي خطورة كبيرة، وذلك بسبب أن مراقبة الحدود، تواجهها مشاكل وصعوبات كثيرة جدا، نظرا لشساعة المنطقة، ولعدم توفر الإمكانيات اللازمة لذلك.

ومما يدعو للقلق، أن نشاط تهريب السلاح، وكل أنواع التهريب الأخرى، تطور بشكل لم يسبق من قبل. فمهربو السلاح بجنوب الصحراء، أصبحوا الآن

في غالب الأحيان غير شرعية، فهي مفروضة بالقوة، ولهذا تستعمل وسائل القهر ضد مواطنيها، لتغطية عدم شرعيتها، وفرض نفسها، فسلطتها لا تلقى القبول والتأييد من قبل غالبية السكان. أما أجهزتها الرئيسية، مثل القضاء والشرطة والجيش. . . وغيرها، فهي غالبا ما تكون في يد حزب واحد، تهيمن عليه مجموعات سياسية ذات تركيب عرقي. هي دولة ليست لها قاعدة شعبية حقيقية، بل تعتمد على القوى الخارجية لحماية نفوذها وبقائها، وغالبا ما يكون المستعمر القديم، كما في حالة مالي والنشاد. . . وغيرها، ودور فرنسا المستعمر القديم في ذلك

وأكثر من هذا، فهذه الدولة الفاشلة، لا تملك أي قاعدة تحتية اقتصادية نشيطة، ولا حتى نظاما اقتصاديا فعالا، ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية. وفي بعض الأحيان، تقع السلطة بين أيدي عصابات مجرمين، وأمراء الحرب، وعصابات مسلحة، أو متطرفين دينيين كما في الصومال، كما أن الدولة الفاشلة لا تستطيع تأمين حدودها ومراقبتها.

وهكذا، تعم الفوضى، مثل هذه الدولة الفاشلة، مما يؤدي إلى تدفق اللاجئين منها عبر الحدود، هربا من العنف وعدم الاستقرار، ومن الفقر والبطالة. كما تصبح هذه الدول الفاشلة ملجأ للعصابات الإجرامية، كتجار المخدرات، ومهربي السلاح والبشر. . . وغيرها من الأعمال غير المشروعة، تصول وتجول دون أن تتعرض لأي ملاحقة أو مراقبة⁽¹⁶⁾.

وقد حدد صندوق دعم السلام، خصائص الدولة الفاشلة في:

1- فقدان السيطرة العملية على أراضيها.

2- ضعف السلطة الشرعية في البلاد.

3- عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات

الهامة. 4- عدم القدرة على التعامل مع الدول الأخرى، كعضو فعال في المجتمع الدولي⁽¹⁷⁾

طائلة، ووسائل تكنولوجية متطورة من هؤلاء التجار، وأصبح هناك ارتباط وثيق وتكاملي بين الإرهاب والأعمال الإجرامية الأخرى، فهو (الإرهاب) يتفاعل ويتعاون مع الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة، والهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، حيث تظهر هذه العلاقة التكاملية بين الجماعة الإرهابية، وعصابات الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، بقيام هذه الأخيرة بتمويل الشبكات الإرهابية بالأموال والسلاح والمعدات التكنولوجية، مقابل توفير الحماية لعملياتها غير المشروعة، وتأمين الطريق لها⁽¹⁵⁾

أسباب التهديدات الأمنية في منطقة الساحل:

لتحليل أسباب التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وما جاورها، يمكن تناولها من خلال ثلاث مقاربات هامة، وهي: مقارنة الدول الفاشلة، مقارنة الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، ثم مقارنة العولمة.

1- مقارنة الدول الفاشلة:

إن الدول الفاشلة هي في حقيقة الأمر، دولة مستقلة وذات سيادة ولكنها ضعيفة، وليست قادرة على حماية نفسها كوحدة سياسية واقتصادية واجتماعية. غير أنه لفهم أكثر لمعنى الدولة الفاشلة، يمكن مقارنتها بعكسها، الدولة غير الفاشلة، أي القابلة للحياة، وهي تلك الدولة التي تستطيع تأمين مستوى لائق من المعيشة والخدمات لسكانها، فهي تملك قاعدة تحتية اقتصادية جيدة ونشطة، كما أنها تستطيع الحفاظ على القانون والنظام العام الداخلي، هي دولة متماسكة اجتماعيا وذات نظام سياسي مستقر، وتستطيع المحافظة على سيطرتها على حدودها.

أما الدولة الفاشلة، فلا نجد فيها أيا من هذه الأمور، فهي تعاني غياب كبير للمؤسسات، وهي غير قادرة على تأمين وتلبية حتى المطالب والحاجيات الضرورية المعيشية والخدمات لسكانها، كما أنها غير قادرة على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي الداخلي وحكومتها

بالإضافة إلى الظروف الطبيعية والمناخية القاسية، كالتصحّر والجفاف، مما زاد من انتشار الفقر والبطالة، الذين يعتبران الدافع القوي للقيام بالأعمال الإجرامية. يضاف إلى هذا أن هذه الدول تسجل ارتفاعا كبيرا للنمو الديمغرافي مما زاد من تفاقم مشكلة الفقر والبطالة⁽¹⁹⁾.

فالبطالة والفقر، يضاف إليهما عدم الاستقرار، تعتبر إذن أحد أهم الأسباب الرئيسية الدافعة للقيام بهذه الأعمال الإجرامية. إذن أن الأفراد من هذه الدول الفاشلة يتطلعون على الهجرة والقيام بأعمال أخرى بدافع النجاح أو بحثا عن الرفاه المفقود في بلدانه، بفعل الفقر والبطالة وعدم الاستقرار، أو الريح السريع، أو البحث عن الأمان، فيقبلون أي عمل من أجل تحقيق طموحاتهم ويقومون بأي سلوك يؤدي إلى ذلك⁽²⁰⁾. إن معظم دول الساحل فشلت منذ الاستقلال في بناء كيانات حديثة، تضمن الحياة المستقرة لمواطنيها نتيجة تراكم مجموعة من العوامل من أهمها: النظام القبلي والعشائري الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية، وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود العشوائي الذي لم يراع التوزيع الديموغرافي الأنثروبولوجي للمجتمعات المحلية، مما خلف توترا دائما، أضعف من سيادة الدولة هناك، كما أدى إلى ضعف فكرة المواطنة فيها، مع انتشار الفساد السياسي والاقتصادي، وكذلك فقدان الميكانزمات لحل النزاعات الداخلية، بالاعتماد على الجهات الخارجية لتوفير مثل هذه الحلول (المستعمر القديم). ونتيجة لذلك لم تستطع مثل هذه الدول المحافظة على الانسجام الاجتماعي، ولا عن الأمن والاستقرار لمواطنيها.

لكل هذه الأسباب، كان من الطبيعي والمنطقي أن تجد بعض الجماعات والأفراد بالتحالف مع الجماعات الإرهابية من منطقة الساحل المكان المناسب لممارسة نشاطاتها غير المشروعة والمذكورة آنفا، والتي تهدد أمن واستقرار دول المنطقة وما جاورها. وبالتالي فهذا الفشل لدول المنطقة قد سمح بانتشار الطرق غير المشروعة للكسب من طرف رعاياها وغيرهم. كما

أما المنظر (Barry Buzan)، فقد أشار إلى ثلاث أبعاد للدولة الفاشلة:

1- الافتقار إلى مصادر الشرعية.

2- العجز عن مراقبة الإقليم الجغرافي

3- طبيعة الهياكل المؤسسية، وعدم قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لكل فئات المجتمع⁽¹⁸⁾.

هذا فيما يخص الدولة الفاشلة وخصائصها. أما إذا عدنا إلى العلاقة بينها، وبين التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، فإننا نجد أن أعمال المنظمات الإجرامية، قد استفادت كثيرا من عجز دول منطقة الساحل وفشلها في تأدية وظائفها الأساسية، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، وعجزها كذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية، وعدم قدرتها على توزيع الثروة على مواطنيها، مما أدى ويؤدي إلى ارتفاع نسبة العمل الإجرامي، وتعدد أنماطه، من تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة وتهريب البشر والهجرة غير الشرعية والإرهاب، وكل هذا بسبب فشل سياسة الدولة في جميع المجالات الحياتية.

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي، المنطقة التي تحتوي على أكثر الدول فشلا، والمصنفة على أنها الأقل نموا في العالم. يضاف إلى معاناتها من الفقر والبطالة والأمراض والحروب والأزمات الداخلية، وعدم قدرتها على التحكم في حدودها الجغرافية، لافتقارها للإمكانيات اللازمة لذلك. ويعد الفقر والبطالة والجوع أكبر المشاكل التي تعاني منها الشعوب في هذه الدول الفاشلة. فاقتصادياتها منهارة تماما، وعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، إلا أن عدم قدرتها وعدم معرفتها على استغلالها، أدى إلى الركود الاقتصادي، والصناعي خاصة وكذلك فشل الدولة في إدارة وتسيير عجلة الاقتصاد. كل هذا جعل من أفرادها يلتجئون ويعتمدون على الفلاحة، كمورد أساسي، ولكن هذا المورد عجز بدوره عن سد حاجيات الأفراد، وامتصاص البطالة والقضاء على الفقر، نظرا لنفس الأسباب السابقة،

بالغبين والطرود والحرمان، أو تعرضت له بالفعل، للجوء إلى العنف المسلح أكثر من مرة، وعلى طول عقود من الزمن، لتحسين وضعها في عملية توزيع الثروة، والمشاركة السياسية والمدنية خاصة.

وإذا ما أشرنا على سبيل المثال لا الحصر إلى بعض هذه النزاعات والحروب في منطقة الساحل، فإننا نجد هناك النزاع المسلح في الصومال الذي أنهك هذا البلد منذ 1991 وما زال. وهناك الجماعات المتمردة في السودان، والتي ظلت تهدد أمن واستقرار هذا البلد ومازالت، كالحرب الأهلية بين الشمال والجنوب لأكثر من عقدين، والتي أدت في النهاية إلى تقطيع أوصال هذا البلد بانفصال الجنوب على دولة الأم (2011)، وكذلك أزمة دارفور المعقدة التي مازالت تنهك وتهدد هذا البلد. كما شهدت التشاد ولعدة سنوات نفس الظروف المأساوية من العنف والاقتتال الداخلي بين عدة مجموعات مسلحة، بالإضافة إلى النزاع والحرب شمال مالي⁽²¹⁾

كما يمكن الإشارة إلى الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا، والتي أدت إلى إبادة ما يقارب المليون شخص، وكذلك الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية، والتي قتلت نحو 7% من سكان هذا البلد. . . وغيرها من النزاعات والحروب الأهلية، والاضطرابات السياسية.

وعامة فإن القارة الإفريقية من أهم الأماكن التي تعرف نزاعات وحروب داخلية، معظمها عرقية أو قبلية أو إثنية⁽²²⁾. وفي هذا الإطار يرى (B. Buzan) أن انهيار الدولة يؤدي إلى ظهور كل مجموعة تعتمد على نفسها من أجل البقاء والدفاع عن كيائها ووجودها⁽²³⁾. وهناك علاقة بين الدولة الفاشلة والحروب والنزاعات الداخلية، فمعظم الحروب الداخلية تقع في الدولة الفاشلة والضعيفة التي تنفقر للكفاءة، وتنتشر فيها أنواع الأعمال الإجرامية التي تتضرر من آثارها السلبية الدول المجاورة، وخاصة بسبب نزوح اللاجئين إلى هذه الدول بأعداد

استغلت مختلف هذه الجماعات الإجرامية الظروف المتمثلة في ضعف سيادة الدول في المنطقة وعجزها لتتحرك وتنشط بحرية تامة.

2- مقارنة الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية:

تعرف منطقة الساحل كثيرا من النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، بالإضافة إلى وجود الأنظمة الجائرة الفاسدة، واختراق حقوق الإنسان فيها. وهذه بدورها تلعب دورا هاما في ارتفاع الأعمال المهددة للأمن والاستقرار وخاصة تجارة الأسلحة وتهريبها. حيث أن هذه التجارة ترتبط دائما بمناطق النزاعات والحروب والصراعات، والتي تجد فيها سوق رائجة لتصريف تلك الأسلحة، من أجل تحقيق أرباح خيالية من ورائها، وكذلك استخدام واستغلال النزاعات الداخلية للأطفال مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة تجارة البشر في هذه الحروب. كما أن نزوح المهاجرين من دول الساحل كان بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي عرفت هذه الدول بسبب الحروب الأهلية أين توجد شبكات كبيرة تمارس مختلف أنواع التزوير والتهريب والتجارة غير المشروعة.

ومعروف أن انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل، تعود إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني، الناتج عن تخطيط عشوائي للحدود أثناء العهد الاستعماري، حيث أسس الاستعمار دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة، قطعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار إستراتيجية واحدة في كل الشريط الساحلي، من موريتانيا إلى السودان، تاركا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمات بناء دولة متماسكة الأطراف ومنسجمة، حيث أصبحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه "المشروع الوطني" في منطقة الساحل، إذ لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل، وعجز عن التعامل العرقي، والتعدد الثقافي. وأمام فشل الأنظمة عن التعامل بحكمة وفاعلية مع مخلفات الاستعمار التي مست الهوية واللغة والثقافة والتنمية والبناء. . . الخ، اضطرت الجماعات التي شعرت

الدولي، واستخدام نظام مالي عالمي، مكن ويمكن من تحريك الأموال بسرعة وبسهولة كبيرتين، وكثيرا ما يكون بطرق سرية. كما أن الزيادة السريعة في التجارة العالمية، قد أتاحت فرصا جديدة، استطاعت الجماعات الإجرامية استغلالها كما تريد. كما أن ثورة المواصلات والنقل والاتصالات سهلت هي الأخرى تنقلات سكانية هامة، وأدت إلى نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين إلى المجتمعات الأخرى. كما أنها سهلت للمنظمات والعصابات الإجرامية القيام بأعمالها بسهولة وبسرعة بعيدا عن الملاحقة والإيقاف. ففي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1999 بعنوان: (globalisation with a human face)، أكد على أنه بالرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في جميع المجالات الحياتية، نظرا لسرعة انتقال المعرفة والتكنولوجيا الحديثة وحرية الانتقال للسلع والخدمات والأفراد، فإنها بالمقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن الإنساني في القرن الواحد والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في كل من الدول الغنية والفقيرة، وهناك عدة تحديات أساسية تأتي بها العولمة منها:

1- غياب الأمن الشخصي، الذي يتجسد في الجريمة المنظمة، وكذلك الاتجار بالبشر، اللذان يتصلان بالهجرة غير الشرعية.

2- غياب الأمن السياسي، والذي يتجسد في نوع جديد من النزاعات والنشاطات غير المشروعة، التي تحدث في الحدود كسرعة انتقال الأسلحة في الحدود، المخدرات، وكذلك الهجرة الغير الشرعية.

فعلا لقد سهلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أتاحتها العولمة، عمل الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية الأخرى. فالجريمة كما قال البعض أصبحت تنفذ في دولة ما، بواسطة أشخاص من دولة ثانية، وأسلحة من دولة ثالثة، وتمويل من دولة رابعة، والضحايا قد يكونون من دولة خامسة. . . وهكذا. كما ساعدت شبكة الانترنت والمحطات

كبيرة هربا من الأوضاع الداخلية المزرية الغير مستقرة، وقيامهم بأعمال غير شرعية تهدد الأمن والاستقرار.

ولقد تميزت السنوات الأخيرة بحركات هائلة للاجئين بصفة فردية أو جماعية، نتيجة الحروب والنزاعات الداخلية وانتهاكات حقوق الإنسان، بسبب الانتماءات العرقية والدينية والسياسية التي تضطر الأفراد إلى النزوح من المناطق الغير آمنة إلى دول أخرى أكثر أمنا واستقرارا

إنه بسبب الأنظمة المبنية على الانتماء العرقي أو القبلي في البلدان الإفريقية، مثل مالي والنيجر وكوت ديفوار ورواندا. . . وغيرها، أدى ذلك إلى بروز صراعات سياسية ودينية وعرقية خلقت نزاعات وحروبا متواصلة، كانت لها انعكاسات خطيرة جدا على هذه الدول نفسها، وعلى الدول المجاورة كذلك. وفي السنوات القليلة الماضية تزايد عدد الحروب الأهلية في هذه الدول الساحلية، فأصبحت من أهم المصدرين للاجئين بسبب هذه الحروب وعدم الاستقرار الداخلي والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان فيها. نعم إن ما تعيشه هذه الدول من انقلابات سياسية وحروب أهلية ونزاعات داخلية وفق وبطالة، كلها شكلت سببا لتدفق هجرات معتبرة من السكان واللاجئين⁽²⁴⁾. ومما يدل على دور النزاعات الداخلية في منطقة الساحل هو نسبة اللاجئين والمشردين فيها بسبب الحركات الانفصالية والحروب والصراعات الداخلية والأهلية، حيث كانت إفريقيا ثاني أكبر مصدر للاجئين في العالم بنسبة 26%، وبلغ عددهم 6، 5 مليون، وكان السودان أكبر مصدر، بسبب الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب وأزمة دارفور.

3- مقارنة العولمة:

بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرت آنفا، هناك تأثير العولمة على تطور الأعمال الإجرامية المهددة للأمن والاستقرار في منطقة الساحل وما جاورها، حيث أن نمو شبكة الاتصالات والمعلومات على المستوى

1- الانعكاسات الاقتصادية:

إن هذه الأعمال والنشاطات الغير مشروعة التي تقوم بها مختلف المنظمات الإجرامية، لها انعكاسات وتأثيرات كبيرة وكثيرة على الجانب الاقتصادي وعلى التنمية المحلية في الدول المجاورة لمنطقة الساحل، من خلال أنشطتها الإجرامية المتنوعة التي تستهدف جني الأرباح المالية الطائلة، أو المحافظة عليها مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة وغيرها من الاتجار التي تعود بملايين الدولارات على هذه العصابات المتورطة فيها. وهذا ترك ويترك تأثيرات اقتصادية خطيرة على الفرد وعلى المجتمع بالنظر إلى آثار الاتجار غير المشروعة هذه، التي تؤدي إلى تعطيل في الانتاج الاقتصادي، وإلى إهدار للأموال، وتقضي الجريمة المرتبطة بالحصول على الأموال غير المشروعة، مثل السرقة والفساد (الرشوة) والتهريب وتزوير العملة. . . الخ. كما أن المهاجرين غير الشرعيين أصبحوا يشكلون يدا عاملة رخيصة تساهم في تطوير ونمو سوق العمل غير الشرعي، ما يخلق وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية، مما يؤدي إلى انتشار البطالة بالنسبة للسكان المحليين. كما قام ويقوم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين بتطوير طرق الاحتيال والتزوير للوثائق والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق، وانتشار السوق السوداء (الموازية)، مما أثر على الاقتصاد المحلي بشكل رهيب (27).

باختصار، أعمال المهاجرين غير الشرعيين هي أعمال غير قانونية وغير شرعية، نظرا لأن إقامتهم ووجودهم غير مشروع، المهم الحصول على الأموال بأي طريقة كانت.

وفيما يخص انتشار السوق السوداء (الموازية)، فهي خفية تتم دون علم السلطات المحلية بها، وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاديات الوطنية، لأن الأموال الناتجة عن هذه السوق، تتداول بعيدا عن إمكانيات الضبط والمصادرة، وتقوم هذه العصابات بتبويض

الفضائية وتقنية الهواتف المحمولة، على تسهيل الجهود الدعائية للحركات الإرهابية وغيرها من الاتصال بالعناصر المسلحة وعناصر طامعة للانضمام إليها. نعم إن زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة، حدث بسبب تطور شبكة الاتصالات العالمية التي أفرزتها العولمة في أغلب المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية تزيد من ضعف الدولة أمام التهديدات التي تواجهها (25).

لقد استغلت الجماعات الإجرامية المناخ الدولي المتسم بالمرونة نتيجة لظاهرة العولمة هذه، التي ساهمت في الانفتاح العالمي، فبفضل شبكة الاتصال وسعت دائرة أعمالها وأنشطتها الإجرامية التي أصبحت تتسم بالسرعة والسهولة متعددة حدود الدول.

انعكاسات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل:

إن لأعمال الإجرامية التي ذكرت انعكاسات ومخاطر متعددة ومختلفة على دول منطقة الساحل وما جاورها وخاصة دول الشمال مثل الجزائر، تمس مختلف الجوانب الحياتية فيها، وتؤثر على اتجاه المجتمع وديناميكيته، بالإضافة إلى الجرائم التي تسببها مختلف العصابات والمنظمات الإجرامية، كالمجارة بالمخدرات، والجريمة المنظمة، عصابات التهريب عبر الحدود (تهريب البشر، تهريب السلاح، تهريب الأموال. . . الخ). علاوة على الممارسات اللاأخلاقية التي تقوم بها هذه العصابات، كالدعارة التي تؤثر على الجانب الاجتماعي والتربوي وعلى الجانب الصحي وتؤدي إلى انتقال الأمراض والأوبئة وانتشارها مثل مرض السيدا والأيبولا وغيرهما.

كل هذا يؤثر على الأمن والاستقرار في هذه الدول، نظرا لقدرة هذه المنظمات على تخطي الحدود الوطنية وتجاوزها (26)، وخاصة من خلال استغلالها للتكنولوجية المتطورة والسهولة التي أتاحتها ظاهرة العولمة.

وتتعدد هذه الانعكاسات الأمنية لتشمل جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية.

ينكرها. كذلك هناك ممارسة الدعارة، التي لها انعكاسات اجتماعية وتربوية، كما أن مضارها الصحية خطيرة جداً، حيث تؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة كنقل مرض السيدا وغيرها من الأمراض.

ومن الانعكاسات الاجتماعية لهذه الأعمال الغير مشروعة كذلك، نجد أن العصابات والمنظمات الإجرامية تحاول منع اكتشاف أنشطتها وتجاوزاتها، وذلك بالتهرب من المراقبة والعقاب، لذلك تسعى إلى شراء الذمم، بدفع الرشاوى للمسؤولين والإداريين، وتعمل على إفسادهم بكل الطرق والوسائل الممكنة والمتاحة، وإذا فشلت في ذلك، تلجأ إلى وسيلة التهديد والعنف، بارتكاب جرائم مثل الخطف وحتى القتل، فتخلف بذلك حالة من اللأمن والاستقرار في البلد.

3- الانعكاسات السياسية والأمنية:

وهذه الانعكاسات خطيرة جداً، فبالإضافة إلى ما أشير إليه قبل قليل، نجد أن التوافد المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى دول ما، يحدث اضطرابات عديدة سياسية وأمنية فيها، فالحضور المستمر لهؤلاء المهاجرين، يعتبر مصدر تهديد خطير، فهو دائماً مرتبط بعصابات متخصصة في الإجرام بشتى أنواعه: تجارة المخدرات، تجارة السلاح، تجارة البشر، تبييض الأموال، جرائم الخطف والاعتداء والسرقة. . . وغيرها من الجرائم، مما يخلق حالة من الهلع والخوف في المجتمع، وهذا ما يشكل إحساساً عاماً بعدم الأمن، كما يسهل للمنظمات الإجرامية بمختلف أشكالها بالتوغل داخل البلد، وما يحدث ذلك من اضطرابات وقلق خطير جداً، مثل تفشي الصراعات القبلية والدينية وغيرها بين المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم، ومع السكان المحليين كذلك⁽³⁰⁾.

إن الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها وأشكالها، تعتبر من أكثر المشاكل الأمنية خطورة، حيث تهدد الاستقرار والأمن الداخلي للدول، من خلال التأثير الذي تمارسه المنظمات الإجرامية على الحياة السياسية

(غسل) تلك الأموال، التي تحصل عليها من السوق الموازية. وجريمة تبييض الأموال هذه، لها هي الأخرى أكبر الآثار السلبية على الاقتصاديات المحلية، حيث تعتبر المنفذ الذي تصب فيه عائدات الأعمال غير المشروعة، فتتمكن من تحويل تلك الأموال إلى مصدر أو نشاط مشروع، تستخدمها لمواصلة أنشطتها الإجرامية دون تعرضها للمصادرة. ومن الآثار السلبية لجريمة تبييض الأموال على الجانب الاقتصادي، أن الدولة المحولة منها الأموال الناتجة عن تلك الأعمال غير المشروعة تحرم من استغلالها في التنمية المحلية⁽²⁸⁾، كما أن استغلال تلك الأموال لإكمال تبييضها أو دمجها مع أموال أخرى ذات مصدر مشروع، يضعف ثقة المتعاملين مع هذه المشاريع، مما يؤثر على اقتصاد الدولة. يضاف إلى هذا، أن استبدال العملة الوطنية الناتجة من النشاطات غير الشرعية بأخرى أجنبية من أجل تبييضها عن طريق تحويلها، يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية. كما أن هروب تلك الأموال من الضرائب نتيجة الاقتصاد الخفي، يؤدي إلى نقص موارد الدولة ومداخيلها. إذن يلاحظ أن مختلف هذه الأعمال غير المشروعة، تترك آثاراً ضارة على اقتصاديات الدول، مما يضعف جهود التنمية فيها، كما يصعب عملية التسيير الاقتصادي، وكذلك فساد النظام المالي والمصرفي، مما يؤدي إلى فساد المؤسسات المالية والتجارية وغيرها⁽²⁹⁾.

2- الانعكاسات الاجتماعية:

هناك انعكاسات اجتماعية خطيرة لهذه الأعمال غير المشروعة على الدول المجاورة، من ضمنها التأثير على القيم الأخلاقية للمجتمع، بسبب أن المهاجرين غير الشرعيين مثلاً يقومون بنشر بعض الممارسات اللاأخلاقية بشكل واسع. فظاهرة المتاجرة بالمخدرات وتهريبها مثلاً تؤدي إلى ترويجها في المجتمع المحلي، أي يصبح يتعاطاها بعض السكان المحليين، فتفسدهم وتفسد أخلاقهم وسلوكاتهم. ومضار انتشار تعاطي المخدرات وتفشيها في المجتمع كبيرة جداً، لا أحد

الخاتمة:

فعلا لقد أصبح الوضع في منطقة الساحل متأزما للغاية بسبب انتشار هذه الظواهر المهددة والمتعددة الأبعاد والآثار، فالجريمة المنظمة أخذت منحى تصاعدي خطير في السنوات الأخيرة، فقد انتعشت تجارة وتهريب المخدرات بشكل كبير، مما سمح بانتشار ظاهرة الإرهاب، الذي هو الآخر يعمل على توسيع تجارة السلاح، كما أن نشاط تهريب البشر سمح بانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية. . . الخ.

وهكذا أصبحت منطقة الساحل منطقة عبور ومقر للعديد من النشاطات غير الشرعية المهددة لأمن واستقرار المنطقة وما جاورها، فهي منطقة عبور للمخدرات القادمة من قارة آسيا إلى قارة أمريكا أو العكس، وإلى قارة أوروبا. وكذلك الأمر بالنسبة للهجرة غير الشرعية، فهذه المنطقة أصبحت نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين لشمال إفريقيا للتوجه إلى أوروبا. وكذلك نشاط تجارة السلاح المنتشر على نطاق واسع في المنطقة، بسبب الحروب الأهلية والأزمات الداخلية، كان آخرها الأزمة الليبية، وأزمة الطوارق والأزواد في شمال مالي، التي ساهمت كلها في انتشار الأسلحة في المنطقة بشكل واسع وخطير، والذي أدى بدوره إلى انتعاش نشاط الحركات الإرهابية، اعتمادا على الأسلحة. يضاف إلى هذا تدخل القوى الكبرى عسكريا وخاصة فرنسا، وما لمثل هذه التدخلات من أخطار على دول المنطقة. كل هذه الأعمال وتداخلها، لها انعكاسات خطيرة على أمن الدول المجاورة للمنطقة بصفة خاصة وعلى استقرارها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية والأمنية وغيرها.

والإدارة الحكومية والسلطات القضائية ووسائل الإعلام... الخ. كما أن هذه الظاهرة تمثل مصدر خطر على حياة الناس، وتهدد الأمن الشامل للدول. وباعتبار أن الساحل الإفريقي هو فضاء صحراوي واسع يصعب التحكم في حدوده، لهذا فإن مخاطر الجماعات المسلحة تتضاعف، إذ يمثل هذا الفضاء ملجأ آمنا لهذه الجماعات: (مراكز تدريب عسكري، جلب عناصر مقاتلة، الاختطاف والقرصنة. . .). كما يمثل هذا الفضاء منطقة تسهل فيها المعاملات غير المشروعة التي ذكرناها سابقا.

كما أن الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وأنواعها، تغذي استمرار الاضطرابات والصراعات المسلحة داخل بعض البلدان، من خلال ممارساتها لأنشطتها الإجرامية، وهذا ما يجعل السلطة السياسية في الدولة تعاني من صعوبة ضبط النظام العام والتحكم في أوضاعها الداخلية.

إن الأزمات الداخلية التي تعرفها دول منطقة الساحل، وعلى رأسها الأزمة الليبية، والترقية بمالي، تشكلان خطرا أمنيا يهدد كل المنطقة، مثلا انتشار الأسلحة وتهديد وقوعها بين جماعات إرهابية خطيرة، وبالتالي تفشي الجريمة الإرهابية والإجرامية بالمنطقة.

كما أن تنظيم القاعدة يسعى إلى إفشاء الصراعات القبلية في المنطقة، وإيقاظ العداءات النائمة بين قبائل الصحراء، لكي تضل الحامية والحاضنة لها، وتقوم بتأليبها على الحكومات المحلية، وقد تنجح في ذلك نظرا للعوامل الاجتماعية أهمها العصبية التي هي أقوى بكثير من الانتماء للدولة عند قبائل الصحراء، بالإضافة إلى العلاقات العائلية وكذلك بعض القناعات الدينية.

كما أن اتساع رقعة منطقة الساحل غير الخاضعة لسلطة فعلية لدول المنطقة، قد يهدد بتحقيق مسعى القاعدة في خلق إمارة إسلامية لها بالمنطقة، قد يكون عنوانها كما سماها البعض "ساحلستان". وهذا الأمر إذا حدث فإنه عواقبه الأمنية تكون خطيرة على كل المنطقة.

الهوامش:

- الشروق، القاهرة، 2004، ص، ص 40، 41.
- (16) مارتن غريفيش، وتيري أوكلامان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث 2008، ص 222.
- (17) الدولة الفاشلة: [http ; www. marefa](http://www.marefa.org/index)
- (18) Luk Van Lange Hove, Regronalizing Human Security in Africa, UNU-Crise Occasional Papers, 2004, P7.
- (19) Rachida Chaabita, Migration Clandistine Africaine vers l'Europe, l'Armature, Mars 2010, p19
- (20) محمد سمير مصطفى، الهجرة غير الشرعية، الموت من أجل الحياة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 48، 49، خريف 2005، شتاء 2010، ص 8.
- (21) مساعيد، ض إفريقيا، عندما يعيق الأمن مسار التنمية، مجلة الجيش (الجزائرية)، العدد 561، أبريل 2010، ص 38.
- (22) مرابط رابع، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدولة، دراسة حالة كوسوفو، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 2009، ص 33.
- (23) المرجع نفسه، ص، ص 37، 39
- (24) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأمرام، القاهرة 2001، ص 31
- (25) ناي (جوزيف)، ودوناميو (جون)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، الحبيكان، القاهرة، 2002 ص 126.
- (26) Didier Bigo, Politique Réseaux: Expérience Européenne, Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques 1996, pp 254, 259.
- (27) Lila Said, L'Impact de l'Immigration Clandestine, en Afrique, Juillet 2007, hTTP: // [www. fr, all africa. com/storiès/pdf](http://www.fr.all africa.com/storiès/pdf)
- (28) هدى ماجد قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة، القاهرة 1998 ط 1، ص 20.
- (29) محمد سامي، (الشوا)، السياسة الجبائية في مواجهة غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة 2001، ص 13.
- (30) أحمد رشاد سلام، الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني، مقال من كتاب: مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2010، ص 210.
- (1) Mahdi Taje, Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africain, Collège de Défence de l'OTAN, NDC Occasional Paper 19, Dec 2006, p6.
- (2) بوزيد عمار، الساحل الإفريقي في عين الإعصار، مجلة الجيش (الجزائرية)، عدد 561، أبريل 2006، ص 30.
- (3) Gail Wannenburg, Organized Crime in West Africa, African Security Review 14 (4) 2005, p5.
- (4) Ali Fares, Criminalité, Crime Organisé et l'Immigration les Chiffres de la Gendarmerie, Liberté, Juin 2007.
- (5) محمد بن مسفر وعبد الخالق الشمrani، الجريمة المنظمة، سياسة المكافئ في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية سنة 2005 ص 5.
- (6) سمير بودينار، تأثير الهجرة غير القانونية من إفريقيا على دول العبور، ورقة قدمت لندوة الهجرة العربية الإفريقية إلى الخارج، جامعة الدول العربية 17، 18 نوفمبر 2008.
- (7) المكتب الأممي لمكافحة الجريمة المنظمة، خلاصة وافية، نيويورك، الأمم المتحدة 2007.
- (8) أحمد لطفي مرعني، استراتيجية مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، القاهرة دار النهضة العربية، 2005 ص 12.
- (9) Amado Philipe de Andrès, West Africa under Attack, Drugs, Organized Crime & Terrorisme as a new Threats to Global Security, UN Office on Drugs a crimes, UNISCI, Discussion Papers, No16, Jan 2008, pp203, 227.
- (10) تقرير المتاجرة بالبشر - لعام 2007 بليبيا، ليبيا تحتل المرتبة الثانية [www. arabicaLibya](http://www.arabicaLibya.us embassy. Gov/2007. hml)
- (11) Francis Langumba Keili, Small Arms a Light Weapons Transfer in West Africa, a Stock Taking, [www. unidir ch, pdf/ articles/ pdf/ art 2840, pdf.](http://www.unidir.ch/pdf/ articles/ pdf/ art 2840.pdf)
- (12) S. Goubi, la Lutte Contre le Tèrrorisme et la Criminalité au Sahel, El Djeiche, 570, Janvier 2001, p38.
- (13) Malika Ait Amirat, Stratégie Mondiale contre le Terrorisme, El Djeich 567, Octobre 2010, p51.
- (14) انتشار الأسلحة بليبيا سيضاعف امتداد العنف.
- [Http //www. sawtaher. net/online/modules. php/nane=news et file=article et sid=24557 .](http://www.sawtaher.net/online/modules.php?nane=news et file=article et sid=24557)
- (15) محمد شريف البسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار

ملخص:

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية مما سمح بوضع سياسة اقتصادية توسعية قصد الخروج من التبعات السلبية التي خلفتها أزمة 1986 من ركود اقتصادي وتفاقم البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للسكان. فابتداء من 2001 شرع في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتنويع الاقتصاد الوطني مما يضمن فك تبعيته للمحروقات وفي سبيل ذلك خصصت مبالغ مالية ضخمة لو استغلت بعقلانية لجعلت الجزائر جنة فوق الأرض. إن عودة انخفاض أسعار النفط ابتداء من منتصف 2014 كشفت من جديد هشاشة الاقتصاد الوطني وعن حقيقة الانجازات والمشاريع التي لا تخلو مناسبة بالتباهي بها. وتبقى الجزائر في تبعيتها للمحروقات ما لم تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية في القضاء عليها.

كلمات مفتاحية: سياسة الإنعاش الاقتصادي، استثمارات عمومية، نمو اقتصادي.

Résumé

La hausse des prix du pétrole a abouti à une amélioration de la situation financière en Algérie à partir des années 2000, en lui permettant de tracer une politique économique dans le but de sortir de la récession économique, le chômage, et le faible niveau de vie que la crise de 1986 a engendré.

A partir de l'année 2001, l'état a œuvré à la relance économique pour améliorer le taux de croissance et diversifier l'économie nationale et diminuer de la dépendance aux hydrocarbures, Pour ce faire l'état a dépensé des fonds énormes, sauf que ces derniers n'ont pas été dépensés rationnellement.

Le retour à la baisse des prix du pétrole à partir de 2014 à divulgué la réalité de la fragilité de l'économie nationale et la réalité des projets que l'état met toujours en évidence, ainsi l'Algérie restera encore dépendante de ses hydrocarbures s'il n'y aura pas une réelle volonté politique pour y remédier et cela se fera à travers une stratégie solide et à long terme.

Mots clés : Politique de Relance Economique, investissements Publics, croissance économique.

سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع



أ/ شليغم سعاد

جامعة الجزائر 3

مقدمة:

من خلال هذا التعريف يمكن تحليل مفهوم النمو الاقتصادي وفق النقاط الثلاثة التالية

1- النمو لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي. أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني.

2- أن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية، وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم.

3- أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة

من خلال النقاط التالية يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعني: (2)

-تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل

-أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية

-أن تكون الزيادة في المدى البعيد

وحسب سولو يمكن اعتبار الناتج الداخلي الخام نتاج لثلاث عوامل أساسية هي:

1_ كمية العمل: التي تقاس من خلال ساعات العمل الكلية خلال سنة بكاملها أو عدد العمال الذين ساهموا في الإنتاج.

2 _ كمية رأس المال: والتي تشمل المصانع، الآلات، البنى التحتية والموارد الطبيعية.

3 _ مستوى المعرفة التكنولوجية: الذي يعكس القدرة على الاستخدام الأمثل للعمل ورأس المال لإنتاج أعلى مستوى ممكن من الناتج الداخلي الخام من حيث الكمية والكيفية معا.

ويعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا مهما لتقييم قدرات أية دولة على توفير مستوى الرفاه للمواطنين، فالمستوى المعيشي لأي بلد يتوقف على قدرته على إنتاج السلع والخدمات الذي يرادف النمو الاقتصادي.

إن اعتماد الجزائر على الريع النفطي يشكل عائقا كبيرا ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضا وهذا ما أثبتته الواقع خلال الأزمة النفطية لـ 1986 والتي أدخلت الجزائر مرحلة صعبة إلى درجة تطبيقها برنامج التصحيح الهيكلي الذي كان له الأثر الكبير خاصة على الجانب الاجتماعي.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية التي حسنت بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية من أهمها المديونية الخارجية، نسبة النمو الاقتصادي ونسبة البطالة، وهو ما سمح بتسطير المشاريع التنموية التي شرع في تطبيقها منذ 2001، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو وكان مبرر السلطة في ذلك هو تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد وبعث حركة النمو من جديد. و ما يفهم من ذلك أنه من خلال هذه الاستثمارات العمومية سيتم دفع الاقتصاد الوطني وتقويته من خلال التنويع في مصادره.

ويهدف هذا المقال إلى البحث في طبيعة النمو الاقتصادي وحقيقة الإنعاش الاقتصادي في ظل تراجع أسعار النفط، وهذا ما يقودنا إلى دراسة البرامج المسطرة مع بداية الألفية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو، والتي توجي حسب تسميتها تحقيق هدف أساسي وهو إنعاش الاقتصاد الوطني ونموه.

1- مفهوم النمو والإنعاش:

أ-تعريف النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي". (1) فهو مؤشر كمي يقاس من خلال إحدى العاملين الاقتصاديين الناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني.

التصدي لمشكلة البطالة التي تسبب في تدني المستوى المعيشي لشريحة عريضة من المجتمع⁽⁶⁾.

2- الظروف العامة للدولة قبل تطبيق البرامج التنموية:

أ- الظروف الاقتصادية:

لقد عرفت الجزائر مرحلة صعبة ابتداء من 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط، ولأول مرة ظهرت حقيقة الاقتصاد الوطني المتميز بالهشاشة والتبعية التامة للمحروقات* وهذا ما عمق مديونية الجزائر وأجبرها في النهاية إلى اللجوء إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي انتهى بإعادة جدولة ديونها وتطبيق على إثر ذلك برنامج التصحيح الهيكلي كضمان لإعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وتسديد الديون في آجالها الجديدة. إن تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) اقتضى على السلطات العمومية تطبيق سياسة مالية جد صارمة (سياسة تقشفية بهدف تقليص النفقات العمومية لا سيما منها نفقات التجهيز التي تعتبر المحرك الأساسي لخلق الثروة الوطنية ومناصب الشغل)، وهذا بهدف تجاوز المديونية الخارجية الخانقة التي كانت تعرفها الجزائر، وإعادة تحقيق التوازنات المالية الكبرى. ويوضح الجدول المالي بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة التي سبقت تطبيق أول برنامج تنموي.

جدول رقم 1: يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية (1995-2000)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشرات %						
الناتج الداخلي الخام	3.9	4.1	1.10	5.10	3.2	2.5
التضخم	29.8	18.7	5.70	5	2.6	0.3
رصيد الميزان التجاري من الناتج الداخلي الخام	0.2	4.1	5.7	1.5	2.1	11.8

المصدر: ONS. CNES

أ - 1 - معدل النمو الاقتصادي: قدر متوسط النمو خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 2000 بـ 3.3% ورغم أن هذه النسبة موجبة إلا أنها ضعيفة نتيجة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وعدم إتباع

إن تحليل هذا الأخير ينطوي تحته قضيتين أساسيتين المتمثلان في دفع النمو وتطور مستواه

1- دفع النمو: يرتبط بمجموعة من التحولات الهيكلية للاقتصاد والتي تسمح له بالانتقال من اقتصاد ثابت وزراعي بالدرجة الأولى ويسير بنفس الوتيرة من سنة إلى أخرى، إلى اقتصاد متطور ويعتمد على الصناعة بالدرجة الأولى

2- مستوى النمو الاقتصادي: مرتبط بكمية الإنتاج من سلع وخدمات خلال فترة طويلة نوعا ما 10 سنوات.⁽³⁾

ب- معنى الإنعاش:

لغة: أنعش، ينعش، إنعاشا بمعنى أنهضه وأقامه ورفع.⁽⁴⁾

اصطلاحا: العمل على إعطاء دفعة جديدة، إحياء مشروع ما. وسياسة الإنعاش هي سياسة اقتصادية ظرفية تهدف إلى دفع اقتصاد دولة ما لا يستخدم كل قدراته الإنتاجية بهدف تعزيز النمو لمكافحة البطالة. وهي سياسة ترمي إلى إعادة دفع النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الاستهلاك والاستثمار.⁽⁵⁾ إن لجوء أية دولة إلى تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى تكملة الاستثمار الخاص عن طريق الاستثمار العمومي لأن الأول لم يمتص كل الادخار المتوفر في الاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى يسعى إلى

إن النتائج التي تبدو إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي لم تتعدى هذا المستوى فتشمل الجوانب الاجتماعية التي كانت تكلفتها باهظة جدا وأهم ما ميزها ارتفاع نسبة البطالة إلى مستويات خطيرة وانخفاض مستوى المعيشة إلى مستوى الفقر المدقع.

ب - الظروف الاجتماعية

ب-1- البطالة:

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة البطالة (%)	26.99	27.99	29.20	27.30	29	29.77

المصدر: ONS

على الاستقرار السياسي، فمنذ 1990 إلى 2000 عرفت الدولة الجزائر خمس رؤساء و 11 رئيس حكومة، أي بمعدل رئيس دولة كل سنتين ورئيس حكومة كل 18 شهر. وهو ما لم يسمح بوضع إستراتيجية تنموية تخرج الاقتصاد الوطني من ركوده وبناء اقتصاد عصري وفعال، لأن كل رئيس دولة له برنامج بل أكثر من ذلك كل رئيس حكومة لديه برنامج خاص به-وحتى ولو كان انعكاس لذلك الخاص برئيس الدولة قد يكون في بعض الأحيان مخالفا له.⁽⁷⁾

إن مجيء رئيس جديد وعودة ارتفاع أسعار النفط سنة 1999، أدخلت الجزائر مرحلة جديدة - وهو ما يؤكد المقولة: " رئيس جديد، توجه جديد وسياسة جديدة " - تتركز على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وبعث حركية النمو الاقتصادي من خلال إتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي من أجل تعويض الجزائريين ما عانوه خلال سنوات العشرية السوداء في إطار شراء السلم الاجتماعي والحصول على دعم شرعية الحكم بعدما حصل على المشروعية من خلال الانتخاب الذي جرى في إطار ظروف تتسم نوعا ما بالغموض⁽⁸⁾. فموضوع الإنعاش الاقتصادي يقودنا إلى

أ-2- التضخم: إن معدل التضخم عرف انخفاضا محسوسا حيث انتقل من 29.8% إلى 0.3% نتيجة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

أ-3- الميزان التجاري: لقد عرف رصيد الميزان التجاري تحسنا تدريجيا نتيجة للإجراءات المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي والتي أدت إلى الحد من الطلب الاستهلاكي (السياسة التقشفية) من جهة وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة خلال هذه الفترة، وهو نتيجة طبيعية لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فلم تتوقف الأمور عند التوقف عن خلق مناصب عمل جديدة بل تعدتها إلى فقدان تلك الموجودة جراء غلق بعض المؤسسات العمومية وعرض بعضها للخصخصة إذ تشير الأرقام الرسمية إلى تسريح أكثر 400 ألف عامل. ورغم أن الحكومات المتعاقبة حاولت وضع بعض التدابير للحد من توسعها إلا أنها كانت دون فعالية.

ب-2- تدهور مستوى المعيشة

إن تحرير الأسعار وانخفاض قيمة الدينار وجمود أجور العمال وارتفاع نسبة البطالة جعل الفئات الضعيفة الدخل والمندمة تواجه معانات حقيقية لتلبية حاجياتها الضرورية، وهو ما وسع نطاق الفقر فبي الجزائر الذي امتد إلى الطبقة المتوسطة، فلقد أشارت التقارير أن ما يقارب 40% من سكان الجزائر كانوا يعيشون تحت عتبة الفقر.

ج- الظروف السياسية

إن الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفتھا الجزائر منتصف الثمانينات كان لها انعكاسا سلبي

إن هذا الخطاب يبين لنا وبوضوح المبرر السياسي لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو في ذات الوقت يبرر تطبيق البرامج الأخرى.

إن هذا العرض الموجز لبعض الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي سبقت تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يبين لنا مبرر الدولة في العودة إلى الظهور على الساحة الاقتصادية بعد أن أجبرت على الانسحاب منها خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من خلال سياسة إنفاق موسع تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف معيشة السكان وتعويضهم الحرمان والمعاناة التي عاشوها طيلة العشرية السوداء.

3- عرض مختصر للبرامج التنموية:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): وهو برنامج ثلاثي شرع في تنفيذه ابتداء من 2001 بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامج قياسي بالنظر إلى احتياطي الصرف في تلك الفترة والمقدر بـ 11.9 مليار دولار. ويبين الجدول التالي المخصصات المالية لكل قطاع:

الجدول 2 : مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ المخصصة	النسب المئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
المجموع	525.0	100

المصدر: CNES

الخطاب الذي ألقاه في 2001 والذي عرض بموجبه برنامج الإنعاش، فبعد أن عرض الوضع الكارثي الذي كانت عليه الجزائر طيلة العشرية السوداء والذي شبهه بقيام الساعة ثم بإنسان نال منه فيروس السيدا وتلاشت قدراته المناعية واحدة تلو الأخرى وفقد جهازه المناعي كله وذهب إلى أبعد من ذلك فقد وصف الدولة وكأنها مبنى شيد من ورق فهي ليست دولة حقيقية. هذه الأسباب هي التي دفعت به إلى إعادة بناء الدولة (والتي نفى في الأصل وجودها) بإصلاح ما تبقى منها من هياكل من أجل إرساء الدولة الحق والقانون، وقبل أن يشرح مخطط الإنعاش الاقتصادي أشار إلى أنه يختلف عن المخططات التي عرفتتها بلادنا في سنوات الستينيات والسبعينيات فقد انتهى زمن الاقتصاد الموجه وأقر بأننا دخلنا إلى اقتصاد السوق.

وما يثير الانتباه أنه حذر من حمى الإنفاق التي ميزت سلوك المسير في الماضي والتي أدت إلى تعطيل العديد من المشاريع، فحسب رأيه أن المال يمكن أن يصرف في أمرين التثمين والتبذير والأمر الثاني هو الذي كان سائدا في اعتقاده وهذا ما جعله يؤكد على ضرورة اختيار المؤسسات الأكثر قدرة على تنفيذ المشاريع في آجالها المحددة مع مراعاة التكاليف مهما كانت صفتها القانونية عامة، خاصة أو أجنبية.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو:

دينار، زيادة إلى الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش والمقدر بـ 1071 مليار والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار وعليه يصبح المجموع النهائي لقيمته 8705 مليار دينار. ويشمل هذا البرنامج الخمسة محاور التالية المبنية في الجدول التالي.

يعتبر برنامجا غير مسبق في تاريخ الجزائر الاستثماري من حيث قيمة المبلغ المخصص الذي بلغ في شكله الأصلي 4202.7 مليار دينار أي ما يقارب 55 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى البرنامجين الإضافيين أحدهما الخاص بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار والثاني الخاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار

الجدول رقم 3: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبلغ المخصص	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
تنمية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

الثاني المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمبلغ قدر بـ 130 مليار دولار.

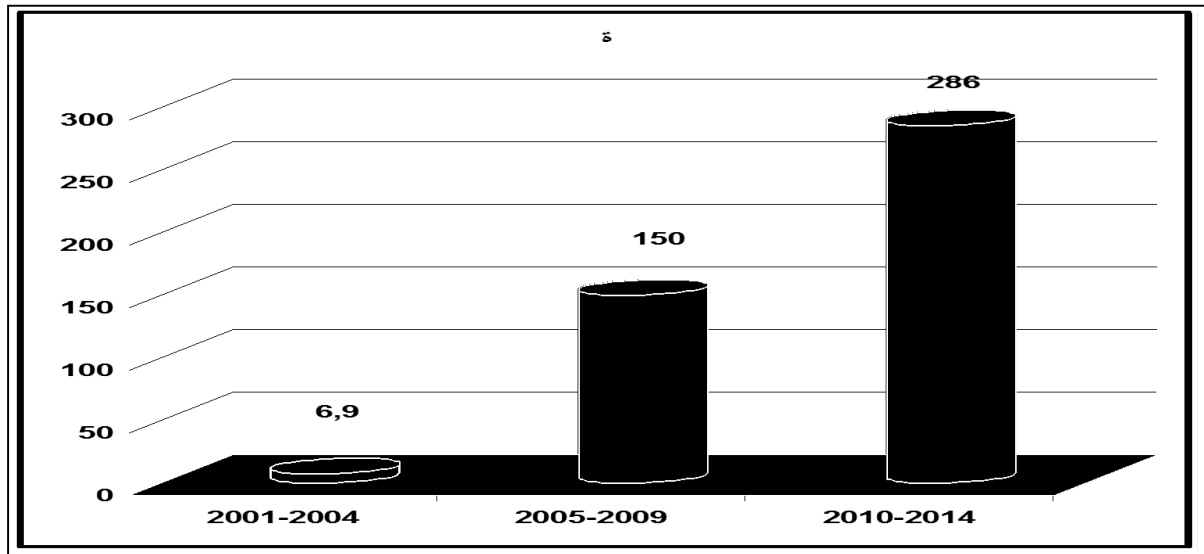
ولا تختلف أهداف هذا البرنامج عن سابقه من حيث الأهداف وتقسيم الحصص، فكماعتاد خصص البرنامج حصة هامة لتحسين ظروف المعيشة والتنمية البشرية وتطوير الهياكل القاعدية.

إن التحسن التدريجي لأسعار النفط سمح بزيادة المخصصات المالية من برنامج إلى آخر وهو ما يبينه بوضوح الشكل الموالي.

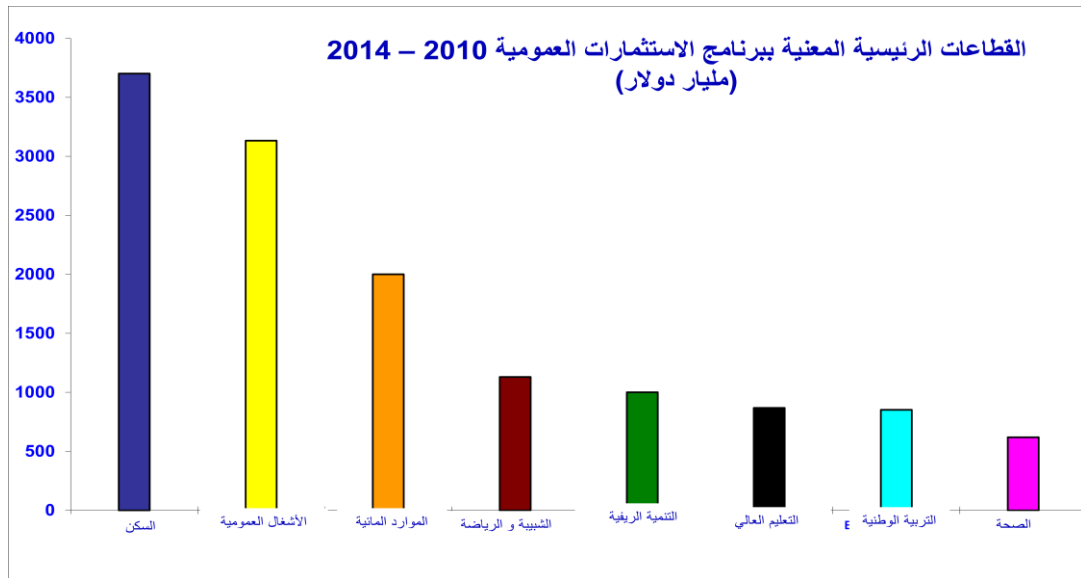
من خلال النسب الموضحة أعلاه نستنتج أن الاهتمام بقي منصبا حول تحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير المنشآت القاعدية.

ج - برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط التنموي الخماسي) 2014/2010

هو برنامج مكمل للبرنامج السابق، جاء في ظروف مالية صعبة (الأزمة المالية العالمية 2007/2008 والتي دفعت بمعظم الدول الغربية إلى إتباع سياسات مالية تقشفية)، رصد له مبلغا قدر بـ 21124 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار مقسمة على شطرين، الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدره 156 مليار دولار، في حين يتضمن



يوضح الشكل التالي أن الغلاف المالي الذي خصص للبرنامج الثالث يمثل مقدار أربعين مرة ما خصص للبرنامج الأول.



والخروج من التبعية للمحروقات من خلال تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، والقضاء على البطالة التي باتت معدلاتها المرتفعة تهدد الاستقرار السياسي. وهو ما جعلنا نركز في تقييمنا على هذه المؤشرات ابتداءً من 2004 وهو تاريخ نهاية البرنامج الأول " الإنعاش الاقتصادي".

1-معدل النمو:

يبين لنا الشكل أن القطاعات التي خصصت لها الحصص الكبرى هي قطاعات غير منتجة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن فائدة الاستثمار في انعدام المضاعف أي إن لم ينتج عنه أرباح.

4-تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

إن تقييم نجاح أي سياسة يعتمد على معرفة مدى تحقيقها للأهداف المسطرة، وباعتبار أن الأهداف المحددة في إطار سياسة الإنعاش التي شرع في تطبيقها منذ 2001 كان ترمي أساساً إلى تحقيق نمو بمعدلات مرتفعة

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الإجمالي (%)	4.3	95.	1.7	.43	02.	1.7	63.	2.6	2.4	2.8	3.3
معدل النمو خارج المحروقات	5.0	6.0	45.	7.0	6.1	9.3	6.3	5.7	*7.1	*6.3	5.1**

المصدر: * وزارة المالية FMI، ** ONS

نسبة 3% نمو بضخ 1% من موارد الدول.⁽⁹⁾

وبالنسبة لمكانة الصناعة في الناتج الداخلي الخام وبلاستناد إلى أحد الأهداف ذات الأولوية في سياسة الإنعاش الاقتصادي والمتمثلة في تنويع الاقتصاد الوطني من أجل إخراجها من التبعية الكلية للمحروقات، فلقد بين تقرير بنك الجزائر أن القطاع الصناعي يعرف تباطؤ، فقد سجل في 2013 نفس وتيرة سنة 2011 بارتفاع قدره 4.1% في القيمة المضافة الصناعية (عمومية وخاصة) وهو معدل تقريبا مماثل لمتوسط معدل 14 السنة الأخيرة 4.09% .و يبقى النمو خارج المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات ولا يساهم في نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام بسوى 6.7% وهي مساهمة تقل عن مساهمة قطاع الفلاحة ب 20 نقطة⁽¹⁰⁾. ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام البرامج بقطاع الصناعة العمومية وعلى وجه الخصوص دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالة الإفلاس وتراكم الديون واقتصر دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية.

2-معدل البطالة:

إن معدل نمو الناتج الداخلي الخام كان موجبا خلال السنوات العشرة ولكن متذبذبا ولم يتجاوز متوسط 3% ويعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات. ويعتبر معدل النمو ضعيفا مقارنة مع الهدف الذي كان مسطرا وهو تحقيق معدل لا يقل عن 7% ومقارنة بالأموال الضخمة التي تم ضخها هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد أن المحدد الأساسي للنمو هي المحروقات فمعدل النمو خارج المحروقات تراوح بين 5% و 6% والذي نتج من الهياكل القاعدية والسكن التي استحوذت على 80% من النفقات العمومية، لذلك يجب التمييز بين النمو الواسع الذي يتم خلقه من طرف المؤسسات والنمو الموسع الناتج من موارد الدولة. فحسب الخبير الاقتصادي "عبد الحق لعميري" لقد تم ضخ 30% من الناتج الداخلي الخام من أجل الحصول على 6% من النمو فلدينا مضاعف داخلي سلبي والجهاز الإنتاجي لا يعرف كيف يخلق الثروة لأن الجهاز المنتج للثروة يخلق

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	17.7	15.3	14.13	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.8

المصدر: ONS

وحقيقة المشاريع التنموية التي لا يكدر يخلو الخطاب السياسي خاصة في فترات الانتخابات من الإشادة بالإنجازات الكبرى التي استطاعت أن تحققها الجزائر " ... باشرنا إذن في برنامجين متتاليين للاستثمارات العمومية في سائر الميادين ويجري الآن انجاز برنامج ثالث، وأثمرت هذه البرامج بنتائج لا جدال فيها وأصبحت عشرية الـ 2000 غنية بالإنجازات على مستوى كامل أرجاء الوطن ... " (12)

"... كما تمكنا، بعون الله، من تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية ملفتة، هي قائمة بعينها تشهد على مدى الجهد المبذول في مجال الفلاحة والتنمية الريفية، شهدت الجزائر طفرة نوعية معتبرة، وفي مجال الصناعة والخدمات، سمحت السياسة الوطنية لتشجيع الاستثمار بإنشاء عدد هام من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، في مختلف مجالات النشاط، مساهمة بذلك في إثراء الشبكة الوطنية الصناعية وتوفير مناصب عمل إضافية لصالح شبابنا على الخصوص... " (13). وهو ما يوحي بأن سياسة الإنعاش المطبقة استطاعت أن تقوي الاقتصاد الوطني وتخرجه من التبعية للمحروقات. غير أن الوضع الحالي المتسم باستمرار انخفاض أسعار النفط التي انقلبت من 109.55 دولار للبرميل في الثلاثي الأول لسنة 2014 إلى 75.38 دولار للبرميل في الثلاثي الأخير من ذات السنة إلى 54.31 دولار للبرميل للثلاثي الأول من 2015، (14) كان له الأثر الكبير على كل المؤشرات الاقتصادية، فحسب تقرير بنك الجزائر فقد عرف احتياطي الصرف تراجعاً هاماً حيث بلغ 159.918 مليار دولار نهاية مارس 2015 مقابل 178.938 مليار دولار نهاية شهر ديسمبر 2014 أي تم صرف 19 مليار دولار خلال ثلاثة أشهر فقط والمواصلة في نفس الوتيرة تجعل احتياطي الصرف يستنزف خلال 25 شهراً. وأشار ذات التقرير إلى عجز ميزان المدفوعات - الذي يمثل مقياساً

ما يلاحظ من هذه الأرقام ومقارنة بما كان عليه الوضع قبل الخوض في تطبيق سياسة الإنعاش هو الانخفاض المحسوس لمعدل البطالة الذي انتقل من 29.3% في سنة 2000 إلى 10.8% في 2014، ولكن تجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة الرسمي المعلن عليه من قبل الديوان الوطني للإحصاء لا يأخذ بعين الاعتبار العمال غير النظاميين أي أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي والشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية وهي فئة لا تمارس عملاً دائماً ومصرح به لذلك لا بد من احتسابهم مع فئة البطالين، فمثلاً معدل البطالة المعلن عنه رسمياً في 2008 قدر بـ 11.8%، في حين أن معدل البطالة المصحح - أي الذي يحسب القطاع غير النظامي - قدر بـ 35.17%. (11) وعلى العموم فانخفاض معدل البطالة الرسمي يرجع إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية والخدمات والتي حظيت بأغلفة مالية هامة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي، إلا أن مناصب الشغل التي توفرها هذه القطاعات تتسم بالهشاشة باعتبارها غير دائمة وظرفية مرتبطة إما بالمواسم الفلاحية والتقلبات المناخية كما هو الحال في قطاع الفلاحة أو بالتدخل الحكومي لتمويل المشاريع كما هو الحال في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما تعتبر أغلبها غير منتجة خاصة تلك التي يوفرها قطاع الخدمات. في حين أن أهم قطاع موفر لمناصب عمل دائمة ومنتجة تبقى قدراته متدنية كما سبقت الإشارة إليه.

5- حقيقة الإنعاش الاقتصادي في ظل تراجع أسعار

النفط:

في ظل تراجع أسعار النفط ابتداء من منتصف 2014 وانخفاض مداخيل الجزائر جراء ذلك نتسائل عن إمكانية الاستمرار في نفس السياسة والتستر عن حقيقة النمو الاقتصادي المحقق طيلة الـ 15 سنة

الاقتصاد في حد ذاته منتج وما كان ينقصه هو الطلب على هذه المنتجات المكسدة التي يمكن دفعها من خلال تدخل الدولة في إقامة مشاريع عمومية تسمح بخلق مناصب شغل وبالتالي أجور من أجل امتصاص عرض السلع وهو ما سيدفع بدوره عجلت الاستثمارات التي توقفت بسبب الكساد. و الوضع في الجزائر مغاير تماما، باعتبار أن الجهاز الإنتاجي يعاني من ضعف كبير وأغلبية السلع الاستهلاكية والوسيطة يتم استيرادها من الخارج وهذا يعني أن الاستثمارات العمومية لم يكن لها تأثير على دفع الطلب على السلع المحلية بل على المنتجات المستوردة. لذلك كان من المفروض البدء في إقامة قواعد متينة للاقتصاد الوطني من خلال دفع القطاعات المنتجة وعلى رأسها القطاع الصناعي كقطاع أساسي ورائد خاصة في إطار توفر الموارد المالية الكفيلة بذلك وهو ما يستدعي وضع إستراتيجية طويلة المدى بدلا من البرامج الآنية والارتجالية لأنه ما أسهل صياغة الأهداف والبرامج التي تتحدث عن دفع النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة والفقر وتحقيق التنمية ولكن ما أصعب أن تتحول تلك البرامج والخطط إلى واقع فعلي في ظل غياب الإرادة السياسية.

نتائج:

إن هذه الدراسة تسمح لنا باستخلاص النتائج التالية:

- إن النمو المحقق طيلة فترة الدراسة رغم أنه موجب إلا أنه ضعيفا جدا مقارنة بالأموال الضخمة التي تم تخصيصها، وهو مرتبط بدرجة كبيرة إن لم نقل شبه كلية بقطاع المحروقات وهو ما جعل نسب النمو متذبذبة ترتفع بارتفاع أسعار المحروقات وتخفض بانخفاضها.

- إن إنعاش الاقتصاد الوطني لم يتحقق بعد ويبقى الإنتاج الوطني لا يغطي حتى الطلب الداخلي، وهو

أساسيا للصحة المالية للدولة - بقيمة 10.72 مليار دولار في الثلاثي الأول مقابل 98 مليون خلال نفس الفترة لسنة 2014، و من جهة أخرى أثرت انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري الذي سجل بدوره عجزا خلال الثلاثي الأول للسنة الجارية قدر ب 4.2 مليار دولار.

فتقرير البنك المركزي في هذه الفترة بالذات التي تواصل فيها أسعار النفط في الانخفاض من جهة وظهور مؤشر جديد والمتمثل في اتفاق إيران مع مجموعة 1+5 والذي يسمح لطهران بضخ مليون برميل يوميا يعتبر إعلانا رسميا عن دخول الجزائر مرحلة أزمة. وهو ما يبين بوضوح عدم نجاعة سياسة الإنعاش الاقتصادي التي شرع في تطبيقها منذ 2001 من أجل تقوية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره وتقليص تبعيته للمحروقات. فالأموال التي خصصت وصرفت بالفعل والتي قدرت بحوالي 800 مليار دولار -أي ما يعادل 8 مشاريع مارشال ساهم واحد منها في النهوض بأوربا- لم تستطع تحقيق هدف تقوية الاقتصاد الوطني وإخراجه من تبعيته للمحروقات التي ظلت تحتل مركز الصدارة من صادرات الجزائر والمقدرة بـ 93.52 % من مجموع الصادرات. ويرجع ذلك إلى عدم توجيه الأموال في المشاريع المنتجة، فحوالي 70 % تم صرفه على تغطية التحويلات الاجتماعية من أجل شراء السلم الاجتماعي. وهو ما أبقى معدلات النمو بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة رهينة أسعار النفط وتقلباتها في الأسواق العالمية يزدهر بازدهارها ويتدنّى بانخفاضها.

إن النظرية الكنزوية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب تماما مع الوضع الاقتصادي للجزائر، باعتبار أن هذه النظرية كان الهدف منها تفعيل الطلب الكلي نتيجة الركود الاقتصادي بسبب تكسب السلع وهذا يعني أن

الحالي المتمسم بانخفاض أسعار النفط وتأثر على إثر ذلك كل المؤشرات الاقتصادية تدل على فشل سياسة الإنعاش الاقتصادي وتبرز بوضوح أن النمو الاقتصادي المحقق طيلة أكثر من عقد ما هو إلا وهمي ويرتبط بدرجة كبيرة بمداخل النفط التي تحدد مستوياته. وتبقى الجزائر تدور في حلقة مفرغة لم تستطع ملايير الدولارات كسرها في ظل غياب العقول المدبرة وبقاء تلك المبدرة.

الهوامش:

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية، مصر، قسم الاقتصاد جامعة الإسكندرية 2003، ص 71

(2) نفس المرجع، ص 75.

(3) Achour tani yamna, «L'analyse de la croissance économique en Algérie» (thèse de doctorat, université de Tlemcen: faculté des sciences économiques et commerciales, option gestion, 2013/2014) p9.

(4) المعجم الرائد.

(5) <http://www.larousse.fr>

* ففي سنوات السبعينيات سادت شعارات الثورة الصناعية والزراعية ثم في بداية الثمانينيات ساد شعار من أجل حياة أفضل ومما كان يوحى بأن للجزائر اقتصاد متطور.

(6) بوراس زمية، سياسة الانعاش الاقتصادي. المدرسة الوطنية للإدارة، مديرية التكوين: مطبوعة 2013، ص 86.

(7) Salah Mouhoubi, Les vulnérabilités: cas de l'Algérie. Alger: ed ENAG ?2009, P101.

* انسحاب المترشحين الستة للرئاسيات في 1999 وكان مبرر المنسحبين آنذاك أن العملية الانتخابية شهدت تزويرا واسع النطاق حتى قبل بدايتها بعد أن اكتشفوا في اللحظات الأخيرة أن السلطة فارسها وجندت كل الإمكانيات لفوزه في الدور الأول. و ر انسحاب كل المنافسين إلا أن نسبة المشاركة المعلن عنها فاقت الـ 60 في المائة ليفوز بوتفليقة بنسبة 73.79% من الأصوات المعبر عنها..

(9) LaamiriA, «l'Algérie s'est trompée de diagnostic et de

ما أبقى فاتورة الاستيراد مرتفعة وتتجاوز في أغلب الأحيان 80% من الناتج الداخلي.

-إن انخفاض أسعار النفط جعل التاريخ يعيد نفسه، إذ كشفت من جديد عن هشاشة الاقتصاد الوطني وتؤكد عدم خروجه من تبعيته للمحروقات.

-إن الإرادة السياسية الحقيقية لإخراج الاقتصاد الوطني من الحلقة المفرغة، وتقويته لا يتحقق باستثمارات في القطاعات غير المنتجة وإنما يتحقق من خلال دفع القطاعات الإنتاجية الأساسية وعلى رأسها قطاع الصناعة.

توصيات:

بغرض تحقيق نمو اقتصادي حقيقي والنهوض بالاقتصاد الوطني لا بد من:

-الخروج من دائرة القرارات الارتجالية والبرامج الآنية، من خلال وضع استراتيجية طويلة المدى قائمة على ترشيد الموارد المتاحة.

-التعجيل بإصلاحات ليست اقتصادية فقط بل سياسية، وأخص بالذكر ظاهرة الفساد الذي تجذر في الجزائر على كل المستويات وحال دون نجاح أي محاولة إصلاحية. فلا يكفي في هذا المجال وضع جهاز أو مركز لمحاربة الفساد، بل لا بد من التعجيل في منح استقلالية حقيقية للقضاء حتى يكون فعلا القانون فوق الجميع.

خاتمة:

إن غياب العقلانية وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة أبقى الاقتصاد الجزائري مرتبط بصفة كبيرة بمداخل النفط التي لاتزال تمثل 93% من الصادرات و 45% من الناتج الداخلي الخام و 60% من المداخل الجبائية للدولة وهو ما يبين هشاشة الاقتصاد ويبقيه عرضة لأية صدمة نفطية. والوضع

thérapie» , liberté 04/10/2011.

⁽¹⁰⁾ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 20.

⁽¹¹⁾ بو فليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000/2010. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص 261

⁽¹²⁾ نص خطاب رئيس الجمهورية، الجمعة 15 أفريل 2011

⁽¹³⁾ رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة إحياء عيد العمال، الجزائر: 30 أفريل 2014

⁽¹⁴⁾ Rapport banque d'Algérie ,juin 2015.

Résumé :

La politique sécuritaire algérienne dans la région du sahel.

L'Algérie a pu dans l'ère du président bouteflika de jouer un rôle de leader dans la zone du sahel et par conséquent, elle devenait pendant une très longue période à la fois un axe et impulsur d'évènements.

La politique de l'Algérie dans le sahel est une politique constante qui se base sur la préservation de la sécurité de ses frontières avec les pays de la région et cela constitue une partie de la sécurité nationale qui est liée étroitement avec la garde des frontières et en vue d'atteindre cet objectif légitime l'Algérie s'est attelée à endiguer les crises existantes dans la région.

Ces crises qu'avait connues la région du sahel se sont transformées comme une menace directe pour la sécurité nationale de l'Algérie qui a lutté à faire face aux politiques occidentales dont certaines parmi elles constituaient un obstacle devant le système sécuritaire confectionné par l'Algérie en partenariat avec les pays de la région.

Avec quelle mesure peut-on juger la réussite ou l'échec de l'approche sécuritaire algérienne envers la région du sahel africain visant à instaurer la sécurité et la stabilité à l'intérieur et à l'extérieur de l'Algérie ?

Pour répondre à cette problématique, on a posé deux hypothèses principales :

- La propagation des menaces et périls sécuritaires en atteignant les frontières algériennes

السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي



أ/ دالع وهيبة

مقدمة:

استطاعت الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن تقوم بدور قيادي في منطقة الساحل الإفريقي وأن تصبح لفترة طويلة محورا للأحداث ومحركا لها، وسياسة الجزائر في المنطقة هي سياسة دائمة وثابتة تقوم على أساس الحفاظ على أمن حدودها مع دول المنطقة كجزء من حماية أمنها القومي المرتبط بتحسين الحدود، ولذلك سعت الجزائر إلى احتواء الأزمات المنتشرة في المنطقة، والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي، كما سعت إلى مواجهة السياسات الغربية التي باتت بعضها تشكل عائقا أمام المنظومة الأمنية التي بنتها الجزائر بالاشتراك مع دول المنطقة، فما مدى نجاح المقاربة الأمنية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي في تحقيق الأمن والاستقرار داخل وخارج الحدود الجزائرية؟

مبادئ السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي:

ترتكز السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي على مجموعة من المبادئ المستمدة من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وأهمها مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأولوية التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية في حل المشاكل الإقليمية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار، وتعد هذه المبادئ مداخل أساسية لفهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، حيث كانت الدولة الجزائرية على مدار تاريخها السياسي تبرر سلوكها الخارجي انطلاقا من الثوابت الدستورية والقانونية.

1- رفض التدخل الأجنبي:

تستمد السياسة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية المرتكزة أساسا على عدم التدخل في شؤون الآخرين، حيث ظل

a accru la mobilisation de son appareil diplomatique dans la région du sahel.

- La multiplication et la diversité des intérêts internationaux et régionaux limitent l'efficacité du rôle de la politique sécuritaire de l'Algérie dans la résolution des crises du sahel.

Afin d'étudier ce sujet, on a procédé premièrement par la définition des principes de la politique sécuritaire algérienne au sahel pour comprendre la stratégie adoptée par l'Algérie dans la région en question.

En deuxième lieu, on a entamé l'étude du principal dispositif visant de mettre en valeur la politique sécuritaire algérienne dans la région sahélien , représenté par le mécanisme de partenariat et de coordination sécuritaires qui s'appuie essentiellement sur le renforcement des capacités sécuritaires algériennes (la sécurité intérieure), ensuite , le passage à la concrétisation et l'édification de la sécurité régionale et par ricochet la sécurité internationale , et ce, par le biais d'un ensemble de mesures diverses : rencontres et accords sécuritaires ,aussi, manœuvres et actions sécuritaires bilatérales et multilatérales .

L'objectif principal visé derrière ces actions, c'est tenter de trouver des solutions aux crises et aux problèmes sécuritaires se trouvant dans la région du sahel afin de limiter ses répercussions désastreux sur les pays voisins notamment l'Algérie.

قبل الدول الكبرى في التصدي للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

والموقف الجزائري من التدخل العسكري له ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها ورفض توظيف قدراتها العسكرية خارج الحدود، والمشاركة في أي حرب دولية مهما كانت مبرراتها، وذلك بالرغم من سعي الأطراف الدولية إلى إشراك الجزائر عسكرياً في الحرب الدولية على الإرهاب باللعب على ورقة مكافحة الإرهاب، باعتبار أن الجزائر من أكثر الدول تضرراً من هذه الظاهرة، كما أن له أبعاد تاريخية لأن الآثار التي خلفها الاستعمار الفرنسي مازالت راسخة في ذاكرة الجزائريين وانطلاقاً منها بنيت الشخصية الجزائرية على رفض التدخل الأجنبي وبالخصوص التدخل الفرنسي^[2].

وبذلك تتبنى الجزائر مقاربة أمنية متعددة الأبعاد لمواجهة التهديدات الأمنية الآتية من منطقة الساحل الإفريقي، وانطلاقاً منها رفضت المشاركة في الحرب على شمال مالي بعد إعلان انفصالها عن دولة مالي من قبل قبائل التوارق وبعض الجماعات المسلحة كحركة أنصار الدين، وجماعة التوحيد والجهاد، ودعت إلى ضرورة تغليب الحل السياسي الذي يحفظ الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لمالي، وذلك في بيان لوزارة الخارجية الجزائرية على خلفية المباحثات التي جمعت وزير الخارجية الجزائرية "مراد مدلسي" مع وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المالي "ساديو لمين سوو" في الجزائر يوم 2 جويلية 2012^[3]، لأن الجزائر تدرك بأن قيام أي حرب في منطقة الساحل الإفريقي ستكون مكلفة لها، لأنها ستتحمل أعباءها بشكل كبير، خاصة مع توقع نزوح آلاف اللاجئين، وانتشار غير مسبوق للسلاح على حدودها الجنوبية التي يصعب مراقبتها.

وبذلك ترفض الجزائر المقاربة الأمنية الدولية التي تهدف إلى تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

هذا المبدأ من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، كما ظلت الجزائر تبرر من منطلقه رفضها لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول بما فيها دول الساحل الإفريقي التي ترتبط بها تاريخياً وجغرافياً، لاقتناعها بأن التدخل الأجنبي يغذي الأزمات ولا يجد لها حلاً، الأمر الذي جعلها ترفضه بشدة خاصة وأن تجربة الاستعمار التي عاشتها جعلها تتمسك بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية تحت أي شكل من الأشكال، لأنها ترى في ذلك نوع جديد من أنواع الاستعمار، وهو ما ظهر في الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية التي كان تأثيرها كبير على منطقة الساحل الإفريقي، لأن الحالة الليبية تمثل أبرز خطوط التماس في العلاقات بين دول المنطقة بما فيها الجزائر.

فقد مهد التدخل الأجنبي في ليبيا الطريق أمام التدخل في شؤون دول الجوار، كما حدث في مالي وذلك تحت عدة مسميات الغرض منها تحقيق المصالح الأوروبية والأمريكية في المنطقة خاصة ما يتعلق بخطوط النفط والغاز الإفريقي الممتدة من ليبيا إلى تشاد، ثم الكاميرون ونيجيريا، كما أدى التدخل الأجنبي في ليبيا إلى تقوية تنظيم القاعدة، من خلال تسرب مختلف الأسلحة إلى عناصر التنظيمات الإرهابية^[1]، وعلى أساس كل هذا ترفض الجزائر التدخل العسكري الأجنبي المباشر باعتبار أن ذلك سيوفر غطاءً دينياً وايدئولوجياً لعناصر التنظيمات الإرهابية، خاصة وأن سكان المنطقة يدينون بالإسلام، ولن يتسامحوا مع أي وجود غربي يذكرهم بالماضي الاستعماري أو بواقع أفغانستان والعراق، وبذلك فإن المقاربة الجزائرية فيما يتعلق باستراتيجية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي تقوم على أساس الطابع المحلي، لأن الحلول المطبقة في أفغانستان لا يمكن أن تطبق بالضرورة على دول منطقة الساحل، رافضة بذلك التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي لدول المنطقة، ومفضلة بالمقابل أسلوب المساعدة التقنية من

التنمية الاقتصادية وهشاشة مؤسسات الدولة التي عملت على إيجاد بيئة خصبة لانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، وهي المخاطر التي باتت تهدد أمن أوروبا بشكل مباشر^[5]، كما تدخل زيارة فرانسوا هولند إلى الجزائر في نوفمبر 2012 في نفس الإطار، وهي تليين الموقف الجزائري اتجاه الأزمة خاصة فيما يتعلق بالتدخل الأجنبي.

لكن بالرغم من الرفض الجزائري للمشاركة العسكرية في مالي إلا أن الجزائر اضطرت إلى فتح مجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية حتى لا تظهر السياسة الجزائرية أنها معطلة للجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، خاصة وأن التدخل العسكري الفرنسي في مالي جاء عبر قرار أممي من خلال اللائحة الأممية رقم 2085 التي تضمنت التحضير لعمل عسكري وإرسال قوة أفريقية، وقبلها اللائحة رقم 2071 التي حددت مدة 45 يوم لتقديم مخطط التدخل في شمال مالي، والتي اعتبرتها الجزائر ايجابية كونها تشمل المقاربات المطروحة وتتضمن كثير من العناصر التي ارتكزت عليها المقاربة الجزائرية، حيث أكدت اللائحة على عناصر التسوية السياسية إلى جانب الإعداد للتدخل العسكري كما اشترطت على الجماعات المتمردة قطع كل علاقة لها بالحركات الإرهابية المرتبطة بها^[6].

ويتبين لنا أن التفاعلات الإقليمية هي التي فرضت على الجزائر فتح المجال الجوي بالرغم من معارضة بعض القوى الداخلية، وبالرغم من الضريبة التي قد تدفعها الجزائر من خلال الزج بها بطريقة غير مباشرة في هذه الحرب بجعلها مستهدفة من قبل التنظيمات الإرهابية، ومن بين هذه التفاعلات قضية الصحراء الغربية، ففي حال رفض الجزائر فتح مجالها الجوي مقابل التسهيلات المغربية لذلك، فإن الجزائر قد تفقد جزء من الدعم الدولي لصالح الطرف المغربي في قضية الصحراء الغربية خاصة وأن المغرب توصف من الحكومة الفرنسية بالشريك الموثوق به خاصة وأنها

عبر التدخل الأجنبي، حيث تتعارض مع فرنسا التي تتبنى هذه المقاربة، وظهر التعارض بين الطرفين في أزمة مالي الأخيرة، عندما قررت فرنسا بدأ العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية وهو ما ساهم في تعقيد العملية العسكرية في مالي خاصة في ظل تسجيل انتهاكات لحقوق الإنسان والقيام بأعمال عنصرية ضد القبائل العربية وجماعات الطوارق، مما فاقم من مشاكل المنطقة، كما كانت لهذه الحرب تداعيات خطيرة على الجزائر منها اختراق الحدود من قبل التنظيمات الإرهابية خصوصا بعد تدهور الأوضاع الأمنية في مالي بمدن شمالها المطلة على مدينتي تيمياوين وبرج باجي مختار الجزائريتين، حيث يؤكد خبراء عسكريون أن طريقة القتال التي انتهجتها القوات الفرنسية نقلت الحرب إلى مناطق قريبة جدا من الحدود الجنوبية للجزائر^[4]، وقد كان الهجوم على القاعدة الغازية بتقننورين في عين أمناس ولاية إليزي، أول ضريبة تدفعها الجزائر جراء الحرب على مالي، وهذا ما يفسر تمسكها الدائم بمقاربتها الأمنية المبنية على عدم التدخل العسكري في مالي وتغليب الحلول السلمية القائمة على الحوار.

ولذلك رفضت الجزائر المشاركة في التدخل الأجنبي في مالي في جانفي 2013 بالرغم من الضغوطات الأجنبية عليها بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية إلى الجزائر في 29 أكتوبر 2012، في محاولة لإقناع الجزائر بالمشاركة في التخطيط العسكري للحرب، بالإضافة إلى زيارة "كاترين أشتون" رئيسة مفوضية السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي في 6 نوفمبر 2012 التي تدخل في سياق سعي الاتحاد الأوروبي لأن يكون له موضع قدم هو الآخر في منطقة الساحل الإفريقي، لأن أوروبا تعتبر المنطقة حدودا أمنية لها بسبب القرب الجغرافي، حيث تقوم إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في الساحل الإفريقي على ضرورة احتواء أزماته المتفاقمة، بما فيها ظاهرة الإرهاب الناتجة عن ضعف

الرهائن المختطفين وهو الرفض القطعي والتام ذلك أن الحصول على الفدية يتيح لهذه الجماعات توفير موارد مالية لشراء الأسلحة وتنفيذ عملياتها الإرهابية خاصة في الجزائر وموريتانيا، وهذا ما دفع بالجزائر إلى تقديم مشروع لائحة منذ عام 2007 إلى الأمم المتحدة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وقد حظيت اللائحة بتأييد دولي وأممى وبمصادقة مجلس الأمن تحت رقم 1904 في 17 ديسمبر 2009، والذي يجرم دفع الفدية للأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات الإرهابية، وهذه اللائحة مكمل للاثنتين الأمميتين، لائحة 1267 الخاصة بمكافحة تمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، واللائحة رقم 1373 التي تخص تمويل الإرهاب ومكافحته، وفي هذا الصدد أكد إلياس بوكراع الخبير الجزائري المتخصص في الجماعات الإسلامية المسلحة، والذي ساهم في إعداد اللائحة، أن "المال عنصر هام للغاية في تطوير الإرهاب، وعندما نعمل على نفاذ موارد تمويل هذه الظاهرة فنحن نعمل على القضاء على الإرهاب في حد ذاته"^[9]، وأكدت الجزائر موقفها هذا من خلال رفضها دفع فدية مقابل الإفراج عن دبلوماسيها السبعة الذين تم اختطافهم في مدينة غاو شمال مالي من قبل جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا منذ 5 أبريل 2012، وذلك بعد سيطرة حركة تحرير الأزواد وجماعة أنصار الدين ومجموعات تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على منطقة شمال مالي في مارس 2012^[10].

وبالرغم من وجود إرادة جزائرية قوية في القضاء على أهم مصدر من مصادر تمويل الجماعات الإرهابية والمتمثل في دفع الفدية، خاصة بعد صدور اللائحة الأممية التي تقضي بتجريم ذلك، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ والتطبيق الفعلي، حيث قبلت دولة مالي وتحت ضغط فرنسي بعملية المقايضة ومبادلة الرهينة الفرنسي المحتجز لدى قاعدة الصحراء بفدية، وإطلاق سراح 04 من الإرهابيين كانوا مسجونين لدى مالي، أحدهم من

صوتت لصالح إرسال قوات لمالي وسمحت بمرور الطائرات الفرنسية عبر مجالها الجوي، وهذه الوقائع تظهر نوع من التذبذب في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي.

وتعتبر الجزائر أن الأمن في منطقة الساحل الإفريقي هو مسؤولية دول المنطقة وهي لا تقبل أن تقوم الدول الغربية بدور قيادي مباشر فيها، لذلك سعت جاهدة لقطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل الإفريقي تحت أي مبررات بما فيها مبرر مكافحة الإرهاب، حيث أكدت على رفضها القطعي لأن تكون أراضيها مقرا لقاعدة أفريكوم، كما رفضت السماح لطائرات دون طيار بعيدة المدى فرنسية وأمريكية بالتحليق فوق مناطق بأقصى جنوبها قرب الحدود مع ليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر بهدف منع استفزاز تنظيم القاعدة، لأن فتح المجال الجوي الجزائري أمام الطائرات الأمريكية بدون طيار قد يدخل الجزائر في المستنقع الأفغاني^[7].

وقد أشارت التقارير الأمنية إلى أن الطائرات دون طيار الأمريكية كانت تتطلق من ثلاث قواعد من ليبيا، أما الطائرات الفرنسية فكانت تتطلق من قاعدة في ليبيا وأخرى في تشاد، وقد حال الرفض الجزائري دون تدخل وكالة المخابرات بشكل مباشر لضرب الأهداف الحيوية وقيادات فرع القاعدة المغاربي في الساحل، وفي المقابل قررت الجزائر تكثيف المراقبة الجوية للمنطقة بوسائل وزارة الدفاع الوطني^[8]، وفي هذا الإطار دعا الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة دول الساحل الإفريقي إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة السرية، بعيدا عن الوصاية الخارجية.

2- تجريم دفع الفدية :

لقد كان الموقف الرسمي للجزائر ثابتا بخصوص دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن

حين بقي الموقف الفرنسي متحفظا على اللائحة الأمنية التي تقضي بتجريم دفع الفدية للإرهابيين، وهو ما قد يعرقل الجهود الجزائرية في هذا الإطار خاصة بالنظر إلى الدور الفعال الذي تلعبه فرنسا في المنطقة، وبذلك فإن سياسة فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي تظهر على أنها تتعارض مع السياسة الجزائرية في العديد من النقاط كالتدخل العسكري ودفع الفدية.

3- رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية:

لقد رفضت الجزائر التفاوض مع الجماعات الإرهابية أيا كان نوعه، كما رفضت دخول بعض دول المنطقة كوسيط للتفاوض بين الجماعات الإرهابية، كما كان عليه الحال في أحداث القاعدة النفطية بمنطقة تيفنتورين في عين أمناس جنوب شرقي الجزائر بولاية إليزي التي نتج عنها احتجاز ما يقارب 700 عامل بالقاعدة منهم 132 رعية أجنبية وربط أجسادهم بأحزمة ناسفة وزرع ألغام في محيط المنشأة، وقد طالبت المجموعة المسلحة السلطات الجزائرية بالتفاوض معها وتحقيق مطالبها المتمثلة في الحصول على 20 سيارة دفع رباعي مزودة بكمية كافية من الوقود وبممر آمن يوصل إلى الحدود المالية، إضافة إلى إطلاق سراح عناصر من الجماعة تم احتجازهم في وقت سابق^[14]، إلا أن الجزائر فضلت الخيار العسكري لحماية أمنها من خلال تدخل الجيش لإنقاذ الرهائن بدلا من التفاوض، وبعيدا عن الضغوطات الخارجية والتدخل الأجنبي، وتدخل هذه العمليات ضمن مبدأ الدفاع عن السيادة الوطنية الموكلة إلى الجيش الوطني الجزائري والمحددة مهامه دستوريا بحماية حدود الدولة الجزائرية وعدم خوض أي حرب خارج الحدود.

وقد كان خيار عدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية جوهر سياسة الجزائر في تعاملها مع الجماعات الإرهابية بعد نهاية المهلة التي قدمتها على إثر مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية، كما

جنسية جزائرية مطلوب من العدالة الجزائرية كان ينتظر تحويله وتسليمه إلى السلطات الجزائرية التي وقعت اتفاقا قضائيا مع سلطات مالي في هذا الشأن^[11]، وفي هذا السياق دخلت الجزائر في أزمة دبلوماسية مع مالي لاتهامها بالتوسط للجماعات الإرهابية في حصولها على فديات مقابل إطلاق المختطفين الغربيين لديها، خاصة وأن بعض التقارير تشير إلى أن عدد من جنرالات مالي كانوا يتقاضون دخولا كبيرة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مقابل معلومات يحصل عليها هذا التنظيم^[12].

لذلك قامت الجزائر بعقد اجتماعات تنسيقية مع دول المنطقة من أجل تطبيق اللائحة الأمنية على اعتبار أن دفع الفدية هو أحد الأدوات الأساسية لتمويل الإرهاب، حيث تشير التقارير إلى أن مبالغ الفدية المقدمة في سنة 2010 لوحدها تقدر بأكثر من 100 مليون أورو نقدا^[13]، لذلك فإن الموقف الرسمي الجزائري رافض لدفع الفدية لأن ذلك يعد وسيلة هامة لقطع أهم طريق من طرق تمويل الإرهاب، كما لعبت الجزائر دورا هاما في خلق إجماع إقليمي ودولي، حيث استطاعت استمالة الولايات المتحدة الأمريكية لرأي الجزائر القاضي برفض الفدية مقابل الإفراج عن المختطفين لأن أموال الفدية تذهب لدعم الإرهاب في المنطقة، حيث طلبت الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية عبر العديد من المسؤولين الأمنيين الذين زاروا الجزائر في إطار سياسة تفعيل التعاون الأمني بين البلدين الرمي بثقلها في مجلس الأمن للحصول على لائحة ملزمة تجرم دفع الفديات للجماعات الإرهابية في حالات خطف الرهائن.

وقد طالبت الجزائر بوجوب ليس فقط رفض ابتزاز الجماعات الإرهابية بل تجريم دفع الفدية لها مقابل الإفراج عن الرعايا المختطفين لما يمثله من عمل وسند محفز لنشاطها، ووجد الاقتراح الجزائري صدى في أوساط الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن التي تساند أغليبتها اللائحة الأمنية بما فيها بريطانيا، في

الجزائري من أجل تحرير الرهائن المحتجزين رغم سقوط ضحايا من الرعايا الأمريكيين في العملية.

أما بالنسبة لفرنسا فقد اعتبر الرئيس الفرنسي هولاند أن الجزائر اتخذت الحلول الملائمة عندما واجهت الإرهابيين الذين اعتدوا على المنشأة الغازية بعين أمناس، كما صرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسية "لوران فابيوس" لإذاعة أوروبا 1:

إن السلطات الجزائرية اضطرت لاتخاذ قرار الهجوم لتحرير الرهائن بالمركب الغازي بتيفنتورين... وأستغرب الأمر حين يتم اتهام الجزائر بالرغم من أنها كانت مضطرة للتدخل [16].

كما قام رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون في زيارته للجزائر يومي 30 - 31 جانفي 2013 والتي تعد أول زيارة لرئيس وزراء بريطاني للجزائر منذ سنة 1962 بتصريح لوسائل الإعلام جاء فيه:

"إن الجزائر وبريطانيا العظمى متحدتان في مجال مكافحة الإرهاب، وأن البلدين عانا من الظاهرة ويفهمان بعضهما جيدا، وأن زيارتي تهدف إلى تعزيز الشراكة الثنائية في مجال مكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي، وأقدم تعازي بلادي إلى الجزائر على ضحايا الهجوم الإرهابي الذي تعرض له الموقع الغازي لتيفنتورين" [17].

وجاءت مواقف هذه الدول المدعمة للسياسة الجزائرية بالرغم من أن جميعها فقدت عدد من الضحايا في العملية، وذهبنا في تحليلنا لأسباب ذلك إلى أن الدول الكبرى تعتبر الجزائر قوة إقليمية بالمنطقة لا يجب الدخول معها في صراعات مباشرة حتى على مستوى المواقف، لأن ذلك يعني خسارة حليف إستراتيجي لتلك الدول في المنطقة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك بعد التجربة التي اكتسبتها الجزائر في هذا المجال، بشهادة القوى الكبرى.

أن مبدأ رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية ظل مبدءا ثابتا بالرغم من الضغوطات التي تعرضت لها الدبلوماسية الجزائرية من قبل هذه الجماعات، خاصة في ما يتعلق بسلامة رعاياها المختطفين لدى تلك الجماعات كقضية الدبلوماسيين الجزائريين السبعة المختطفين لدى جماعة التوحيد والجهاد في شمال مالي، والتي أكدت الجماعة تصفية أحدهم وهو نائب القنصل الجزائري بمدينة غاو (الطاهر تواتي) كورقة للضغط على الحكومة الجزائرية قصد تلبية مطالبهم، كما رفضت الجزائر مبدأ مقايضة تحرير الرهائن بإخلاء سبيل بعض الإرهابيين المسجونين لديها أو لدى بعض دول المنطقة.

وفي هذا السياق استطاعت الدبلوماسية الجزائرية كسب تأييد العديد من الأطراف الدولية لجانب من أطروحتها الأمنية المتعلقة بعدم التفاوض مع الإرهابيين، وتبني الخيار العسكري لمواجهة أي تهديد لها داخل حدودها كما حدث في عملية تيفنتورين، حيث أكد الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في أول بيان نشره البيت الأبيض بخصوص هذه العملية الإرهابية، أن مسؤولية هذه المأساة تقع على عاتق الإرهابيين الذين نفذوها، والولايات المتحدة الأمريكية تدين أعمالهم بأقوى العبارات، في إشارة منه إلى تأييده للتدخل العسكري الجزائري في عملية تحرير الرهائن الذين كانوا محتجزين بالموقع الغازي بتيفنتورين وعدم التفاوض مع المجموعة الإرهابية التي طالبت السلطات الجزائرية بإطلاق سراح عناصر من التنظيم كانت قد احتجزتهم في وقت سابق، كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت "هيلاري كلينتون":

" لا أحد يعرف أفضل من الجزائر شراسة الإرهابيين خاصة وأن الجزائر قادت حربا قوية ضد الإرهابيين لعدة سنوات ترتب عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة" [15].

وقد ظهر موقف الولايات المتحدة الأمريكية منسجما مع موقف الجزائر الرافض للتفاوض مع الإرهابيين، حيث امتنعت عن توجيه أي انتقادات لتدخل الجيش

آلية التنسيق والتعاون الأمني:

الداخلية التي عاشتها الجزائر لأكثر من عشر سنوات، حيث سعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى استعادة ثقة الأطراف الدولية في السياسة الجزائرية، وبموجب ذلك قامت استراتيجية الجزائر على تنويع الشركاء العسكريين ، لأن الجزائر تهدف من خلال تدعيم قوتها العسكرية إلى لعب دور قيادي في منطقة شمال إفريقيا والساحل.

2-التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي:

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية إقليمية تقوم على أولوية العمل الأمني الإقليمي المشترك بين دول إقليم الساحل الإفريقي، لذلك ساهمت في تأسيس مركز قيادة إقليمي في تمنراست (في الجنوب الجزائري) بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تحركات جيوش كل من موريتانيا ومالي والنيجر، لذلك يعد إنشاء قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة (CEMOK) في 21 أبريل 2010، أهم مبادرة أمنية للجزائر في المنطقة، وتشارك في هذه القيادة أربع دول هي مالي والجزائر وموريتانيا والنيجر، ويقع مقرها بمدينة تمنراست جنوب الجزائر، وتضم وحدة الاندماج والاتصال (UFL)، الخاصة بتجميع المعلومات والمتواجد مقرها في الجزائر العاصمة^[20]، ويعد اتفاق تمنراست مرجعية للعمل المشترك في الساحل الإفريقي، من خلال التنسيق الأمني الجماعي بين الدول الأعضاء في مواجهة التهديدات الأمنية بما فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وفي إطار هذه المبادرة تم الإتفاق بين وزراء خارجية مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر في 20 ماي 2011 على تشكيل قوة مشتركة قوامها 75 ألف جندي من بينهم 5000 من قبائل الطوارق لمحاربة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وتأمين منطقة الساحل والصحراء، الأمر الذي لم يتجسد على أرض الواقع، ولم يتعدى القيام ببعض التدريبات المشتركة،

تهدف السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي إلى تحقيق أمنها القومي، وبناء على ذلك تتبنى الجزائر إستراتيجية أمنية في المنطقة تشمل جميع الجوانب الداخلية والخارجية، باعتبار أن السياسة الخارجية مرآة للسياسة الداخلية، ولذلك اعتمدت على آليات العمل الأمني المشترك على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والمحلية.

1-تعزيز القدرات الأمنية الجزائرية:

لقد سعت الجزائر في إطار حربها الطويلة على الإرهاب إلى تعزيز قدراتها الذاتية من خلال الحصول على أسلحة متطورة عبر العديد من صفقات السلاح التي أبرمت مع مختلف الدول الغربية، فقد أنفقت حوالي مليار دولار لحماية حدودها حسب المسؤولين الجزائريين، يقدر تعداد القوات الجزائرية بأكثر من 147 ألف عنصر، كما يقدر حجم الإنفاق العسكري السنوي بـ 4% من الناتج الإجمالي، حيث تضاعفت ميزانية الدفاع في السنوات الأخيرة (5,3 مليار دولار سنة 2009)، كما ، وبذلك فإن ميزانية الجزائر المخصصة للدفاع تعادل ست مرات ميزانية دول الساحل الإفريقي مجتمعة^[18].

وبذلك تعد الجزائر البلد الرئيسي والوحيد في منطقة الساحل الإفريقي الذي يملك جيشا قويا وخبرة في مكافحة الإرهاب خلال الأزمة الجزائرية التي خلفت ما يزيد عن 200000 قتيل، بالإضافة إلى إمكانياتها الاقتصادية خاصة في مجال الموارد مما يجعل منها أكبر قوة إقليمية في المنطقة، و لاعبا رئيسيا في الحرب ضد القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي^[19]، وقد تطلب تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية الحصول على أسلحة متطورة من القوى الكبرى المصدرة للسلاح، الأمر الذي استلزم تحسين صورة البلاد خارجيا بعد العزلة التي فرضت عليها خلال الأزمة

لمجلس رؤساء أركان الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر بهدف وضع إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وبعدها الإجتماع الوزاري لدول الميدان يوم 7 أوت 2012 في العاصمة النيجيرية "نيامي" الذي أكد على تفعيل "إستراتيجية الأمن والتنمية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، وبعد إعلان انفصال شمال مالي شاركت الجزائر في كل اللقاءات الأمنية الرامية لإيجاد حل للأزمة، منها لقاء القادة العسكريين لكل من الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، وهي الدول الأعضاء في قيادة العمليات المشتركة (Cémoc) في 11 جويلية 2012 بنواقشوط في موريتانيا لدراسة الوسائل الممكنة لمواجهة الأزمة في شمال مالي، ومساعدة الدولة المالية في استعادة سيادتها على كامل التراب المالي^[24].

وقد كانت هذه اللقاءات تهدف إلى وضع إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب، وتفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يشكل التعاون على المستويين الثنائي والإقليمي إطارا هاما لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة الإرهاب بشكل فعال دون تقديم أية تنازلات، وذلك لا يتم إلا في ظل مقاربة متكاملة بين دول المنطقة تتمحور حول عدة مستويات، فعلى المستوى الوطني تقوم المقاربة على مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب، أما على المستوى الثنائي فتتضمن ترقية تعاون إقليمي مهيكّل شامل قائم على حسن النية، وتضمن على المستوى الدولي مشاركة فعالة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال المشاركة في كل الأدوات القانونية والسياسية لمكافحة الإرهاب^[25]، وعلى أسبقية دول المنطقة في التكفل بالمشاكل والتحديات التي تواجه منطقة الساحل والصحراء.

وبالرغم من أهمية مبادرة إنشاء قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة إلا أن العديد من المختصين يعيب عليها عدم توسيعها لتشمل دول فاعلة في منطقة الساحل الإفريقي كليبيا وتشاد والمغرب وغياب التنسيق الداخلي بين أطراف المبادرة، وتغليب المصلحة القطرية على حساب المصالح المشتركة.

ويشمل التعاون الأمني الجزائري مع دول منطقة الساحل الإفريقي جوانب عديدة منها ما يتعلق بالشق اللوجيستي والاستخباراتي، ففيما يتعلق بالجانب اللوجستي قامت الجزائر في العديد من المرات بتزويد قوات دول الساحل بالعتاد العسكري لمواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وغيرها من التحديات الأمنية، فعلى سبيل المثال قامت الجزائر بإرسال أول طائرة شحن محملة بكميات معتبرة من التجهيزات العسكرية إلى مالي في 04 ماي 2009 وهذا بعد استلام السلطات الجزائرية لقائمة الاحتياجات العسكرية من نظيرتها المالية على إثر زيارة وفد عالي المستوى تابع لوزارة الدفاع الجزائرية إلى مالي^[21]، كما قدمت الجزائر العديد من المساعدات منها إرسال معدات عسكرية إلى شمال مالي في ديسمبر 2011، وإرسال محترفين عسكريين لتدريب مجموعة مسلحة مكونة من 200 شخص في منطقة "إيكيديان" شمال مالي، كما تقوم القوات الجزائرية بتدريب عناصر من الجيش والشرطة المالية بصفة منتظمة في مختلف قواعد العسكرية بمنطقة تمنراست^[22].

وقد حاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس 2011 في الجزائر التي جمعت سبع دول إفريقية بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمني^[23]، كما عقدت عدة اجتماعات في نهاية شهر سبتمبر من سنة 2011

3-التعاون الأمني الدولي:

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية في منطقة الساحل الإفريقي تنطلق من السياسة الشاملة للجزائر في مكافحة الإرهاب، والتي تقوم على مبدأ التعاون والتنسيق الأمني الدولي على المستوى الاستخباراتي واللوجستي والخبراتي دون التدخل العسكري، وتقوم المقاربة الجزائرية في هذا الإطار على التنسيق الأمني والمساعدة التقنية (التكوين والسلاح الضروري لمكافحة الإرهاب)، وهو ما ظهر في علاقاتها مع مختلف الفواعل الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر بأن الجزائر شريك أساسي في مكافحة الإرهاب، وقد قبلت بالدور الريادي للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، لأنها لا ترى حل سوى ترك الجزائر على رأس المبادرة في مكافحة الإرهاب باعتبارها أكبر قوة إقليمية في المنطقة^[26]، كما أن التعاون الجزائري الأمريكي جاء في ظل استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب والتي تعتبر أن دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر أصبحت معبرا لجماعات إرهابية إلى أوروبا وأمريكا وهو ما بات يهدد الأمن والسلم الدوليين^[27].

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نجح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة وأوروبا في الحرب الدولية على الإرهاب، وفي المقابل وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية الليلية، لمحاربة الجماعات المسلحة، كما جاءت عناصر من القوات الخاصة الأمريكية إلى جنوب الجزائر لتدريب وتجهيز ومساعدة القوات الخاصة الجزائرية على محاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وقد شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي.

كما أشركت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر في مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب التي تطورت

وأصبحت المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب التي تهدف إلى تكوين دول شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي على مواجهة الإرهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر وبالأسلحة والمخدرات التهريب، ومنع الجماعات الإرهابية من اتخاذ منطقة الساحل الإفريقي كقاعدة خلفية لهم، خاصة أمام ضعف دول المنطقة وعجزها عن مراقبة حدودها وعن مواجهة هذه الجماعات، وتوحيد جهود دول المنطقة من أجل التنسيق الجهوي بينها في هذا الإطار، والتركيز على الأبعاد التقنية في عملية مواجهة هذه الظاهرة، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة بالصحراء الكبرى، في إطار مجموعة من المبادرات التي كانت الجزائر طرفا فيها كمبادرة "بان الساحل"، التي توسعت لتصبح المبادرة العابرة للصحراء، ومن بين آليات تنفيذ مبادرات الساحل الإفريقي مجموعة من التمرينات والمناورات العسكرية في الصحراء الإفريقية مع الدول المعنية أهمها مناورات "Flintlock" في سنة 2005 التي شاركت فيها الجزائر^[28].

وساعد التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، وبرزت الجزائر ساحة للحرب على الإرهاب تتلاقى فيها بوضوح مصالح الولايات المتحدة وفرنسا، لذلك يرى بعض المختصين أن الجزائر أصبحت في عهد بوتفليقة وفي البيئة الجيوستراتيجية الجديدة عنصرا من عناصر "محور الخير" مقابل "محور الشر".

كما كانت سياسة الجزائر مع دول المتوسط التي تعتبر امتدادا لمنطقة الساحل الإفريقي جزءا من استراتيجية الجزائر الشاملة في مكافحة الإرهاب، خاصة وأنها تشترك معها في نفس التهديدات كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية، وظهر ذلك بوضوح من خلال مشاركة الجزائر في كافة المبادرات الأمنية في المتوسط، كالشراكة الأورومتوسطية التي كان الدافع إليها أمني أكثر منه

الصعيد الدولي، حيث يتحتم على الجزائر تبني مفهوم للأمن القومي وتحديد مقاربة أمنية واضحة في منطقة الساحل الإفريقي تدافع عنها وتقع الشركاء بها خاصة وأن منطقة الساحل الإفريقي تمثل عمق الجزائر الإستراتيجي وحزامها الأمن ومعبرها الحيوي إلى القارة الإفريقية.

كما أن تشعب مشكلات الساحل الإفريقي وتعقيداتها تستدعي تبني مقاربة شاملة للآزمات التي تعرفها المنطقة، والتخلي عن الحلول الجزئية والترقيعية، كما يجب أن تقوم هذه المقاربة على التنسيق في العمل، وتوحيد الرؤي وتجميع الوسائل، والإجماع في القرار، والانتقال أكثر نحو الفعل والتطبيق، والخروج من دائرة الكلام والتوصيات تكون في مستوى التحديات، وقبل كل ذلك توفر إرادة سياسية حقيقية لدى دول منطقة الساحل الإفريقي.

إضافة إلى مزوجة الحل الأمني بالحل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فالحل الأمني على أهميته، لا يكفي وحده لإيجاد حلول جذرية لمشاكل المنطقة، بل يتطلب جهودا على كافة المستويات الأخرى كبعث مشاريع التنمية، للتخفيض من نسب الفقر والبطالة، وإطلاق الحريات، وفتح المجال أمام المشاركة السياسية.

الهوامش:

[1] خالد حنفي علي، «الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية»، السياسة الدولية، عدد 185، جويلية 2011، ص30.

[2] Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, Pekka Hakala, L'Algérie : un potentiel sous-exploité pour la coopération en matière de sécurité dans la région du Sahel, Bruxelles, 24 juin 2013, pp17-18.

[3] عاطف قدارة «الجزائر ومالي متفتحتان حول التمسك بالحل السياسي بدل العسكري»، الخبر، يومية جزائرية، عدد 6764، ص3.

[4] محمد بن أحمد، تقارير أمنية، الحدود الجنوبية للجزائر ستتحول إلى منطقة نشاط لأكثر من 3 آلاف إرماي، الخبر (يومية جزائرية)، عدد 6974، 3 فيفري 2013، ص03.

اقتصادي أو ثقافي، خاصة بالنظر إلى التهديدات الخارجية التي توسعت مع ظهور موجة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر، وانتشار الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية التي كانت أوروبا مسرحا لها، مما استدعى النخب الأوروبية إلى ضرورة البحث عن استراتيجية للسلم والأمن على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال لقاء برشلونة في سنة 1995 لإقامة شراكة أوروبومتوسطية، بالإضافة إلى انضمامها للحوار الأطلسي في 2002، واجتماع 5+5، وذلك من أجل مشاركة جزائرية فعالة في إقامة نظام أمني في المنطقة المتوسطية بما يعزز استقرارها.

خاتمة:

لقد استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تحصل على اعتراف القوى الكبرى التي تمتلك مصالح متعددة بمنطقة الساحل الإفريقي بدور الجزائر وأحقيتها في إدارة أزمت الدول المجاورة انطلاقا من موقعها الإستراتيجي وثقل مكانتها في العلاقات الإفريقية الإفريقية وتجربتها الأمنية في محاربة الإرهاب وانخراطها في أكثر من مخطط أمني لمواجهة الخطر العابر للأوطان والمساهمة في أمنة الساحل، من أجل تحقيق هدف أساسي هو ضمان الأمن القومي للجزائر.

ولذلك فإن المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي تقوم بالأساس على مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه بكل الطرق والوسائل، وبتفعيل الجهود الداخلية و الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك، وبالرغم من صعوبة الأمر، إلا أن المختصين في الشؤون الأمنية يقرون بإمكانية حصول ذلك في حال توفر ثلاث عوامل أساسية أولها توفر إرادة سياسية حقيقية لمحاربة ظاهرة الإرهاب، وثانيها تعريف وتحديد مفهوم الإرهاب، بحيث يكون مفهوما موحدا وليس مطاطيا يتم توظيفه حسب مصالح الأطراف الدولية، وثالثها وضع إستراتيجية محكمة لمكافحة الإرهاب على

- [16] حميش سليمان، لوران فايوس قال إن الجزائر كانت مضطرة إلى الرد على الإرمايين، الخبر، عدد 6961، مرجع سبق ذكره، ص 03.
- [17] <http://www.bbc.co.uk/news/uk-21107320> "Algeria: European Foreign Policy matters for the UK" .
- [18] Laurence Aidaa Ammour , «La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie», bulletin de la sécurité Africaine ,une publication du centre d'études stratégiques de l'Afrique, NO. 18 / Février 2012, Pp03
- [19] Martina Lagatta, Ulrich Karock, Manuel Manrique, Pekka Hakala, op.cit , p06.
- [20] Luis Simon, Alexander Mattelare, Amelia Hadfield-, op.cit, p35.
- [21] Salima Tlemçani, «Lutte contre El Qaida dans la région du sahel aide militaire de l'Algérie au Mali, le Quotidien El Watan,n 5626,05/05/2009,p04.
- [22] Laurence Aïdaa Ammour , «La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie»,op.cit ,p04
- [23] بوحنة قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل، مرجع سبق ذكره، ص 05.
- [24] Zine Cherfaouim, Alger, Niamey et Nouakchott décident de renforcer les capacités du Cémoc El Watan, 12 juillet 2012.
- [25] Amar Bouzid,Amal F. C. et Malika Aït-Amira, op.cit ,p28..
- [26] Chena, S, 'Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine', Hérodote, 142 (3), 2011, p112
- [27] The White House Washinton,«the national security strategy of the united states of America», may 2010, pp 7-14.
- [28] Abdecelem Ikhlef, Le Sahel défailaant -Arc de Tous les risques-, Horison, n 01, M a r s, 2010, p06.
- [5] Luis Simon, Alexander MatteLare, Amelia Hadfield, **une stratégie cohérente del'UE pour le Sahel**, direction générale des politiques externes de l'UE, mai 2012
- [6] بوحنة قوي، إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي، <http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=24212/03/2013>.
- [7] خالد عبد العظيم، «الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي»، مرجع سبق ذكره، ص 113.
- [8] محمد بن محمد، «طائرات من دون طيار في الحرب على القاعدة بالساحل»، الخبر، يومية جزائرية، عدد 6741، 10 جوان 2012، ص 3.
- [9] Boukraa, Lies., «Du Groupe Salafiste pour la prédication et le combat (GSPC) à Al-Qaida au Maghreb Islamique (AQIM)», **African Journal on Terrorism Studies**, n 1-2010, pp. 35-57.
- [10] عثمان لحياي، «القاعدة تجنح 120 مليون أورو من الفدية»، الخبر (يومية جزائرية)، المرجع نفسه، ص 3
- [11] Amar Bouzid,Amal F. C. et Malika Aït-Amirat, **Sahel au cœur de la tourmente,(le Dossier d' El Djeich) revie d'Al Djeich**, Avril 2010,n 561,p33.
- [12] خالد عبد العظيم : الجوار المالي : التداعيات الإقليمية لانفصال أزواد، مرجع سبق ذكره، ص 113.
- [13] محمد الصالح، المقاربة الأمنية والسياسية للجزائر تلقى دعم القوى الكبرى :
- <http://www.djazairss.com/elmassa/40148>
- [14] محمد بن أحمد، الإرمايون يطالبون بـ 20 سيارة دفع رباعي وممر آمن، الخبر (يومية جزائرية)، عفي المرجع نفسه، ص 03.
- [15]- Martina Lagatta, Ulrich Kaorck, Manuel Manrique, Pekka Hakala, op.cit, p19

ملخص المداخلة باللغة الإنجليزية:

This study aiming to investigate the issue of Arab Youth Awareness among Change Requisites and the Challenge of understanding Stakes "An Approach to Build Change Identity" is trying to understand the reality of Arab Youth Awareness under the attempt of globalizing political, economical, and social values, and the influence of the western life style on this category. All this have influenced their conceptions and behaviors towards the idea of change, which is becoming a priority for them because of social, economical, and political pressures. Moreover, this led to the distraction of political powers facing on one side the insisting demands for change and on the other side maintaining the principle of continuity, which is overloaded with accumulations and crises for Arab Youth category to live in.

This study diagnosis the issue of Arab Youth Awareness of the idea of change dealing with three main sections:

1- Arab Youth Awareness, Historical Accumulations and the Necessity of Change:

This section deals with the historical reasons, which produced the intellectual reality of Arab Youth. This relies on a list of explicatory entries, which facilitate understanding the need for change among this social category.

2- Arab Youth Awareness, Stakes and Proposed Affaires:

This part of the study is trying to propose an amount of realistic stakes and challenges facing the idea

مشكلة الوعي الشبابي العربي بين إرادة التغيير، ورهان فهم التحديات، "مقاربة لبناء هوية التغيير".



أ/ريحي مصطفى
جامعة البليدة 2 - لونيبي علي

مقدمة:

إن ما تشهده المنطقة العربية من تحولات على مستوى البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يجعل من محاولة الفهم الملم بكل هذه المضامين واستيعاب أوزانها النسبية، مركز ثقل فكري يلقي بالحاح طائفة من الأسئلة كمدخل لنقاش موسع حول الرهانات التي يمكن أن تحملها عمليات الحراك التي تشهدها المنطقة، والأدوار المعول عليها والمرتبطة بالفواعل المؤثرة والتي من شأنها أن تحسم في آخر المطاف وترسم مستقبل هذه الدول، وتضعها وجها لوجه مع جملة من التحديات تكون إما مرتبطة بحسابات قبلية تنم عن معرفة مستوفية لمشاريع التغيير وأبعادها، أو تلقي بها في حالة الارتباك والعجز المتعدد المداخل، نظرا لعدم مراعاة الخصوصية الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية لهذه الدول وقد تجد علة فشلها في سوء اختيار لحظة التغيير " ما هو ممكن ومتاح، وما هو مستعصي وغير متكافئ ومنسجم مع لحظات التغيير والنواتج في كثير من المرات من محاولة تمثل ومحاكاة واقع مشابه دون حسابات عقلانية والارتكاز على رمزية التحرك أكثر من التركيز على نتائجه".

إن كل ما سبق يحيل إلى فكرة "الوعاء الفكري" الحامل لفكرة الوعي الجماعي بالقضايا المشتركة التي يتقاسمها المجتمع من حيث هي مرتكزات وجودية تتعلق باستمرار العيش المشترك الضامن للموارد الفكرية والمادية للمجتمع بغض النظر عن أنماط السلوك السلطوي التي تحكم هذه المجتمعات، والتي قد لا تشكل لفئة من المجتمع فارقا مادامت تضمن تدفق هذه الموارد، خاصة في الوقت الذي كان يشهد العالم فيها انغلاقا على الوحدات المكونة له، قبل أن يشهد هذه الموجة الاتصالية والتكنولوجية التي أعطت الصوت والصورة معاني غير تقليدية استهدفت بالدرجة الأولى فئة الشباب في المنطقة العربية، وخلقت منفذا

of change among Arab Youth. These data are outlined objectively on both internal and external sides.

3- Arab Youth Awareness, towards Arranging change Priorities in Arab Societies:

The last section, poses the position of change among realistic priorities, which are imposed, and the right way to probably form a peaceful and pure entry for change. The category of youth contributes with a functional logic too much far from the idea of "Unreasonable Enthusiasm" which drives societies into a state that is the worst ever.

The study concludes the analysis of the issue by listing some practical and useful recommendations to participate in a positive, effective, and sure debate responding to stakes and challenges that the Arabic zone is coexisting.

تتدرج تحت هذه المشكلة الرئيسية، طائفة من الأسئلة الفرعية من شأنها أن تسهل الاقتراب من الموضوع، وهي:

1. إلى ما يركز المنطق الإنتاجي للأفكار لدى الشباب العربي؟ (التنشئة الاجتماعية (التاريخية) والسياسية)

2. ما هي الملامح الرئيسية لصورة الوعي الشبابي العربي كجزء من الوعي المجتمعي؟ (السلطة ليست فقط توزيع القوة، وإنما توزيع القيم).

3. ما هي الرهانات المرتبطة بمسألة التغيير على مستوى الوعي الشبابي؟

4. كيف يمكن بناء وتوجيه الوعي الشبابي لمضامين سلمية ومناهج سليمة؟

تتطلب هذه الدراسة من أساس اختبار لجملة من الفرضيات يضعها الباحث كأحكام مؤقتة، ستوضع على محك المداخل التفسيرية، لمعرفة أهم المقاربات التي من شأنها أن تضع فكرة "التغيير" عند الشباب العربي في الأطر السلمية والمنفتحة على النقاش:

1. ترتبط فكرة التغيير عند الشباب العربي بمنطق التأثير بالنمط "العولمي" الذي فرض نفسه كقوة قيمة مؤثرة.

2. ترتبط قلة نجاعة الفعل الشبابي فكرياً وأداءً، بمحددات تاريخية بحتة مردوها التراكمات التاريخية التي أوجدت عجزاً في فكرة المبادرة لدى الشباب العربي.

3. يشكل عدم فهم واقعية المعطيات والمتطلبات وإدراك الرهانات في الفكر التغييري لدى الشباب العربي محدداً مهيمناً على محدودية الطرح والأداء.

وعليه تقدم الدراسة تحليلاً للمشكلة المطروحة اعتماداً على ثلاثة محاور رئيسية:

1. المحور الأول: الوعي الشبابي العربي: تراكمات التاريخ وحتمية التغيير.

متاحاً على العالم وعلى ما يحدث فيه من كم تفاعلات يستعصى أحياناً رصد مواقع استهدافها الفكري.

مع كل هذا رسخت هذه " الموجة " فكرة "التغيير" لدى الشباب العربي، وكانت أبرز مظاهر هذه القناة الانخراط الواسع لهذه الفئة في الحراك الاجتماعي الذي مس الكثير من الدول العربية، ولا يعزى هذا الدور المحوري للشباب في هذه العملية فقط لعامل التطوري في وسائط الاتصال فقط، بل يجد مبرراته في الحالة التي سبقت هذا الحراك من عدم مراعاة الخصوصية الفئوية للشباب، وحالات الإقصاء المنظم من أي مشاركة فعلية في صنع القرار.... إلخ، مما دفع في كثير من الأحيان نحو أوجه تغيير "غير عقلانية" عبرت عن مستوى السخط وعدم الرضى الذي يحمله الشباب عن واقعهم، فكانت اللحظة المنتظرة محملة بالانفعال ليغيب في جزء مهم منها التفكير بمنطق استباقي قائم بالأساس على الفهم الناضج لمتطلبات ما بعد " لحظة التغيير " وترتيب الأولويات، ليجد فعل "التغيير" في كثير من التجارب مشبعا بالشكل، وحمالاً للأزمات المركبة وعلى رأسها غياب الخبرة مع التعامل مع المعطى الجديد.

تناقش هذه المداخلة العلاقة الارتباطية بين متغيري تبلور فكرة التغيير الاجتماعي لدى الشباب العربي في السنوات الأخيرة، وارتباك الرؤية "المعولمة" المحاطة بمداخل نقدية تقوم بالأساس على المراجعة الفكرية لهذه الأفكار والتي تشكل في معظمها مرجعية "عاجزة" عن الاستجابة لتطلعات الشباب نظراً لعدم احترامها في أهم بناءاتها لفكرة الخصوصية المجتمعية لمن يتبنوها كمعطى جاهز.

بناء على ما سبق، يمكن طرح المشكلة التالية كمدخل مفتوح للنقاش:

إلى أي مدى يمكن فهم العلاقة بين فكرة الوعي بالتغيير لدى الشباب العربي، وأزمة إدراك واقعية الرهانات والتحديات؟

ومن واردات الربيع، فضلا عن انسداد الأفق وضياح المصير"⁽²⁾.

لا يمكن بأي شكل من الأشكال عزل فكرة التنشئة الاجتماعية، عن سياق مفهوم الوعي الجماعي والذي " يحمل هذه النزعة الداعية لإذابة الاستقلال الفردي في لعبة العوامل الثقافية إلى أوجهها"، فكلما كانت المجتمعات بدائية أكثر، كلما كان هناك تشابهات بين الأفراد الذين تتكون منهم، تشابهات بدنية وكذلك نفسية"⁽³⁾، هذا الوعي الذي أسست له المنظومة الكلية التي تحكم المجتمع في الدول العربية بحكم العوامل التاريخية التي جعلت فكرة التعددية غير مطروحة في أجندة السلطة السياسية، والتي كرست لمفهوم " الشرعية التاريخية" التي حكمت هذه الدول.

إن المنطق الإنتاجي للأفكار في الدول العربية لم يخضع للسيروية التاريخية والتطورية الاعتيادية، مما أثر على هوية الوعي المجتمعي خاصة، والوعي الشبابي خاصة مما خلق " حالة مرضية على تصورات الشباب" خاصة في ظل هيمنة المنظومة القيمية التي فرضها التطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال المعولمة.

كل هذه التحولات التي شكلت النواة لطرح فكرة التغيير لدى الشباب العربي بقوة، فمقارنة المواقف والصور، وإطلاع هذه الفئة على صيغ العقد الاجتماعي السائدة في الدول الديمقراطية، ومعرفة الوزن الحقيقي للشباب داخل هذه المنظومات المنفتحة على تطلعات وفرص المشاركة الشبابية في كل مناحي الحياة، شكل دافعا قويا للربحية في تغيير الأوضاع، بين ما كائن وما يجب أن تكون عليه الأوضاع، ومنه فـ " إن تمثلات ما يتخيل الشخص بأنه مفيد له، على سبيل المثال تفرض نفسها تدريجيا في قلب سيروية تكيفية المستمرة مع أسرته ومحيطه الأصلي، وكذلك المدرسة أو أيضا بفعل التأثير الثابت للنماذج المقترحة من قبل عالم وسائل الإعلام." ⁽⁴⁾

2. المحور الثاني: الوعي الشبابي العربي: الرهانات والقضايا المطروحة.

3. المحور الثالث: الوعي الشبابي العربي: نحو ترتيب الأولويات التغيير في المجتمعات العربية.

المحور الأول: الوعي الشبابي العربي: تراكمات التاريخ وحتمية الواقع:

لا يمكن بأي حال من الأحوال، الاقتراب لمحاولة الواقع بممارسة عزل القيم والأحداث والأفكار عن فلسفة وجودها ومنطق إنتاجها، " إن التاريخ يسمح إذن بالعودة إلى ملاحظة أكثر تيقنا للخصوصيات"⁽¹⁾ خاصة إذا تعلق الأمر ببنى اجتماعية تشكل العصب الأساسي لحياه المجتمعات وتطورها، والذي تشكل فيه فئة الشباب نسبة لا يستهان بها بما تمثله من رهان تطوري وتنموي يساير الركب الحضاري، ويضع أسباب التقدم الأساس لفكره وسلوكه.

إن الحديث عن الشباب ومكانته، يحيل إلى المرور الحتمي إلى التنشئة الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تكفل الاستجابة التكيفية والمساهمة الفعلية في بناء الوعي المشترك، والانخراط في كل التفاعلات التي من شأنها ضمان الأمن المجتمعي، وهو ما لم يتأتى كمعطى تواتري في المجتمعات العربية التي لم تجهز هذه الفئة لفهم واقعها فهما سليما، فكانت الفجوة التي تعيشها هذه الفئة جزء من حالة الانفصال بين السلطة والمجتمع، وخلق ما يسمى "الضغط الاجتماعي (Pression sociale)" والتي يراه الأستاذ نور الدين ثنيو في معرض حديثه عن علاقة الشباب الجزائري بالسياسة بأنه "يعكس حالة غير سوية يصيب نفسية وجسد الفرد ليحيله على كائن غير قادر على الأداء العادي لما يفرضه عليه المجتمع، الغالب أنه يخالف الضوابط، والإكراهات والقوانين التي تفرضها الدولة مصدر الضغط السياسي، فالشباب لا يبادل السلطة السياسية أي احترام ويشعر بأنها جامئة على صدره وأنها تعتصب يوميا حقوقه ونصيبه من المال العام

إطار مشروع وطني، هو المحدد الرئيسي لاستمرار هذه الأنظمة.

على خلاف هذا فإن التراكمات التاريخية، وظاهرة الاستعمار التي خلقت الوضعية الخاصة للدول العربية عامة، ونظام القيم داخل المجتمعات العربية بصفة خاصة، عوامل مجتمعة ألقت بظلالها على مفهوم الحكم وخلقت حالة مزمنة من الإيمان بفكرة الخطر الداهم والذي تستمد الكثير من الأنظمة العربية أساسا لاستمرارها، فصرفها ذلك عن الوظائف التقليدية الموكلة لها في تطوير هذه المجتمعات والإصغاء لصوتها*.

لقد شكلت قضية التبعية والاستقطاب محورا آخرًا لتعقد أزمة غياب المشروع الوطني القادر على احتواء كم الموارد المتاحة، والطاقات الشبابية المتجددة داخل المجتمعات العربية وتأهيلها لمواكبة التطورات وتحقيق ما يسمى بالتجديد الذاتي للأفكار، والموارد وغرقت بالموازاة في هوامش الرهانات التي يعول عليها للرقى بهذه المجتمعات، ويرد ذلك إما لعوامل موضوعية أو متعلقة بالنخب السياسية ذاتها.

شكل كل ما سبق حالة من القطيعة الوظيفية بين السلطة السياسية الحاكمة بمنطق الاستمرار الشكلي والمضموني، وبين المجتمع الذي يراهن على فئة الشباب كوقود لقضايا التنمية التي تطرح نفسها باستمرار، والذي أورث في آخر المطاف تركة ثقيلة ومركبة يوازئها حالة من الحتمية التغييرية لمنطق التفكير السلطوي السائد، والذي أنهكه "الرهان السلطوي"، فكان النتيجة أن الحلول السياسية لم تعد مفيدة للازمات الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثالث: الوعي الشبابي العربي: نحو ترتيب لأولويات التغيير في المجتمعات العربية.

في إطار هذا النقاش المتجدد والذي يفرض نفسه بالحاح للوقوف على مكامن القوة والضعف في أشكال التفكير المتعلقة بالتغيير لدى فئة الشباب، وحتى تؤدي

إن مسألة التحكم في البنى الاجتماعية من طرف السلطة السياسية، هي التي تحدد معالم المخيال الاجتماعي لدى الأفراد، ولكن الموجة التكنولوجية التي غزت العلم جعلت من هذه المسألة غاية في الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة أحيانا، فطرح مشكل المسيرة الاجتماعية والمراقبة لفئة الشباب، يضاف لها مسائل العجز التنموي، وأزمة المشاركة السياسية، وعدم القدرة علة مواجهة التحديات الجديدة التي لا تفتأ تطرح نفسها كرهان لاستقرار هذه المجتمعات، ليس هذا فحسب، بل كان لتغير مضامين الحاجة دورا قويا في حسم مسألة حتمية التغيير داخل هذه المجتمعات، فالبحث عن الكرامة الإنسانية، ومساحات الحرية هي الأخرى دخلت معادلة السلم الاجتماعي، أي الانتقال من مفهوم المطالب المادية، إلى مفهوم المطالب المعنوية التي لها وثيق الصلة بوجود الإنسان وكرامته.

المحور الثاني: الوعي الشبابي العربي: الرهانات والقضايا المطروحة.

لا يختلف اثنان أن التغيير هو السمة المحركة لمفهوم الاستمرار، فالتكيف يدفع بطبيعته نحو عدم الاستقرار على حالة واحدة وثابتة داخل أي بنية اجتماعية، اقتصادية، أو سياسية "هكذا تبدو آليات التفاعل بين الظاهرات ذات الطابع السياسي، والثقافي، والاقتصادي، معقدة للغاية، والمنظومة السياسية لا يمكن أن تفهم إلا إذا فصلناها عن منظومات المعتقدات التي تتجابه في المجتمع، فهي تستمد منه شرعية مؤسساتها أو، بالعكس، تصطدم بقيم متناقضة أو معادية"⁽⁵⁾.

إذن فإن مسألة الشرعية داخل أي مجتمع تستمد كينونتها من حالة الرضى التي تبدو جلية داخل المجتمع، وعلى خلاف ما هو متعارف عليه داخل أنظمة الديمقراطية، فإن استمرار نظام سياسي مرتبط بالأساس بفكرة "الانجاز"، بالمقابل فإن وضوح الرؤية السياسية والاقتصادية التي تبدو جلية من خلال التفاعل الدائم بين السلطة السياسية والمجتمع في

والفكري أيضا، وذلك بإعطاء فرصة التكوين والتأهيل ونقل الخبرات بما يستجيب لمتطلبات المجتمع.

5. تحدي التسامح كما يسميه "ميخائيل والزر"
Michael Walzer:

هذه القيمة التي تتأسس عندما ينتقل عندما يحس الأفراد أن المصالح العامة تغطي على المصالح الفئوية بما يخدم المشروع المجتمعي، وأن الإقدام على أي خطوة بمساهمة الجميع، يتحمل مسؤوليتها تبعاتها الجميع.

6. تحدي تكوين النخب:

تراهن أي مرحلة انتقال على إعداد الطاقات وتكوينها تكويناً نوعياً، يساير حالة التقدم التي لا تنتظر أحداً، في عالم يشهد ثورة في جميع القطاعات وعلى كل المستويات، ويشار هنا إلى أن المسألة ليست مسألة مشاركة الشباب، بإعطاء الفرص المتساوية لجميع الفئات، ثم انتقاء التمكن لفكرة النوعية.

7. تحدي التنمية، قبل الديمقراطية:

السياسة في مواجهة الندرة والحاجة الاقتصادية: لقد طرح المفهوم الكوسموبوليتاني للمواطنة مسألة أن الإنسان هو مواطن العالم، ويستند المتحمسون لهذا الطرح بأن العالم كان يعيش في وحدة واحدة، ويعتبر هؤلاء بأن البشر هم وحدات متساوية* من حيث قيمتها المعنوية، بصرف النظر عن تصنيفاتها العضوية (الثقافية، العائلية، العرقية، والوطنية)⁽⁶⁾، هذا السياق المعولم الذي اعتنقه الكثير من الشباب المثقف في الدول العربية، دون مراعاة الخصوصية المحلية بكل أبعادها.

8. تحدي إشكالية الرمانات السلطوية المنعزلة عن خدمة المجتمع: الشباب والسياسة:

ليست كل منفعة مجتمعية تجد علتها في المشاركة السياسية، فالتنافس على مراكز السلطة وأزمات

الدراسة وظيفتها بطريقة عملية وتطرح وصفاً انتقالية بناءة، سليمة، وسلمية، فإن ما يمكن الخلوص إليه في هذا المحور الأخير، هو المسألة تستدعي نقاشاً موسعاً حول السبل والآليات التي أن تستجيب لتطلعات فئة الشباب كعصب حي للمجتمع، وفي نفس الوقت تراعي وبغلائية ترتيب الأولويات الذي يجد مصدره في فهم القضايا بأكثر واقعية.

وعليه يمكن ترتيب هذه التحديات على النحو التالي:

1. تحدي فهم الذات الاجتماعية:

أي فهم الواقع فهما صحيحاً، لأنه سيكون نقطة الانطلاق بالنسبة لفكرة التغيير، دون تحيز فئوي مهما كان نوعه، في إطار منطق تطوري سليم معتمد على التفكير المشترك.

2. تحدي بناء المشروع الوطني المستجيب للحاجات بمنطق فهم الأولويات:

هذا المشروع الذي يفتح حوله نقاش موسع بين كل فئات المجتمع، ويراعى فيه التمثيل الموسع لتقييم الواقع، والانطلاق نحو محاولة تدارك الأخطاء، وممارسة ما يسمى بمفهوم "المثقف العضوي" - كما يسميه "أنطونيو غرامشي"، القادر على التقدم بالمجتمع.

3. تحدي مازق "الاغتراب":

الإحساس بالانتماء، لا يعني فقط الاستفادة من المنفعة الجماعية، وإنما أيضاً محاولة الانخراط في كل ما له صلة بالعمل الجماعي المفيد للمجتمع، وذلك بفتح قنوات الاتصال مع فئات المجتمع، ومحاولة فهم تطلعاتها ومشاريعها، أو ما يسمى تحدي الانخراط في الوظائف الاجتماعية.

4. تحدي "الانتقال الجيلي":

لكل مرحلة تاريخية مفرداتها ونمط التعامل معها، والعمل ضمن إطار مؤسساتي يقتضي أن يبني فعل الانتقال بين الأجيال الحتمي على المستوى المادي

والسليم، هذا الأخير الذي يؤسس لصيغة جديدة للعقد الاجتماعي يستمد روحه من السلمية والتوافق.

قائمة المصادر:

1. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ط.3، تر: محمد عرب صاصيلا، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.

2. نور الدين ثنيو، الشباب الجزائري والسياسة، مجلة إضافات، ع. 23، 24، خريف 2013.

3. عبد القادر سوفي، جدلية الأمن والديمقراطية - قراءة في التجربة الجزائرية -، مذكرة لاستكمال إجراءات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، فرع: الدراسات الأمنية، إشراف: أ/ مصطفى ربحي، جامعة الجزائر 2، س.ج: 214/2013.

4. Torbjorn Tannsjo, Cosmopolitan Democracy Revisited, (Stockholm University), pp.10,11, www.people.su.se/folke/cosmo.pdf

الهوامش:

(1) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ط.3، تر: محمد عرب صاصيلا، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2014، ص.220.

* يؤكد الأستاذ نور الدين ثنيو بأن المقصود باستعماله لمفهوم "الضغط الاجتماعي" ليس "الإكراه الاجتماعي" (Contrainte sociale) بالمعنى الذي شرحه العالم الاجتماعي "إميل دوركهايم" (Emil Durkheim) في القرن التاسع عشر، أي جملة الإكرامات والضوابط التي تحافظ على بنية المجتمع وتطوره، أي السير العادي لسلوكات أفراد المجتمع.

(2) نور الدين ثنيو، الشباب الجزائري والسياسة، مجلة إضافات، ع. 23، 24، خريف 2013، ص. 45 - 60.

(3) برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص. 220.

(4) المرجع نفسه، ص. 222.

التموقع التي يقع فيها الكثيرون بعد أي مرحلة يشهد فيها المجتمع تغييرا، تقلل من فاعلية الأداء، فالتصورات الخاطئة تؤدي بالضرورة إلى السلوكات الخاطئة.

استنتاجات:

من خلال سبق، يمكن الوصول إلى النتائج التالية التي تمثل إجابات على المشكلة المطروحة، وتقييما للفرضيات التي عرضها:

1. يركز المنطق الإنتاجي للأفكار بالنسبة للشباب العربي فيما يتعلق بقضية التغيير بمحددات تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، اجتمعت فيما بينها لتخلق "حالة مرضية" وغير قادرة على مقاومة ظروف موضوعية تتعلق بعملية التغيير التي ينشدها الشباب العربي، مما يجعل فكرة إعادة فتح النقاش حتميا، لفهم الواقع وتصنيف المعوقات، لتخطيها والمرور بطريقة سلمية وسليمة نحو التغيير المنشود.

2. اصطدم الوعي الشبابي العربي بكثير من الصور المعولمة، كما لعبت ثورة المعلوماتية وشكلت شبكة جذابة نحو الإرادة في التغيير ومحاكاة النماذج الغربية، ولكم ما لم يتم التقطن له بجدية أن الخصوصية المحلية، والأولويات المطروحة على مستوى الرهانات التنموية، تشكل عاملا حاسما في الوصول إلى الغاية المنشودة، فالحديث عن عولمة حقوق الإنسان، يصدر في صورته المعنوية لكنه لا يراعي الأزمات الاقتصادية التي تتخبط فيها الكثير من المجتمعات العربية.

3. إن مسألة التغيير التي ينشدها الشباب العربي لا يمكن أن تتحقق إلى في ظل تهيئة جملة من الظروف، وفهم الواقع فهما صحيحا وعقلانية الذي يقلل من هامش المغامرة الذي يرد في جانب هام منه إلى حالة الاندفاع والتحمس نحو خطوات التغيير، وعليه فإن موقع التغيير يحتل مراتب متأخرة ضمن حلقة الأولويات التي تسبق وتواكب حركة التغيير السلمي

عبد القادر سوفي، جدلية الأمن والديمقراطية - قراءة في التجربة الجزائرية - مذكرة لاستكمال إجراءات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، فرع: الدراسات الأمنية، إشراف: أ/ مصطفى ربحي، جامعة الجزائر 2، س.ج: 214/2013.

* من بين الانتقادات التي توجه لهذه النظرية هو تركيزها على جانبها المساوئي المعنوي دون استيعاب متغير الموارد، حيث يرى "سيسيل فابر" (Secile Fabre)، بأن نفس الأشخاص الذين يتساوون في الحقوق والحريات، عليهم أن يتساووا في الموارد التي يحتاجونها من أجل الحد الأدنى من الحياة المزمرة، هذه هي حسب رأيهم حقوق الإنسان على نحو متساوي.

(6) Torbjorn Tannsjo, Cosmopolitan Democracy

Revisited, (Stockholm University), pp. 10, 11,

www.people.su.se/folke/cosmo.pdf

(5) يرى ميخائيل والزر (Michael Walzer) إن الديمقراطية التعددية تفترض، على سبيل المثال وجود حد أدنى من التسامح اتجاه الأفكار المناوئة، لكن لبعض الثقافات الفرعية في داخلها رؤية مقيدة جدا حول ما يمكن التسامح به. وهذه المعتقدات تكمن، بالخصوص في أصل أشكال السلوك، يتفق بعضها، ويتناقض بعضها الآخر، مع متطلبات عملها. ومنها وضع الموظف المتوسط الذي لا ننتظر منه حماسا مفرطا (يمكن أن يحث عليه إيمان مدني متحمس) ولا عدم اكتراث من حسن سير عمل المصلحة (الذي قد توحى به نزعة فردية ضارية). وبخط مواز، تدخل تجليات المنظومة السياسية في علاقة تفاعل مستمر مع تجليات المنظومة الاقتصادية: انحصار يصيب مستوى موارد ميزانية الدولة، وبالتالي قدرتها على تمويل التدخلات التي يمكنها أن تهدئ الاستياء أو الكبت لدى الفئات الأكثر تمردا بين السكان، وبالعكس، فإن سلطة الحكام الشرعية الضعيفة أو الصعوبة التي يعانون منها في الحفاظ على النظام الاجتماعي. تؤثران سلبا على قرارات الاستثمار، وبصفة اعم، على السيورات الاقتصادية ذات الأمد الطويل، ويواصل طارحا للفكرة قائلا: إن التمييز بين السلطات: السياسية والاقتصادية والثقافية، هو بدون أدنى شك ضروري للسماح بالتعرف، بشكل أفضل، على الرمانات والمشاكل. لكنه لا يجب أن يقود إلى اخفاء التعقيدات العميقة التي توجد في كل المستويات الاجتماعية الجزئية والوسطى والكلية، وتعطي لكل نمط من أنماط السلوك بعدا متكاملًا بعمق. إن الذماب للتصويت، على سبيل المثال هو عمل من أعمال "المواطن الصالح" (الذي يمارس حقه)، لكنه أيضا مسعى يقوم به أجير ربما يكون مستاء أو والد تلميذ قد يكون راضيا. إن الطموحات الاقتصادية والتكيفات الثقافية، والولاءات السياسية تتداخل في هذا العمل بشكل وثيق. "للتفصيل أكثر، انظر: فيليب برو، مرجع سبق ذكره، ص ص. 159، 160.

* وهو ما يشير إليه "الباحث عبد القادر سوفي" في معرض حديثه عن امتحان مفهوم الأمن القيمي للدولة كضرورة منطقية لقوتها من حيث احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة براى عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" (Max Weber) كتأييد لعقلانية توماس هوبز وفلاسفة العقد الاجتماعي التي تفيد صفة وخاصة المقايضة بين الدولة ومواطنيها والتزام الدولة بتوفير الحماية والأمن لهم مقابل أن يقوم هؤلاء بالإذعان لسلطتها،
للتفصيل أكثر، انظر:

مقدمة:

لقد أدت التطورات الحاصلة في الخارطة السياسية والاقتصادية العالمية إلى بروز ظاهرة العولمة التي بدأت تشكل ملامح جديدة لعلاقات دولية تقوم على الأحادية القطبية والسيادة المطلقة للغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات الاقتصادية منها والسياسية وكذا الثقافية وحتى الإعلامية، ومما لاشك فيه أن الآراء والأحكام قد تضاربت وتباينت حول هذه الظاهرة بين مؤيد يراها ضرورة للتحضر والتطور ومعارض يشدد خطورتها على اقتصاديات وثقافات شعوب العالم تبعا لمقولة لا شيء يهدى بالمجان.

إذ تعتبر العولمة الثقافية من أخطر أنواع العولمة ليس فقط لأنها تتصل مباشرة بالوجود أو العدم. الحياة أو الفناء، نكون أو لا نكون، ولكن لأنها من أكثر أنواع العولمة تخطيطا وتديبرا.

الإرهاصات النظرية لمفهوم العولمة:

يشير تأمل تاريخ العولمة إلى أنها ليست عملية آنية برزت على السطح فجأة، أو تكشفت جملة واحدة ولكنها ظهرت عبر تطور تاريخي طويل ومتتابع. في حين تجلت ملامحها من خلال ثلاث عوامل

الأول: بروز النظام الرأسمالي كقوة جبارة وانفراجه بقيادة العالم، لاسيما مع تفكيك المنظومة الاشتراكية.

الثانية: قيام ثورة علمية تكنولوجية تكاد تتحقق بنقلة معرفية وإنتاجية جديدة.

الثالثة: هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على وسائط نقل المعرفة وسعيها لتتميط العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا من خلال إحكام الهيمنة.

إذا لقد أدى تضافر العوامل السالفة الذكر إلى انطلاق مسلسل العولمة باعتبارها ظاهرة لمرحلة متقدمة من تدويل الإنتاج والمشروعات والمعلوماتية

من ثقافة العولمة إلى عولمة الثقافة



أ/ سيفون باية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ما ينطبق من رؤية أن العالمية ليست إلا العنصر الإيديولوجي للانخراط في سلك الغرب عندما تتحول الدعوة إلى الاندماج في العالم على صعيد الفكر عمليا إلى الاندماج في الغرب ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل الاجتماعي والسياسي والثقافي (6)

ويرجع البعض سبب اختلاف الباحثين العرب في تحديد مصطلح واضح لترجمة كلمة Globalisation لمتغيرات عديدة أهمها: أن ظاهرة العولمة معقدة ومركبة وليست شيئا بسيطا يمكن تعينه ووصفه بدقة بقدر ما هي مجموع عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء وحتى الأشخاص بصورة لا سابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة.

وفي هذا الشأن يقول الدكتور احمد فؤاد باشا عبر مقال له على الانترنت (لا شك ان صياغة تعريف جامع مانع لمصطلح العولمة ليس بالأمر اليسير نظرا لتعدد مفاهيمه التي تتأثر كثيرا بتعدد الاتجاهات إزاءه رفضا أو قبولا بدرجات متفاوتة، والأفضل فيما نرى ان يتم تعريف العولمة بتحديد أهم خصائصها وصفاتها ومظاهرها التي تدل عليها، ويمكن من جانبنا ان نجسد هذه الخصائص والصفات بصورة إجمالية في امرين مهمين جدا:

الأمر الأول:

نستشف من تحاشي أنصار العولمة وبعض فلاسفتها إدخال الدين ضمن مجالات نشاطهم، فهم يحصرونها بصورة رئيسية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، وفي بعض الأحيان يدرجون مجال العلم والتقنية، وهم بهذا الاختزال يجعلون منها - علمانية-جديدة، تستبعد الأديان من دائرة التأثير

الأمر الثاني:

هو ذلك التحيز الذي يصل إلى درجة التعصب للنموذج الغربي وتعميمه وفرض سيطرته وهيمنته مع السعي إلى اختراق خصوصيات الغير وطمس

والتكنولوجيا المتطورة، وفتحت الأسواق مشرعة أمام حركة التبادل التجاري (1)

لقد كثرت الخطابات العربية المعاصرة حول العولمة شرحا وفهما وتأويلا، وغزلا بفتوحاتها ورجما لنتائجها وتحذيرا منها حتى شكلت العولمة مادة دسمة للكتب والمجلات والصحف والندوات تناولتها بالتحليل والنقد، وفي ظل هذا الخضم الذي تاه فيه الخطاب العربي والإسلامي انقسم أهله بين من هو مع العولمة وبين من هو ضدها. أي بين من يراها فتحا كونيا وإمكانا حضريا وبين من يراها غزوا ثقافيا ونمطا استهلاكيا يهدد الخصوصية الثقافية.

مفهوم العولمة:

إذا تتبعنا المصطلح في اللغة الإنجليزية وهو Globalisation نجده مشتق من Glob معنى الكرة الأرضية (2)

إلا أنه يتداخل ويختلط في المفهوم الاصطلاحي مع مصطلح العالمية وجاء في معجم ويبسترز أن العولمة Globalisation هي اكتساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميا (3) وفي موسوعة أنكرتا العالمية Encarta الإلكترونية أن العولمة هي دمج ودمقرطة ثقافات العالم و اقتصادياته وبنياته التحتية من خلال الاستثمارات الدولية وتنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتأثيرات السوق الحرة على الاقتصاديات المحلية والإقليمية والعالمية.

أما مصطلح العولمة Globalisation فترجم إلى العربية بالكونية (4) وقد ترجمها إسماعيل صبري عبد الله بالكونية (5) وقد أيده في هذا الاتجاه الدكتور محمد محمود الإمام بينما عارض أحمد صدقي الدجاني استعمال لفظة الكونية مشيرا إلى أنه محاولة لتوحيد المصطلح بين كلمتي العولمة والكوكبة.

في حين يخلط محمد عبد الشفيع عيسى بين العالمية والعولمة ويعددهما مرادفتان لمفهوم التدويل وهو

-عملية تقارب بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات والأفراد على مستوى العالم بشكل سريع ومعقد وغير ثابت على نمط واحد، وعملية تطوير لعلاقاتنا الاجتماعية اليومية من المستويات المحلية إلى المستويات العالمية ولذلك فهي تتضمن ضغطا للوقت والمسافة لجعل العالم صغيرا والبشرية أقرب لبعضها البعض⁽⁹⁾

المفاهيم المعارضة للعلومة:

"تعميم نموذج الحضارة الغربية، وخاصة الأمريكية وأنماطها الفكرية والسياسية الاقتصادية والثقافية على العالم كله." ⁽¹⁰⁾

في حين يعرف الدكتور محمد عابد الجابري العولمة بقوله: هي "العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع" وهي أيضاً أيديولوجياً تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركتة". أي محاولة الولايات المتحدة إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها الاقتصادية والسياسية، ويتركز أساسا على عمليتي تحليل وتركيب للكيانات السياسية العالمية، وإعادة صياغتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا وبشرياً، وبالطريقة التي تستجيب للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. ⁽¹¹⁾

سمير أمين: فكر ليبرالي جديد غير اجتماعي يعمل في إطار عولمة غير مضبوطة يغلب عليها طابع الفوضى وتتسم بالخصخصة والانفتاح والصرف العائم وتخفيض مصروفات الدولة وإلغاء التقنين من أجل إطلاق مطلق الحرية لفعل السوق⁽¹²⁾

جلال أمين: تعاظم شيوع نمط الاستهلاك الغريزي وتعاظم آليات فرضه سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وعسكريا بعد التداعيات التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط المعسكر الشرقي، وهي عولمة نمط معين من الحياة شاع الاعتقاد بضرورة تبنيه وإتباعه⁽¹³⁾

القسمات التي تتشكل منها شخصيات الأمم والشعوب الأخرى، وخاصة المستضعفة منها وهو -أي النموذج الغربي المدعم بالتفوق المادي والثقافي- يسخر من أجل هذا كل انجازاته العلمية والتقنية وقدراته الاقتصادية وإمكاناته الإعلامية بل وقوته العسكرية إذا اقتضى الأمر ليفرض تصورات الخاصة عن السلام والأمن والحرية وحقوق الإنسان وغير ذلك من المفاهيم التي لها عند كل أمة بل عند كل توجه فكري وسياسي تصور خاص.

وهذان الأمران اللذان يجسدان أهم خصائص العولمة الغربية ومظاهرها التي تدل عليها قد صاحبها خلال السنوات الأخيرة ظهور اتجاهات نقدية جعلت كثيرا من الشعوب بل الحكومات في الغرب نفسه تخشى هذا الخطر القادم وترفض الاستجابة لدعواته والانخراط تحت لوائه.

أما الدكتور البياتي فيرى أن هناك غموضا لمفهوم العولمة يعود وباختصار لأنها عملية متعددة الأبعاد، وهذه الأبعاد -السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي... الخ متداخلة وليست منفصلة بعضها عن البعض، وتعتبر وسائل الإعلام أحد المرتكزات الأساسية للعولمة باعتبارها تشمل مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، للإشارة فقد اختلف مفهوم العولمة باختلاف المواقف من مؤيد ومعارض

المفاهيم المؤيدة للعولمة:

-يعرفها محسن الخضيرى: في كتابه العولمة بأنها " هي حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى أفاق أوسع وأرحب، تشمل العالم بأسره ⁽⁷⁾

-العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب، والتي تنتقل فيه المجتمعات من حالة الفرقة والتجزئة إلى حالة الاقترب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالى التجانس والتماثل، وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على موانيق إنسانية عامة ⁽⁸⁾

بين مفهوم العولمة والعالمية:

والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات وهي التي تجعل منه كائنا يتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي، وعن طريقها نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه، والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل وإعادة النظر في إنجازاته والبحث دون توان عن مدلولات جيدة وإبداع أعمال يتفوق على نفسه (16)

ويقدم المرحوم مالك بن نبي تعريفا أكثر دقة للثقافة، إذ يقول: "إن الثقافة هي الجو المشتمل على أشياء ظاهرة، مثل الأوزان والألحان والحركات، وعلى أشياء باطنة كالأذواق والعادات والتقاليد، بمعنى أنها الجو العام الذي يطبع أسلوب الحياة في مجتمع معين وسلوك الفرد فيه بطابع خاص يختلف عن الطابع الذي نجده في حياة مجتمع آخر". ويرى ابن نبي: "أن الثقافة لا يمكن أن تقوم من دون المبدأ الأخلاقي الذي يحدد العلاقة بين الأشخاص مع بعضهم، وبينهم وبين عالم الأشياء والمفاهيم" (17). فالثقافة إذن ليست مجرد الأفكار والسلوكيات والعقائد والعادات، بل هي إشعاع أخلاقي ونفسي يلقي بظلاله على الكون والحياة والمجتمع.

العولمة الثقافية:

طرحت ظاهرة العولمة الكثير من الإشكاليات والتحديات على مختلف الأصعدة، ولم تتوقف آثارها عند مستوى اقتصادي كوكبي، بل أدى تشكيل هذا النظام بآلياته المستحدثة إلى نتائج أخطرها ثقافية حيث غيرت من طابع الشخصية القومية أو ما يسميه "أريك فروم" بطابع الشخصية المجتمعية، وتشكل عولمة الإعلام والاتصال تهديدا للتنوعية الثقافية، وطمس الهويات الثقافية للشعوب وقد تساعد على ذلك حالة الثقافة في بعض المجتمعات الأقل تطورا (18)

يذهب محمد عابد الجابري إلى أن العالمية تشير إلى الطموح وإلى الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي أو بعبارة أخرى هي الانفتاح على ما هو عالمي أو كوني وبالتالي فالعالمية طموح مشروع يعكس الرغبة في الانفتاح على الآخر بهدف تبادل الأخذ والعطاء وبهدف الحوار والتعارف والتلاقح بين الحضارات والثقافات وهكذا يمكن النظر إلى العالمية باعتبارها إثراء للهوية الذاتية، أما العولمة فهي إرادة للهيمنة وبالتالي محاولة لقمع الخصوصيات القومية، إنها محاولة لاختراق الآخر وسلبه خصوصية (14)

أما جيمس روزناو فيرى كذلك أن العالمية تشير إلى الطموحات أو التطلعات التي تستهدف الوصول إلى حالة تصبح فيها القيم مشتركة أو تكون متاحة لكافة أبناء الجنس البشري على اختلاف أدوارهم كمواطنين مستهلكين أو منتجين وهم يسعون إلى العمل الجماعي مستهدفين حل المشاكل التي تواجههم

كما يستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل (سقوط الحدود) وتلاشي المسافة، حيث تجري الحياة في العالم في قرية واحدة صغيرة، ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية التي لا تحصى عددا أصبحت أكثر اتصالا وأكثر تنظيما على أساس تزايد سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثرهم ببعضهم البعض (15)

مفهوم الثقافة:

قبل الخوض في مفهوم العولمة الثقافية لابد من تحديد مفهوم الثقافة وللإشارة لقد حظي مصطلح الثقافة بالعديد من التعاريف ويعود السبب في ذلك إلى غموض المصطلح وتعدد مكوناته وكذا اختلاف زوايا النظر إليه. فبصرف النظر عن عشرات التعاريف التي وضعت لها والتي تنطلق من مرجعيات فكرية وإيديولوجية تحاول تغليب مفهومها للثقافة، فيمكن تعريفها بإيجاز بأنها جميع السمات الروحية والمادية

الثقافة الغربية تريد من العالم أجمع أن يعتمد المعايير المادية النفعية الغربية، كأساس لتطوره، وكقيمة اجتماعية وأخلاقية، وبهذا فإن ما تبقى يجب أن يسقط، وما تبقى هنا هو ليست خصوصية قومية بل مفهوم الخصوصية نفسه، وليس تاريخاً بعينه بل فكرة التاريخ، وليس هوية بعينها وإنما كل الهويات، وليس منظومة قيمية بل فكرة القيمة، وليس نوعاً بشرياً، وإنما فكرة الإنسان المطلق نفسه".⁽²²⁾ إنها تسعى إلى تحطيم كل الثوابت الدينية والفكرية والأخلاقية، للوصول إلى بناء إنسان هامشي، دون جذور قوية ثابتة، كي يذوب بسهولة في بحر الثقافة الغربية الرأسمالية المادية.

العولمة الثقافية (بين المؤيد والمعارض):

إن إشكالية العولمة الثقافية تكمن في العلاقة بين الكونية والخصوصية، بين العام والخاص في مجال إنتاج القيم الرمزية ويصبح السؤال الأساسي هو: هل باتت الثقافة تنهل أسباب وجودها وشخصيتها من مصادر فوق وطنية أو خارج المجتمع الوطني؟ هل تصبح الثقافات المحلية موحدة على مستوى العالم؟ هل يمكن أن تكون هناك ثقافة كونية أم ستستقل الثقافات باستقلالياتها النسبية إزاء النظام العولمي الجديد؟

في محاولة الإجابة عن تلك التساؤلات التي تدور معظمها حول عولمة الثقافة وثقافة العولمة: اختلف الباحثون.

الموقف الأول:

فيرى في عولمة الثقافة تجرد من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعاً، تحرر من التعصب لإيديولوجيا معينة والاتجاه نحو الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أي تعصب وتشنج، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة عن التحيز المسبق لأمة أو دين أو إيديولوجيا يعينها، وتبني عقلانية العلم وحياد الثقافة⁽²³⁾، كما أن العولمة الثقافية لم تقض على الخصوصية بل ساهمت إلى

إذ كانت العولمة تدعو في ظاهرها إلى توحيد الأفكار والقيم وأنماط السلوك على مستوى ثقافات العالم ومجتمعاته كخطوة أساسية لإقرار الفهم المتبادل وتحقيق السلام العالمي، إلا أنها تخفي وراءها إمكان تجريد الشعوب من مقوماتها الثقافية المتميزة والمتفردة، كما تتضمن تعريضها وتعريض ثقافتها لتأثير ثقافة عالمية واحدة تتولى صياغتها وتشكيلها القوى الأكثر تقدماً والأشد قدرة على نشر أفكارها، بما تملك من تقدم في تكنولوجيا الاتصال والإعلام، الأمر الذي يسلم في النهاية إلى هيمنة هذه الثقافة على بقية ثقافات العالم وتهميشها⁽¹⁹⁾

فالعولمة الثقافية تقوم على تسييد الثقافة الرأسمالية لتصبح الثقافة العليا، كما أنها ترسم حدوداً أخرى مختلفة عن الحدود الوطنية مستخدمة في ذلك شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة. هذه الحدود هي: "حدود الفضاء (السبرنيتي) والذي هو بحق وطن جديد لا ينتمي لا إلى الجغرافيا ولا إلى التاريخ، هو وطن بدون حدود، بدون ذاكرة، إنه وطن تبنيه شبكات الاتصال المعلوماتية الإلكترونية".⁽²⁰⁾

العولمة الثقافية في خدمة السيادة المركزية، والهيمنة الغربية (النظام العالمي الجديد بقيادة أمريكا)، وتوطيد معاني العولمة الاقتصادية والسياسية، ونقل هذا النموذج الثقافي العالمي إلى باقي الشعوب الأخرى. إنها تهدف إلى نزع الخصوصية الفردية ومحو الهوية الذاتية للمجتمعات، خاصة المجتمعات العربية الإسلامية، ذلك أن أنصار العولمة لا يعترفون بالهوية الشخصية، سواء هوية الفرد الواحد، أو المجتمع الواحد، أو الدولة الواحدة، أو الأمة الواحدة. تهدف العولمة إلى توحيد الثقافة العالمية، وصهرها في ثقافة واحدة، وإلغاء التعددية الثقافية وحق التنوع الثقافي.⁽²¹⁾

إنّ العولمة لا تكتفي بتسييد ثقافة ما، بل تنفي الثقافة من حيث المبدأ، وذلك لأنّ الثقافة التي يجري تسييدها تعبر عن عداً شديداً لأي صورة من صور التميز، إنّ

وللاشارة فقد ارتكز المناهضين لظاهرة العولمة على جملة من التحديات الثقافية التي تطرحها العولمة ومن بين المناهضين للعولمة الثقافية نشير هنا إلى أطروحة محمد عابد الجابري، وعبد الإله بلقزيز في كتاب ندوة "العرب والعولمة" وكذلك أطروحة الدكتور حسن حنفي الداعي إلى تكوين قطب ثنائي جديد كما يطرح أنور عبد الملك رؤيته إزاء هذه الظاهرة قائلا تعاملوا مع العولمة على سبيل السلب والنفي، بوصفها وكما يقول حرب استباحة للقيم وغزوا للثقافات واستلاب للهويات وتسلطا على الشعوب والمجتمعات (29)

مخاطر العولمة الثقافية:

الهيمنة الثقافية:

بالرغم من أن الهيمنة الثقافية مثلت سمة من سمات الإمبريالية إلا أن الهيمنة الثقافية بوصفها عملية تاريخية لم تأخذ موقعها جنبا إلى جنب مع الامبريالية الاقتصادية والسياسية إلا في عقد الستينات كموضوع أو مجال رئيسي للدراسة العلمية، حيث تركز الاهتمام على تأثير وسائل الإعلام والاتصال غربية المسيطرة على النشاطات المعرفية في العالم وذلك ما حدا باليونسكو إلى المطالبة " بنظام معلوماتي واتصالي جديد" استكمالا لدعوة الأمم المتحدة إلى " نظام اقتصادي عالمي جديد " وفي البداية يقول "تيلور" كانت هذه الدراسات تنتم بالطابع التبسيطي من خلال التقديرات المبالغ فيها لقوة الإمبريالية الثقافية. أما اليوم فقد بدأنا ندرك أن العملية أكثر تعقيدا من مجرد الخيار بين تفسير هذه العولمة إما على أنها قمع ثقافي، وإما قرية كونية حيث أكدت أن الجمهور ليس متلقيا سلبيًا للإعلام الخارجي، كما أنهم ليسوا مجبرين على مشاهدة برامج التلفزيون الأمريكي، غير أن النتائج لا تأتي مباشرة وواضحة المعالم دائما. (30)

جانب عوامل ومتغيرات أخرى إلى إحياء الانتماءات الأولية والتحتية لبعض القوى والجماعات في العديد من دول الجنوب، وخاصة في العالمين العربي والإسلامي فبعض الجماعات أصبحت أكثر خشية على هويتها وخصوصياتها الثقافية والحضارية تحت ضغط عملية العولمة الثقافية مما جعلها أكثر تشبثا بهوياتها الذاتية (24)

الموقف الثاني:

يذهب فريق آخر إلى أن عولمة الثقافة هي محاولة خلق مجتمع عالمي واحد ذي ثقافة واحدة ويتمثل الهدف الرئيسي للثقافة الجديدة في تهميش الثقافات التقليدية وأن تستبدل بثقافة ديناميكية عصرية تقوم على فلسفة لحياة علمانية مادية تتألف في معظمها من القيم الغربية المادية والفردية أو ثقافة استهلاكية (25)

العولمة الثقافية تعني أول ما تعني سلب سيطرة الدول على المجال الثقافي، بغية إحداث خلخلة في البنية الثقافية لتلك الدول مما يساعد بطبيعة الحال على نشر ثقافة العولمة، التي هي السلاح الآخر الذي أخذ تجار العولمة يستخدمونه لامتصاص ثروات الشعوب. (26)

يقول العالم الأمريكي المعروف ناعوم تشومسكي: "إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف، أي على العالم كله". (27)

فالعولمة الثقافية تقوم على تسييد الثقافة الرأسمالية لتصبح الثقافة العليا، كما أنها ترسم حدوداً أخرى مختلفة عن الحدود الوطنية مستخدمة في ذلك شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة. هذه الحدود هي: حدود الفضاء (السربريتي) والذي هو بحق وطن جديد لا ينتمي لا إلى الجغرافيا ولا إلى التاريخ، هو وطن بدون حدود، بدون ذاكرة، إنه وطن تبنيه شبكات الاتصال المعلوماتية الإلكترونية". (28)

-إثارة الفتن والخلافات المذهبية بين المسلمين، وإثارة النزعات الطائفية لإضعاف كيان هذه المجتمعات والسيطرة عليها.

-محاربة الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، في المجتمعات المسلمة والزعم بمعارضتها لحقوق الإنسان، وعدم صلاحيتها للإنسان المعاصر. (33)

فالعولمة تطمح إلى إذابة الفوارق بين الشعوب، إلغاء الخصوصيات الثقافية وتوحيد الأذواق والأعراف والرغبات لتحقيق مصالح اقتصادية للمستفيدين من تيار العولمة الجارف.

تسليع الثقافة:

يذهب بعض العلماء في تعريفهم للعولمة بالتأكيد على أن الثقافة بوصفها منتجا اجتماعيا قد أصبحت جزءا من العملية الاقتصادية التجارية الجديدة غيرها من السلع والمنتجات المادية إذ تحررت من القيود الجمركية وأصبحت قابلة للتداول على أوسع نطاق في السوق العالمية وتخضع لنفس الإجراءات والأحكام المفروضة على سواها من السلع المادية غير أن مجال المنافسة في تسويق هذه السلعة أصبح محدودا للغاية وغير متاح إلا للقوى الرئيسية المسيطرة على تكنولوجيا صناعة المعلومات وتشكيل العقول، الأمر الذي يشير إلى أن التبادل الثقافي العالمي الجاري حاليا هو تبادل غير متكافئ يتغذى من التفاوت في ميزان القوى الثقافية على الصعيد العالمي بين ثقافات مسلحة بالتكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية وبين ثقافات مجردة من أية حماية تكنولوجية أو تشريعية مما يحول دون خلق التفاعل المنتظر بين الثقافات والمجتمعات وهنا يبرز الوجه الحقيقي لما يسمى بثقافة العولمة التي تعني في جوهرها سوى سيطرة الثقافة الغربية (الأمريكية على وجه الخصوص التي يشار إليها بعبارة الأمركة(34)، وقد عبر عن خطورة هذا الأمر فوكنر وزير الخارجية الكندي السابق، بقوله "لئن كان الاحتكار أمرا سيئا في صناعة استهلاكية فإنه أسوأ إلى أقصى درجة في

إقصاء الدين وإبعاده عن التأثير في جوانب الحياة المختلفة:

لعل من أبرز التحدي الثقافي للعولمة موقفها السلبي من الدين وتهميش دوره في الحياة، وإقامة نظم المجتمع الإنساني بمعزل عن الدين وتوجيهاته الشاملة لكل جوانب الحياة، وقد مارس أعداء الإسلام هذه السياسة منذ أمد طويل تحت ما عرف بالغزو الفكري، وأعادوا التركيز على ذلك اليوم من خلال ما يسمى بالعولمة: فالعولمة نتاج شعوب علمانية أقامت معظم شئونها بعيدا عن مفاهيم أي دين، وبما أن العولمة تعمم معطيات ثقافية دنيوية ومادية بحتة دون أي اهتمام بمدى انسجام تلك المعطيات مع الإيمان بالة واليوم الآخر، فإنه يمكن القول: إن العولمة تنتفس في محيط علماني، وتنتشر الفكر العلماني، وتؤسس لأرضيات وخلفيات علمانية، وهذا يشكل تحديا من أكبر التحديات لأمة الإسلام (31)

ولما كان الدين الإسلامي هو قاعدة الثقافة والحضارة الإسلامية فقد اتجه هجوم العولمة على الدين ذلك لأن هناك تناقض بين معاني ومضامين العولمة والدين، فإذا كان الدين يسمو بالإنسان روحيا، فإن العولمة توسع مساحة الغرائز لدى الإنسان، حتى تهبط به إلى مادون ذلك، ربما حتى الدرك الأسفل(32) ومن أبرز الآثار السلبية للعولمة الثقافية في المجتمعات المسلمة فيما يتعلق بالجانب العقدي، مايمكن إيجازه في النقاط التالية:

-التشكيك في صحة العقيدة الإسلامية، وإثارة الشبهات حولها.

-تقيد النصارى في عقائدهم وعاداتهم التي تتناقض مع عقيدة الإسلام

-نشر الكفر والإلحاد في بلاد المسلمين، بمختلف الوسائل والأساليب.

-تشجيع النزعة المادية في الحياة، وإغفال القدرة على الإلهية في تصريف شؤون الكون.

تقديم الشخصية الناجحة، بالمقابل تبرز ثقافة العولمة متفرقة وراقية.

-بروز روابط وشبكات وآليات تعمل على إيجاد قيم تساعد على الانتقال إلى الثقافة العالمية والعبور بالفكر الثقافي إلى أبعد نقاط العالم، ذلك لإحداث نوع من التواجد الثقافي.

فأخطر النتائج المترتبة على العولمة، تلك المتصلة بمخاطر الاقتلاع الثقافي والخوف من فقدان الهوية لدى العديد من الشعوب والأمم، فلقد تمكنت وسائل العولمة من اختراق الحدود الثقافية انطلاقاً من مراكز صناعة وترويج الثقافة السائدة ذات الطابع الغربي المؤمرك، عبر آليات التأثير الإلكتروني، مستخدمة الصورة بدل الكلمة، لصالح اكتساح الفضاء الثقافي الذي يُغزي بقيم الغالب الثقافية ونظرياته على حساب قيم الشعوب المغلوبة، مهددا إياه بالانزواء والاحتفاء بالتاريخ والتراث، أو الذوبان في خضم الثقافة السائدة والضياح في تيارها الجارف.

وتستند العولمة في دعم نفوذها الثقافي على نظام إلا علامي متطور وأساليب اتصال تقنية متقدمة وعلى درجة عالية من الكفاءة والتعقيد والفاعلية وقوة التأثير، ولذا فوسائل الإعلام وأساليب الاتصال المتطورة تعد من أخطر أدوات الاختراق الثقافي التي تستخدمها العولمة في نشر نفوذها وسيطرتها على ثقافات الشعوب والأمم⁽³⁹⁾

ثقافة عالمية لسوق عالمي:

تستخدم الشركات المتعددة الجنسية لتوسيع السوق العالمي وعولمته، ولنجاح ثقافة السوق العالمي جندت وسائل قوية تعمل عبر العالم كله لتصريف الثقافة العالمية إنها وسائل الإعلام، التي تلعب دور الاقتصاد، بعد أن جعلت الثقافة عالماً واحداً⁽⁴⁰⁾ ويقول حكمة عبد الله البزاز: "العولمة رديف للأمركة، وإن تقنعت بأفئعة العلم والتكنولوجيا، ف نموذج الثقافة الأمريكي يتسلل عبر الشركات عابرة القارات

صناعة الثقافة، حيث لا يقتصر الأمر تثبيت الأسعار، وإنما تثبيت الأفكار أيضا " (35)

إذ أن من سلبيات العولمة الثقافية تحويل الثقافة نفسها ومؤسساتها إلى سلعة، وأمام إشاعة ثقافة العولمة ذات الطابع المؤمرك والمتجهة إلى إقصاء الثقافات الأخرى، من خلال قوتها المالية وقدرتها على الإنتاج والتوزيع، لا من خلال قيمتها الثقافية أو منافستها الثقافية.

الاختراق الثقافي:

إن حالات التبادل الثقافي غير المتكافئ أدت وتؤدي تدريجياً إلى فقدان الثقافة الأدنى لمقومات استمراريتها ومن ثم تفككها وانهايار مما يخلق إشكالية كبرى على صعيد الهوية، وعلى نمط الحياة الاجتماعية من جراء العولمة الثقافية أو ما يطلقون عليه الاختراق أو الغزو الثقافي⁽³⁶⁾، ويقول جون بيبير (Jean Pierre) أستاذ في الأنثروبولوجيا بجامعة باريس: "أن العولمة الثقافية تترجمها اختراق القيم وأساليب التطور الثقافي، وتغريب السلوكات وترسيخ الديمقراطية التي تغير البنى الاقتصادية والسوسيو-ثقافية، هذا التغريب الذي يقضي على الاختلافات الثقافية المحلية والخاصة ببعض البلدان، و سلعة العالم ستؤدي إلى سيادة قيم ومعايير العالم الغربي وبذلك تجانس ثقافي تدعمه وسائل الاتصال الجماهيرية التي تخاطب جماهير واسعة وغير متجانسة⁽³⁷⁾ ويمر الاختراق حسب محسن الخصري عبر ثلاث آليات⁽³⁸⁾:

-تخسر الدول النامية ثقافتها بفعل ضغط اختراق واجتياح التيار الثقافي العالمي التي تمثل مرحلة حيوية ودقيقة من استلاب الثقافات المختلفة وجعلها تخدم مصالح الثقافة العالمية الغربية.

-تعميم الانقسام والتفكك، والتشرذم الداخلي وإظهار الثقافة الوطنية في صورتها الضعيفة والعاجزة عن

"كوكاكولا" و"ماكدونالدز" عن عالمية هذه الثقافة الترويجية وتبرز الصلة المزعومة بين الرأسمالية والإعلان والمجانسة الثقافية⁽⁴³⁾، فالإشهار التلفزيوني يُعتبر من أكثر أجهزة الثقافة انتشارا وقوة وإقبالا عند الناس، لذلك ينظرون (المختصين) إليه بأنه عدسة الثقافة التي تسجل معالم العالم المختلف ويؤكد ذلك (جورج فريدمان) فيما يلي: "يعدّ التلفزيون ببرامجه وإشهاراته المتنوعة مدرسة شاملة يمكنها أن تقدّم الثقافة للجماهير، حيث يلقي فيها كلّ من المربي، وعالم الاجتماع، ورجل الاختراع شيئا من آرائه وتجاربته التي يعيشها في الحياة"⁽⁴⁴⁾، وقد ساهمت السلع الغربية المروج لها عبر الإعلانات في الانتشار السريع والفعال لأنماط القيم الغربية في الفن والملبس والمأكّل والتسلية، مما أدى إلى تشويه البنى التقليدية للآمم وتغريب الإنسان، وعزله عن قضايا الحقيقة، وتشكيكه في جميع قناعاته الوطنية والقومية والدينية، من أجل إخضاعه نهائيا للقوى المسيطرة الغربية. وقد ذهب كل من الألمانين "هانس بيترمارتن وهارالد شومان" صاحبا كتاب فخ العولمة إلى أن: "العولمة هي عملية الوصول بالبشرية إلى نمط واحد، في التغيير والأكل والملبس والعادات والتقاليد".⁽⁴⁵⁾

فكل هذا من أجل ضبط سلوك الدول والشعوب، وتهميش الثقافة القومية في دول الجنوب، وطمس سماتها، ثم إزاحتها بعد ذلك وتقديم الثقافة المعولمة التي هي ثقافة دول الشمال بديلا، بوصفها تقدم لفقراء الجنوب صورة زاهية لـ"فردوس" الشمال المتقدم، على الرغم من أن أبرز مظاهر مسلسلات العولمة المتوحشة تتمثل في التركيز على الجسد وتنشيط الغرائز وتحجيم النشاط العقلي، وتمجيد الفرد، وإشاعة السلبية، وهذا ما أدى إلى إشاعة ما يسمى بأدب الجنس وثقافة العنف التي من شأنها تنشئة أجيال كاملة تؤمن بالعنف كأسلوب للحياة وكظاهرة عادية وطبيعية.⁽⁴⁶⁾ وما يترتب على ذلك من انتشار الرذيلة والجريمة والعنف في المجتمعات الإسلامية، وقتل

إلى كل مكان في العالم، وينتشر بسرعة مذهلة لا لأنه بالضرورة أصلح النماذج ولكن كما ينتشر وباء في العالم. الأمركة هنا أمركة مظاهر الحياة كلها، سواء في الاقتصاد أو العلوم أو القيم والتقاليد وحتى الألعاب والفنون والأمراض والجوع".⁽⁴¹⁾

كما قد أصبحت الدراما التلفزيونية إحدى الوسائل التي تعتمد عليها العولمة الثقافية لبلوغ أهدافها، فإن الشركات عابرة القارات، اقتحمت ميادين الإنتاج الدرامي والتلفزيوني وصارت تضخ سلسلة من المسلسلات الدرامية المعولمة، مستفيدة من التسهيلات التي توفرها تقنية البث الفضائي، هذه الأعمال الدرامية مصنوعة بمواصفات خاصة، تهدف إلى تحقيق المتعة البصرية، وتحييد الوعي كخطوة أولى تمهيدا لاستمالاته في خطوة لاحقة، وهي تقوم على حكايات يتم نسجها بعناية في موضوعات شديدة الإثارة. ويحرص أصحابها على توظيف كل الخبرات والوسائل الفنية والتكنولوجية وكل ما يعمل على إقناع البصر ودغدغة الحواس، والتلاعب بالعواطف، وتغيبب الوعي في آن واحد

-الترويج لثقافة الاستهلاك:

في ظل آليات الهيمنة العالمية تحولت الثقافة الاستهلاكية إحدى مجالات تدويل النظام الرأسمالي، إلى آلية فاعلة لتشويه البنى التقليدية، وتغريب الإنسان وعزله عن قضايا وإدخال الضعف لديه والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والإيديولوجية والدينية، وذلك بهدف إخضاعه نهائيا للقوى والنخب المسيطرة على القرية الكونية، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائيا إلى واقع الإحباط، فيقبل بالخضوع لهذه القوى أو التصالح معها⁽⁴²⁾

إن يلعب التلفزيون دورا محوريا في إنتاج وإعادة ثقافة ترويجية تركز على استخدام الإعلان المعتمد على الصور المرئية من أجل خلق علامات تجارية أو سلع ذات قيمة مضافة، إذ تعبر عبارة ثقافة

يقابله قلق لما يحدث لثقافات الأمم المختلفة من وراء هذا التقدم التكنولوجي نفسه، مع أن هذه الثقافات مهددة هي أيضا بالانقراض، والخسارة في هذه الحالة لا تقل فداحة".

القضاء على الخصوصية الثقافية:

تسعى العولمة إلى نزع الخصوصية الشخصية للشعوب المسلمة (التي تتمثل في: الدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد والأخلاق)، بما تتطوي عليه من الترويج لقيم معينة لحضارة معينة هي الحضارة الغربية. (48) إنَّ أخطر ما في العولمة أنَّها تنشر أفكاراً وسلوكيات من شأنها تحطيم الولاء للقيم التراثية والدينية الأصلية، والولاء للوطن والأمة، وإحلال أفكار وولاءات جديدة محلها. (49)

فالثقافات الوافدة تشكل خطراً على الهوية العربية والإسلامية، وبخاصة في ظل ضعف التحصينات الداخلية، والانفتاح بلا وعي على العالم الغربي، وخصوصاً الجانب الإعلامي، إنها تستهدف القضاء النهائي على التراث الثقافي والمكون الحضاري للأمة العربية والإسلامية، بعد أن لم يبق في مواجهة الطغيان الغربي سوى الإسلام، وما يحمله من الضوابط والقواعد الأخلاقية.

التهوين من شأن اللغة العربية:

وإن كانت اللغة من أكثر الأنظمة الثقافية تمثيلاً للخصوصية الثقافية فقد تأثرت هذه الأخيرة بالعولمة حيث نلاحظ أن لغة الحياة اليومية تنتشر فيها كثير من المفردات الأجنبية، يضاف إلى ذلك انتشار تعلم اللغات الأجنبية في مختلف مراحل نظمنا التعليمية، وذلك اتساقاً مع متطلبات سوق العمل في عصر العولمة، مما يعني حصار اللغة العربية حاضراً ومستقبلاً (50)

إن المتأمل لواقع المجتمعات العربية المعاصرة يلاحظ بوضوح وجلاء أن اللغة العربية تواجه العديد من التحديات الضخمة من بل قوى العولمة المختلفة

أوقات الشباب بتضييعها في توافه الأمور وبما يعود عليه بالضرر البالغ في دينه وأخلاقه وسلوكه وحركته في الحياة، وتساهم في هذا الجانب شبكات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية وبرامج الإعلانات والدعايات للسلع الغربية وهي مصحوبة بالثقافة الجنسية الغربية التي تخدش الحياء والمروءة والكرامة الإنسانية ولقد أثبتت الدراسات الحديثة خطورة القنوات الفضائية - بما تبثه من أفلام ومسلسلات جنسية فاضحة - على النظام التعليمي والحياة الثقافية والعلاقات الاجتماعية ونمط الحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي. (47)

كما ساهمت الثقافة الاستهلاكية إلى تكريس العزلة الاجتماعية، بحيث أصبح كلن يعيش لنفسه في حين يتبادلون التأثير من خلال رموز الاستهلاك، ويتم ذلك عبر أمركة التلفزيون في كل بلاد العالم لخلق عقلية وسيكولوجية ثقافة الاستهلاك وسيطرة القيم المادية للحياة، مما يؤدي إلى تفريغ العالم من المعنى، على حد تعبير المفكر الفرنسي المسلم "روجيه جارودي" في أحد مؤلفاته.

-الاضمحلال الثقافي:

وكان من تجليات العولمة وسلبياتها القضاء على الخصوصية الثقافية والأخلاقية والدينية حيث رفعت شعار توحيد القيم والتصورات والرؤى والغايات والأهداف، وهي بذلك تختزل العالم إلى مفهوم، وتتخطى حقيقته باعتباره تشكيلاً متنوعاً من القوى والإرادات والانتماء والثقافات والتطلعات. وإن توحيداً لا يُقر بالتنوع سيؤدي إلى توتر يفجر نزعات التعصب المغلقة، وعودة إلى إحياء الخصوصيات الضيقة التي تتغذى من مرجعيات عرقية ودينية مغلقة، مما يقود إلى الارتواء في سجن الهويات الثابتة المغلقة ولذلك يقول "جلال أمين" في كتابه عن العولمة "ومن الغريب أن القلق المتزايد، داخل المجتمعات المتقدمة اقتصادياً من التهديد الذي تتعرض له بعض أنواع الحيوانات والطيور التي يهددها التقدم التكنولوجي بالانقراض، لا

-تحصين الذات بالتربية الإسلامية الصحيحة والسليمة للفرد والأسرة، والطفل بالخصوص لأنه رجل المستقبل والحامل لبذور القوة والهزيمة بحسب التنشئة التي يتلقاها في وسطه.

-بناء استراتيجية ثقافية إسلامية قوية وراشدة وفعالة تقدم الإسلام للبشرية على أنه البديل والخلاص الوحيد من محن العولمة المادية، وتوضيح حقيقة الأنموذج الحضاري الإسلامي.

3-وضع قاعدة لإعلام إسلامي يعنى بتقديم الصورة الحقيقية للإسلام باعتباره هداية للبشرية وكشف عورات الحضارة الغربية المادية وبيان نواقصها ومخاطرها على الجنس البشري. هذا بالإضافة إلى التوحد والإتحاد والتحالف والتضامن بين الدول النامية، والتي سوف تكون بالضرورة قوة تخفف من مواجهة السيطرة الأحادية القطبية. وهذه من طبيعة الأمور ومن منطق التاريخ، فلا يوجد حضارة قد استمرت تسيطر وحدها على العالم كله وخاصة إذا كانت تتسم بالعنف والقوة والاحتلال⁽⁵³⁾

-مادام من غير الممكن للعرب في حدود تطورهم العلمي والتقني الراهن التأثير على الطابع التقني للعولمة، أي الدخول فيها من زاوية المشاركة الفعالة في ثورة المعلومات والاتصالات، فلا يمكن لهم الاستفادة الفعلية منها إلا إذا نجحوا في توفير شروط تسمح بتفتح إمكاناتها لديهم وبلورة إستراتيجية تتيح لهم السيطرة على بعض عناصرها أو على عناصر أساسية فيها.⁽⁵⁴⁾

-إن الواقع العالمي المعاصر والمعلوم يفرض على الدول العربية والأمة الإسلامية أن تبذل أقصى ما لديها من جهد للمحافظة على هويتها الحضارية والثقافية، وإلا تعرضت للفناء والموت، وذلك لأن الأمم لا تقنى عن طريق الموت البيولوجي، وإنما عن طريق تحللها ثقافيا وتلاشي شخصيتها حضاريا واندماج أبنائها في ثقافات الأمم الأخرى وفي انتشار ثقافة

المتتمثلة في المصالح المادية الناجمة عن الاتصال بالأجنبي، والتأثير الإعلامي القائم على الصخب والضجيج والتبشير باللغة الإنجليزية على أنها اللغة العالمية، والواقع أن الإدعاء بأن اللغة الإنجليزية لغة عالمية إدعاء ليس لها نصيب من الصحة عندما يوضع على محك البحث العلمي، حيث أثبت (صامويل هنجتون) في كتابه (صدام الحضارات) أن القول بعالمية اللغة الإنجليزية ما هو إلا وهم كبير. إذ يقول محمود الناقه: "إن هيمنة اللغات الأجنبية يجعل أبنائنا لا يتقنون فيها، وينظرون إليها نظرة دونية، ومن ثم ينظرون إلى ثقافتنا نظرة دونية، ومن هنا تنهار فيهم مقومات الشخصية العربية"⁽⁵¹⁾

ولذلك فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه اللغة العربية في عصرنا الحاضر ناتج عن الهزيمة النفسية التي تعاني منها الشعوب العربية وسقوطها المبالغ فيه بأهمية اللغة الأجنبية الناتج عن الانبهار بكل ما هو أجنبي والظن الزائف بأن التقدم والتنمية لا تتم إلا عن طريق إتقان اللغة الانجليزية واستخدامها بين أفراد المجتمع العربي في كل مجالات الحياة، باعتبارها لغة العلم والمعرفة والحضارة والتقدم والازدهار. وقد أخذ هذا التحدي مظاهر ومجالات عديدة بفعل ضغط العولمة وتشجيعها لاستخدام اللغة الإنجليزية في كافة مجالات الحياة في المجتمعات العربية.⁽⁵²⁾

خطوات لمواجهة مخاطر العولمة الثقافية:

إن طريق الخلاص من مخاطر العولمة الثقافية يبدو سهلا وواضحا من خلال التشبث بالإسلام عقيدة وشريعة وتحكيمه في النظر إلى الظواهر العالمية المستجدة، وتفسيرها لردّها إلى حجمها الحقيقي في إطار المنظومة الإسلامية الصحيحة التي تتسم بالشمولية والواقعية والعالمية والخيرية. غير أن تصريف هذا الموقف يتطلب التعبئة الشاملة للمجتمع للتصدي لمخاطر العولمة المحتملة والأكيدة، ونجمل عناصر هذه التعبئة في الخطوات العملية التالية:

(2) Dictionary of wordorigin: Liban: library Beirut, 1985, p11

(3) New Webster: dictionary of English language, 1988, P619

(4) مجموعة باحثين: العرب والعولمة بحوث ومناقشات، الندوة الفكرية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 22

(5) إسماعيل صبري عبد الله: الكونية الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الأمبريالية، مجلة الطريق، أوت 1997، ص 46

(6) محمد عبد الشفيق عيسى: رؤية إلى المستقبل العربي من التحديث إلى استئناف التطور الحضاري، كتاب العولمة والتحول المجتمعية في الوطن العربي، تحرير عبد الباسط عبد المعطي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999، ص 180-181

(7) السيد ياسين: في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، بيروت، ص 6

(8) صابر حارص: إيديولوجية الصحافة العربية والنظام العالمي الجديد، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2006، ص 65

(9) صادق جلال العظم: مامي العولمة، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1996، ص 04

(10) إسماعيل، عبد سعيد عبد: العولمة والعالم الإسلامي. أرقام وحقائق، ط 1، دار الأندلس، 2001م، ص 45

(11) محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية-عشر- أطروحات، دار المستقبل العربي، بيروت، العدد 228، 1998، ص 37.

عبد الباسط عبد المعطي: العولمة والتحول المجتمعية في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي 1999، ص 32 (12)

(13) جلال أمين: العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد 228، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري، 1998، ص 23

(14) العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، ع 228 فيفري 1998، ص 19

(15) عمر عبد الكريم: مفهوم العولمة [http:// 4shared. com](http://4shared.com)

(16) لويس دولو: الثقافة الفردية، ثقافة الجمهور، ترجمة عادل

العولمة نحتاج لثقافة مضادة قوية تجعلنا نتمسك بقيمتنا الإنسانية والإسلامية مع الأخذ بكل أساليب التقدم والنهضة والتنمية والعلم. فالتموقع الثقافي ورفض التفاعل مع الثقافات الأخرى يمثل إستراتيجية محكومة بالفشل فليست الخصوصيات الثقافية هي بدورها ثابتة بل تخضع للتطور العام، وبالتالي يجب التميز بين الخصوصيات الموروثة من الماضي وبين الخصوصيات الناتجة باستمرار والمتجددة في ظل التطور العام، ولئن كان الحفاظ على الموروث التاريخي مستحيلا، إنما لا يعني ذلك أن التطور العام ينتج تجانسا متزايدا على مختلف مستويات الواقع الاجتماعي. بل ينتج باستمرار اختلافات جديدة تتبع عن تفاعل إستراتيجيات الفاعلين أي (خصوصيات) جديدة لا يمكن تصورها إلا وجهنا نظرنا نحو المستقبل وليس في اتجاه الماضي.

وفي الأخير يمكن القول بأن الأخذ بتقنيات العولمة أمر ضروري للدفاع عن البقاء وضمان النجاة الاقتصادية والثقافية، لكن الاستفادة الفعلية من هذه التقنية غير ممكنة من دون أن تقف وراءها إستراتيجية ذاتية تحد من استخداماتها من قبل القوى الكبرى لأهداف الهيمنة.

ومادام من غير الممكن للعرب في حدود تطورهم العلمي والتقني الراهن التأثير على الطابع التقني للعولمة أي الدخول فيها من زاوية المشاركة الفعالة في الثورة المعلومات والاتصالات فلا يمكن لهم الاستفادة الفعلية منها إلا إذا نجحوا في توفير شروط تسمح بتفتح إمكاناتها لديهم وبلورة إستراتيجية تتيح لهم السيطرة على بعض عناصرها أو على عناصر أساسية فيها.

الهوامش

(1) بركات محمد مراد: ظامرة العولمة بين رفض العرب والمسلمين والترويج الغربي، ص 121 نسخة إلكترونية متاح على الرابط

WWW. Kotobarabia. com

- العوا، بيروت منشورات عويدات، 1982، ص 87
- (29) تركي على الربيعو: ما العولمة؟ مجلة الكلمة، العدد 26، بيروت، 2000، ص 135
- (30) صلاح ساهر: عن العولمة... التاريخ والبنية والمستقبل، ط 1، مصر: المكتبة الأكاديمية، 2005، ص 61
- (31) بكار عبد الكبير: العولمة، الأردن: دار الإعلام، ص 51
- (32) على ليلية: تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف، ط 2، المكتبة المصرية، 2006، ص 67
- (33) صالح بن سليمان بن صالح العمرو: تحديات العولمة الثقافية، ط 1، الأردن: مركز ديونو لتعليم التفكير، 2013، ص 22-23
- (34) عواطف عبد الرحمن: الإعلام والعولمة البديلة، ط 1، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2006)، ص 16
- (35) عمرو عبد الكريم: العولمة: عالم ثالث على أبواب قرن جديد، المنار الجديد، ص 44
- (36) أحمد مجدي حجازي: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، رؤية نقدية من العالم الثالث، عالم الفكر، العدد 6، أكتوبر / ديسمبر 1999، ص 137
- (37) Jean Pierre Waarnier: La mondialisation de la culture, 3em ed paris: edition la decouvert, 2004, p 7-8
- (38) محسن أحمد الخضير: مقدمة في إقتصاد وإدارة اللادولة، مجموعة النيل العربية، 2000، ص 26
- (39) أحمد مصطفى أبوزيد: التحدي الثقافي، رسالة الخليج، العدد 32، الرياض، ص 89
- (40) فريدريك جيمسون: ثقافات العولمة، ترجمة ليلي الجبالي، ط 1، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004، ص 289
- (41) البزاز عبد الله حكمة: العولمة والتربية، جريدة البيان - دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي - عدد الاثنين 25 ربيع الآخر 1422هـ - 16 يوليو 2001.
- (42) مسعود ظاهر: الثقافة العربية ومواجهة المتغيرات الدولية الراهنة، الفكر العربي المعاصر بيوت، 1993، ص 36
- (17) مالك بن نبي: تأملات - مشكلات الحضارة، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق - الطبعة الخامسة 199، ص 147
- (18) محمد عابد الجابري: العرب والعولمة مجموعة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، تحرير أسامة الخولي، بيوت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر، 1994، ص 297
- (19) محمد عبد الجابري: العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي في " العرب والعولمة " ندوة مركز دراسات الوحدة العربية تحرير أسامة الغزالي حرب ن بيروت، 1998، ص 198
- (20) قضايا في الفكر المعاصر: د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م، ص 147-148.
- (21) علي، أجبو: الثقافة العربية الإسلامية وتحديات العولمة، موقع التنظيم القضائي الجزائري، شبكة المعلومات الدولية (http://www.univbatna.dz/droit/culturearabemusulmane.htm).
- (22) أمين جلال: العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد 60، ص 100.
- (23) جلال أمين: العرب والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص 103
- (24) جلال أمين: العولمة والهوية الثقافية والمجتمع الحديث، المستقبل العربي، العدد 234 أغسطس، 1998
- (25) عمر جاه: أثر العولمة الثقافية من كتاب عالية الإسلام والعولمة، الأردن دار الفكر للنشر، 2005، ص 365
- (26) مرتضى، معاش: العولمة رؤى ومخاطر، مجلة النبأ، عدد 35، السنة الخامسة، 2000/1420م، ص 4.
- (27) هانس بيترمارتين وهارولد شومان: فنح العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 125.
- (28) محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 147-148.

(43) كريس باركر: مرجع سبق ذكره، ص 104

(44) إيناس محمد غزال، الإعلانات التلفزيونية وثقافة الطفل: دراسة سوسيولوجية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 237

(45) فخر العولمة: مصدر سابق، ص 55-58.

(46) ظاهر، مسعود: مبحث الثقافة العربية في مواجهة المتغيرات الدولية الرامنة، مجلة الفكر العربي المعاصر العدد 100-101 بيروت 1993م، الوطنية في عالم بلا هوية: مصدر سابق، ص 36.

(47) أمين، جلال العولمة: مصدر سابق، ص 126-128.

(48) برمان، غليون: رمانات العولمة، سلسلة مقالات نشرت في جريدة الاتحاد الظبانية عام 1991م، الإسلام في عصر- العولمة: مصدر سابق، ص 16، مجلة جسور (مجلة ثقافية جامعة): العدد (0) السنة الأولى، شباط/فبراير 2005م. العولمة والمستقبل: استراتيجية تفكير: سيار الجميل، عمان، الدار الأملية للنشر- والتوزيع، ط 1، 2000م، ص 97.

(49) أمين، جلال: العولمة والدولة، ضمن كتاب (العرب والعولمة) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير الخولي، أسامة أمين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1/1998) ص 156.

(50) عبد المحسن بن أحمد العصيمي: العولمة في عالم متغير، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2010، ص 73

(51) محمود كامل الناقة: تعليم اللغة العربية والتحديات الثقافية للعولمة التي تواجهها مناهجنا الدراسية، المؤتمر العشرون لجمعية المعلمين الكويتية، التحديات المعاصرة في الوطن العربي، الكويت، ماي، ص 54

(52) صالح بن سليمان بن صالح العمرو: مرجع سبق ذكره، ص 26-27

(53) عبد الرحمن محمد العيسوي: الإدارة في عصر- العولمة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص 31

(54) برمان غليون: ثقافة العولمة، من كتاب ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، سوريا: دار الفكر المعاصر، ص 29

LES MOTS ET L'ACTION

Socio-anthropologie d'une dissidence sociale



Abdelwaheb CHERNI

Institut Supérieur des Sciences Humaines
de Tunis

الملخص:

تواجه عملية تحليل المسار الذي فجّرت أحداث 2010/12/17 مشكلاً منهجياً هاماً. إنه مشكل الوضع العلمي والإبستمولوجي لظواهر جديدة ما انفكت تثير الجدل والمطارحات. فالانغلاق في مفاهيم ومقولات من قبيل "ثورة" "انتفاضة" "تمرد" يعمّق الانخراط في الأوهام الإيديولوجية ويحول دون التحقيق في دور العوامل الكامنة وراء قلق اجتماعي كلّ يحدّد في أصل حدوث المفاجئ. كذلك إنّ السرد العفويّ للوقائع قد يسقط التحليل في نزعة تبسيطية مجردة من التساؤل الإشكالي. ضدّ العفوية إذن وضدّ الاغتراب النظري نعالج هذا المسار بعبارة "طفح الكيل" - ras-le-bol، وهو ما يؤهلنا لدراسة الوقائع الفردية والجماعية والأفعال والكلمات وفق منطق يقوم على الملاءمة وموازين القوى.

الكلمات المفتاحية : طفح الكيل - انشقاق - فاعلون - نزاعات - زعامة - نظام سياسي

Abstract

L'analyse de la situation déclenchée par les événements du 17/12 en Tunisie pose un problème méthodologique de taille. C'est le problème du statut scientifique de ce processus qui ne cesse de susciter polémiques et controverses. Se limiter à voir ce qui s'est passé en termes de « révolte », « soulèvement » ou « révolution », c'est adhérer à l'illusion idéologique et s'empêcher de voir les logiques sous-jacentes à ce malaise social total qui fut à l'origine de l'imprévu. Mais relater spontanément les faits, cela risque aussi de verser dans un simplisme journalistique dénué de tout fondement problématique. Contre cela et contre la torpeur paradigmatique, nous posons le problème en termes de ras-le-bol social, position qui nous permet de situer les actes individuels et collectifs,

les faits et les mots dans une logique d'adéquation, de pertinence et de rapports de forces.

Les mots clés : dissidence, hérésie, acteurs, conflits, individu incertain, précarité.

« La décomposition des cadres sociaux fait triompher l'individu, désocialisé mais capable de combattre aussi bien l'ordre social dominant que les forces de la mort ». *Alain Touraine*⁽¹⁾

« Comme Tocqueville, Marx a été frappé par le contraste entre les émeutes de 1848, où les masses ouvrières de Paris ont combattu seules et sans chefs pendant plusieurs jours, et les troubles de 1949 où, une année après, les chefs parlementaires de la Montagne ont tenté vainement de déclencher des émeutes et n'ont plus été suivis par leurs troupes » *Raymond Aron*⁽²⁾

Introduction

Comme tous les faits sociaux, les événements du 17/12, en Tunisie sont porteurs d'énigmes, pour cela, ils sont souvent sujets à des interprétations allusives, si non obscures. Généralement, des faits de ce type ne livrent leur secret que très tardivement, dans la mesure où l'on ne les juge pas à partir du seul fait qui leur donne forme. Pour rendre raison de ces événements, il convient de tenir compte aussi de leurs aboutissements, de leurs résistances aux tentatives de récupérations et de détournements de leur déroulement. Il n'y a pas de faits purs, notamment en sciences sociales et, les choses n'évoluent pas dans une ligne directe. Certains mouvements se dépassent, se dédoublent bifurquent et prennent une autre allure (les événements du 17/12 ont commencé sociaux, mais au fil des jours ils se sont transformés en un mouvement de changement politique). Pour cela, l'interrogation seulement sur les fondements sociaux n'épuise pas le sujet. Il s'agit de la transformer en un questionnement problématique

qui traite par exemple des mécanismes d'articulation par lesquels ces faits ont pris de l'ampleur pour revêtir l'aspect d'un processus.

Ce qui semble inopiné dans la marche des événements et les conduites collectives n'est en fait que le produit d'une logique immanente d'articulation entre les choses. Vu de l'extérieur, les aspects en mouvement semblent compartimentés dans des univers isolés, sans liens et sans effets les uns sur les autres. Or, tout dans ce processus renvoie surtout à cette interférence par laquelle les compartiments fusent s'effacent et s'homogénéisent. Cet article vise donc à dévoiler l'accord ou la cohérence de ce qui semble désuni et incohérent. Nous portons ainsi un intérêt particulier aux effets des rapports de forces sociales et symboliques sur l'orientation des événements : langage, forces et positions sociales, structures politiques ont tous fonctionné dans une logique de nécessité et d'adéquation objectives.

A la lumière de cela, nous procédons à l'analyse de ce processus en tant que ras-le-bol social. Quid alors des fondements latents et des auteurs de ce ras-le-bol ? Quelle était la part des mots dans la construction des faits, et, qu'en est-il du rôle des nouveaux rapports de forces, entre les locuteurs, dans l'invention et la légitimation de ces mots comme instruments de changement ?

I-Les Traces d'une dissidence : précis méthodologiques

Révolte, révolution, soulèvement, les notions décrivant la grogne populaire déclenchée suite à l'immolation de Mohammed Bouazizi, marchand ambulant à Sidi bouzid le 17 décembre 2010 abondent, mais ne disent le plus souvent, rien sur le fond.

D'ailleurs, la polémique déclenchée entre les tenants de la thèse de révolution et ceux qui soutiennent la thèse de révolte ou « intifada », ne

cesse de peser sur les débats animés sur les médias par les plateaux, les émissions radiophoniques et les rubriques politiques des journaux⁽³⁾. Comment les événements ont-ils éclaté et comment ont-ils dégénéré, en l'espace de quelques jours, en un cataclysme total? Et quelle charge politique, ce cataclysme a-t-il porté? C'est bien là le hic. Les digressions spontanées rompent l'unité du sujet, alors que la charge qui incombe au sociologue consiste à construire cette unité et à situer les événements dans une cohérence théorique ou comme le dit Jean-Claude Passeron dans une « langue protocolaire de description et d'interprétation »⁽⁴⁾. Bien évidemment, cela pose un problème de démarche méthodologique et de paradigme d'analyse, d'autant plus qu'on est en présence d'un processus complexe où structures sociales et Histoires minuscules comptent très pertinemment dans l'appréhension des événements : si les structures et les circonstances ont suscité les protestations, il revient aussi aux trajectoires individuelles et aux statuts d'individus fragiles d'avoir allumé l'étincelle des débuts.

Se complaire, donc, dans des dénominations idéologiques comme « révolution de la dignité » ou « révolution du jasmin », cela ne permet pas de rendre compte des logiques latentes d'un éclatement de cette ampleur. La logique du social ne se livre pas facilement et, déjà, Tocqueville et Marx ont été frappés, au dix-neuvième siècle, affirme Raymond Aron par le contraste entre les émeutes de 1848 animées par les ouvriers de Paris, seuls et sans chefs pendant plusieurs jours, et les troubles de 1849, lorsque les tentatives des chefs parlementaires de la Montagne de déclencher des émeutes n'ont pas été suivies et les appels au soulèvement sont restés sans échos⁽⁵⁾. Pareillement, ce qui frappe dans le processus

tunisien, ce sont surtout ses paradoxes. L'irruption des manifestants dans les rues, le tournant politique des contestations sociales qui ont fait tâche d'huile, gagnant de proche en proche, pour sortir des frontières du local et revêtir l'aspect d'un fait sociétal, semblent aussi irréductibles à des notions toutes faites, voire même figées. En revanche, dévoiler les mobiles profonds de ces événements, de leur propagation et de la mobilisation populaire qu'ils ont suscitée, cela situe le sociologue dans une posture d'interrogation et de questionnement heuristique et permet à la sociologie de se renouveler et de renouveler ses outils, ses concepts et ses démarches. On a affaire à un événement incontournable !

Ce qui s'est passé est inhabituel, il ne relève ni de l'ordre des mouvements de classes tels que décrits par les théories classiques du XIXe et du XXe siècle ni de celui des mouvements sociaux et des nouveaux mouvements sociaux étudiés par Alain Touraine⁽⁶⁾. D'ailleurs, ce sociologue qui s'est consacré à l'analyse des mouvements sociaux depuis les années cinquante et soixante parle aujourd'hui surtout de mouvements démocratiques qui posent la question du changement des systèmes politiques plutôt que de mouvements sociaux, au sens classique du terme. Pour cela, il n'est pas si aisé de trouver les outils théoriques susceptibles d'expliquer ce qui s'est passé. La scène sociale et politique ne cesse de surprendre, et voilà, les nouvelles formes de contestation interviennent pour mettre fin à une sorte de torpeur paradigmatique qui marque la réflexion sociologique et illusionnent les débats qui traitent des nouvelles dynamiques sociales. S'il a été donné aux sciences historiques de rester éternellement jeunes, comme le dit Weber, du fait du flux éternellement mouvant de la culture qui

alimente sans cesse en nouvelles problématiques⁽⁷⁾, le triste privilège de la sociologie affirme Pierre Bourdieu est d'être sans cesse confrontée à la question de sa scientificité⁽⁸⁾. « Sans cesse interrogé, ajoute Bourdieu, le sociologue s'interroge et interroge sans cesse »⁽⁹⁾. Spectaculaire et frappant, le mouvement qui a déstabilisé les pouvoirs, en Tunisie et dans certains pays arabes, comme l'Égypte, est entrain de se propager pour gagner d'autres terrains lointains et en dehors du monde arabe, comme le Brésil, la Turquie, l'Espagne et les États-Unis⁽¹⁰⁾.

Ainsi, en Turquie les protestations déclenchées contre la destruction du parc Gezi ont dégénéré en un mouvement politique contre le premier ministre Recep Tayyip Erdogan⁽¹¹⁾. Quant au Brésil, le Movimento Passe Livre (Mouvement du libre passage) en 2003 à Salvador de Bahia, lancé en réaction à l'annonce de la hausse des prix des transport dans la ville de Sao Paulo fut aussi à l'origine d'une nouvelle vague de protestation, tout comme le mouvement contre l'éradication des favelas et l'exclusion des pauvres des grandes villes, monté à l'occasion de la tenue de la coupe du monde de football de 2014 et les préparatifs des jeux olympiques de 2016⁽¹²⁾. Tout a changé dans le monde de l'action sociale, les mobilisations, les enjeux, l'initiative et les aboutissements révèlent d'autres mobiles, d'autres trajectoires et d'autres processus.

A l'instar de la place Tahrir, en Égypte, la place Taksim est devenue un emblème, voire un repère de protestation contre le pouvoir, en Turquie. Partout dans le monde, en Tunisie, en Égypte, au Brésil, en Turquie et même aux États-Unis, avec le mouvement Occupy et en Espagne avec le mouvement des Indignés, le propre de ces mouvements c'est qu'ils ne sont liés à aucun

syndicat ou parti politique⁽¹³⁾. Et même si ces mouvements des pays arabes furent récupérés par des acteurs politiques ou par les structures syndicales, fait flagrant que l'on constate notamment, en Tunisie et en Égypte, ce n'est pas le cas pour les autres où l'engagement dans la contestation s'est développée plutôt, contre la vie politique et avec une sorte de désaffection pour l'activité partisane. D'ailleurs, palinodie, volte-face, on va voir la même désaffection frapper, ultérieurement, lors de la tenue des élections de la Constituante en 2011 et les législatives de 2014, la conduite politique des jeunes. La force considérée pourtant comme le fer de lance de la dissidence, fin 2010, a boudé les urnes. Mais, attention ! Les gens déçus de l'activisme politique⁽¹⁴⁾ dans les sociétés industrielles sont gagnés, aujourd'hui, par l'action des associations et les mobilisations collectives. L'heure, dans ces sociétés est pour une autre forme d'action où les choses ne se décident pas dans les locaux des centrales syndicales ou dans les locaux des partis politiques. Tout semble se jouer sur le tas et par l'initiative d'acteurs libres et affranchis des contraintes des structures partisans, d'où, d'ailleurs, l'importance des notions de « société civiles » et de « démocratie participative ».

La situation n'est pas très différente en Tunisie. Ici, acéphale et sans structures politiques dirigeantes, le cataclysme tunisien ne livre pas facilement ses secrets : les événements furent brefs, brusques et radicalement subversifs. ET pour les saisir et les interpréter, le sociologue ne dispose que de quelques traces laissées ici et là par le passage tempétueux d'émeutiers déchaînés, en transe, contre le pouvoir. Sur la scène publique, cet exutoire politique, par où se sont épanchés colère et refoulés, façades, pavés et murs ont tous

servis de papier de soulagement, sur lequel les manifestants ont communiqué avec abandon. L'espace public conquis, il fut transformé en une tribune de la dissidence.

Déclenché à la lisière du politique, ce mouvement s'est servi des de ces espaces pour s'adresser aux gens et les mobiliser contre le pouvoir en place. C'est une autre façon d'agir : le ras-le-bol hérétique ou dissident n'avait pas besoin de structures reconnues pour s'exprimer ; il devait plutôt inventer et le discours et la tribune, d'où cette adéquation parfaite entre les mots et la situation, le cas des constructions de « dégage », « le peuple réclame » par exemple, expressions retentissantes de ce ras-le-bol, formulées sur le tas, voire sans calcul politique, par des foules en transe, est frappant. La situation effervescente a autorisé les mots ; mais les mots ont exprimé, en retour, la situation et l'état d'effervescence. Comme tant d'autres instruments d'action (commissions des quartiers, commissions d'informations et de correspondance), les mots furent également une forme de construction de la nouvelle situation.

Ainsi, développer une sociologie des traces de ce mouvements, en partant, faute de tracts, de manifestes et de témoignages, des signes marqués sur les murs des rues, des bâtiments et des places publiques pourrait servir d'instrument méthodologique, pratique et empirique d'identification des auteurs de ce mouvement et de leurs revendications, et, permettrait de saisir l'orientation politique des événements et leur évolution progressives.

Les manifestants n'ont pas dessiné seulement des graffitis que l'on voit gravés ici et là ; ils ont inscrit aussi des mots d'ordre, des slogans politiques qui résument des revendications et des

enjeux. Parallèlement à l'action sur les murs de face book, twitter et autres réseaux sociaux, une autre action a été menée sur les murs, les devantures des magasins et sur les pavés des voies publiques. Ce fut comme un pavé dans la mare. Formules simples, brèves, expressives et exposées à la vue de tous ces signes, étaient d'un effet mobilisateur sans égal sur les conduites collectives rétives et les réactions des groupes hésitants, longtemps subjugués et réduits à la soumission complète. C'était l'acte par lequel les gens ont rompu l'accord tacite entre pouvoir et dominés, accord monté par un travail idéologique incessant et un exercice de main mise totale sur la société.

On ne prétend, pour autant pas, dans cette analyse, à une sémiologie, au sens strict du terme, des « textes » inscrits sur les murs et les places publiques. Mais notre approche se servirait, tout de même de certains éléments sémiologiques non moins indicatifs (mots, chiffres, symboles, couleurs et autres expressions) et qui pourraient renvoyer, en tant que symboles significatifs à d'autres éléments structurels profonds, comme l'imaginaire politique, la mémoire collective et l'organisation sociale. Ainsi, moins un objet délimité ou découpé au sens réaliste ou substantialiste, on étudie ce cataclysme, dit dans plusieurs usages, « révolution » ou « révolte », à partir de ses traces ou plutôt comme un système de trace d'un mouvement de protestation sans précédent. Traces ou symboles plutôt que substance, notre objet renvoie surtout au déroulement de ce mouvement. Il ne s'agit pas, à première vue, d'un fait de groupes, bien déterminés, mais plutôt de tendances générales de protestation contre l'ordre établi, tendances où ont pris part des fractions issues de milieux sociaux divers (étudiants, jeunes sans emplois, pauvres,

exclus, des groupes précaires, syndicalistes et intellectuels, etc.).

Alors, contre tout substantialisme, ⁽¹⁵⁾ nous construisons l'objet de cette étude à partir des vestiges ou supports symboliques de ce mouvement. Certes, certaines revendications brandis lors des manifestations témoignent de l'orientation sociale des protestations, comme, « le travail, c'est un mérite » (achoglisthihcac), mais il ne faut pas perdre de vue que ces revendications sont aussi l'objet d'une action solidaire animée par des syndicalistes ou des partis politiques. D'ailleurs, les assemblés réunissant jeunes sans emplois, groupes précarisés et étudiants en colère étaient pour la plupart un fait de structures syndicales nationales ou régionales. Une sorte de paternalisme syndical ! Delà, de toute façon, la difficulté d'indiquer les forces réelles qui ont animé des protestations et delà aussi l'importance de s'attarder sur les traces sur les traces gravées sur les murs, censées révéler les structures sous-jacentes au malaise social. Les auteurs de la dissidence apparaissent brusquement pour inonder pour des moments brefs ou longs les rues, puis ils s'éclipsent. Mais avant de disparaître, ils laissent leurs empruntes : signes, dessins, slogans, symboles fonctionnant comme des codes ou des identifiants qui parlent de ces acteurs. Ces traces expriment le plus souvent un état de tension politique et sociale ; ils agissent par des référents qui renvoient à ce que les manifestants ressentent et ce à quoi ils aspirent. On dirait un discours ! Mots et bribes de mots, phrases sémantiques ou asémantiques ⁽¹⁶⁾, poncifs et phrases toutes faites, ces catégories linguistiques revêtent toutes des sens pratiques pertinents et performatifs et s'adressent, comme s'ils étaient des énoncés complets, à des groupes bien déterminés comme

les jeunes et les diplômés sans emplois et les incitent à se rebiffer contre le pouvoir et à prendre part aux événements. Ces catégories désignent aussi un adversaire politique et un front d'action politique. Ce faisant, tout le processus social et politique est construit ou presque dit par ces expressions. C'est le degré pratique de communication et d'action ; le langage est l'un des aspects les plus retentissants de cet événement et la mémoire collective n'en retient pas moins. Et il n'est que de citer des catégories comme « dégage », « le peuple veut » qui ne cessent de se banaliser et de revêtir un statut de repère dans l'imaginaire politique. La « révolution » a bricolé son propre langage, en fonction de ses forces. En retour, le langage a construit la « révolution ». Les choses s'expliquent, donc, par une sorte de mouvement circulaire entre les deux faits sociaux. C'est là que réside toute la logique qui préside à ce processus.

A la lumière de cela nous trouvons que, les slogans scandés lors des manifestations sont le produit de l'adéquation entre la tendance sociale et politique qui a animé l'effervescence collective durant presque un mois et les constructions langagières puisées dans le langage quotidien, en fonction d'une certaine contrainte ou nécessité d'expression et de communication. En voici quelques cris des plus retentissants de ce ras-le-bol : « Chômeurs, participez à la révolution », « l'avocat et le chômeur, ensemble pour la révolution », « Emplois, liberté, dignité, citoyenneté », « Du pain et de l'eau mais, RCD non », « Citoyen rejoint nous contre la répression et l'humiliation », « Libertés ! libertés ! Non à la présidence à vie », « Ni mandat renouvelé, ni héritage du pouvoir, nous sommes avec toi Bouazizi ».

C'est là un des aspects de cette dissidence. Ainsi l'on a inventé, à la lisière du politique des formes originales de mobilisation. Sur le tas, les manifestants ont bricolé des constructions ad hoc de communication et de protestation, traînant derrière eux partis politiques et syndicalistes.

Bien sûr, les pancartes et les banderoles ne furent pas moins utiles, mais la durée courte des manifestations et le contrôle imposé par les organisateurs leur a donné une portée moindre. En revanche, outre la durée et l'exposition à la vue de tous, l'inscription sur les murs fut surtout un bricolage d'actes politiques, d'autant plus qu'elle émanait, dans la plupart des cas de groupes locaux et d'individus isolés, évoluant à la marge de l'espace politique reconnu.

Ainsi, quelque limitées que soient les traces murales, elles révèlent un état de déstabilisation, si non de renversement des positions des locuteurs dans des rapports inégaux de communication. D'un côté des manifestants, en effervescence et en position de force, de l'autre, des portes paroles du pouvoir fragilisés par la grogne populaire et tenus sur la défensive. Un tel renversement des positions de communication s'est exprimé également par l'émergence d'une autorité de légitimation d'un certain langage de dissidence, propre à ce mouvement. Les mots ne flottaient pas ; socialement structurés ils émanaient plutôt de groupes sociaux déterminés à imposer un nouvel ordre des choses⁽¹⁷⁾. C'est, du moins ce que certains cris laissent entendre⁽¹⁸⁾.

On ne traite pas ici des inscriptions murales comme des expressions spontanées, d'autant plus qu'elles sont imposées par une situation tendue, voire par un contexte social et politique fortement marquée par l'effet d'une logique de rapports de forces entre la dissidence sociale et le pouvoir. Ces

expressions ne se limitent, donc, pas à une logique interne et ne s'expliquent, non plus, seulement par les liens entre les groupes de mots, comme c'est le cas dans les analyses de F. de Saussure et N. Chomsky⁽¹⁹⁾. La portée sémantique et la charge symbolique des signes et des mots doivent leur pertinence plutôt aux conditions externes aux structures langagières. C'est en fonction d'un certain effet du contexte social et politique imposé par les protestations qu'il convient de traiter du sens des notions et de l'adéquation entre les expressions et la situation d'effervescence. Les changements des rapports de communication sont très significatifs, c'est une sorte d'écho des changements survenus au niveau des rapports de force politiques entre les locuteurs, en tant que forces en conflits. Le dit dépend, en général, de l'état des forces qui le prononcent. Car comme le souligne Pierre Bourdieu : « l'efficacité du discours hérétique réside non dans la magie d'une force immanente au langage, telle l'illocutionary force d'Austin, ou à la personne de son auteur, tel le charisme de Weber...mais dans la dialectique entre le langage autorisant et autorisé et les dispositions du groupe qui l'autorise et s'en autorise »⁽²⁰⁾. Pour le sociologue du pouvoir symbolique, un tel rapport trouve son accomplissement dans trois moments :

-Un moment « d'énonciation qui donne aux dispositions préverbaux préreflexives une existence objective dans des mots sensés et socialement et socialement sanctionnés ». ⁽²¹⁾ « L'énonciation, ajoute Bourdieu, nomme l'innommé et extériorise l'intériorisé »⁽²²⁾.

-Un moment de dramatisation susceptible « de discréditer les évidences et la doxa »⁽²³⁾.

-Un processus de transgression qui consiste à forcer les censures institutionnelles ou intériorisées qui interdisent le retour du refoulé⁽²⁴⁾.

Tout se passe comme s'il s'agissait d'un acte de procuration : ceux qui parlent sont socialement autorisés à parler. Mais qui les a autorisé et que font-ils en retour ? C'est là tout le sens de la représentation, selon Bourdieu. Il s'agit de voir cette « alchimie par laquelle, le représentant fait le groupe qui le fait », car, c'est là aussi que se « résout le mystère de la magie performative »⁽²⁵⁾. Ce disant, si l'on veut traiter de ce séisme social tunisien comme un événement de langage⁽²⁶⁾, il ne faut pas perdre de vue que l'acte de parler incarne dans ce cas une position et un état de groupes en transe. C'est donc, dans le face à face qui oppose des forces sociales réelles plutôt que dans les mots ou les constructions abstraites qu'il faut puiser les fondements et le sens de l'acte de parler ou de scander un slogan. Dire ou faire, un tel acte ne dépend pas de lui-même mais des contraintes des forces qui l'autorisent et de leurs dispositions à autoriser. Parler, un tel acte est le produit d'une rencontre de séries causales et indépendantes, affirme Pierre Bourdieu. D'un côté, des dispositions préparées par des habitus linguistiques qui disposent les gens à parler, en fonction de l'intérêt expressif, de l'autre des structures du marché linguistique qui interviennent comme un système de censures. La correspondance entre le dit et la situation, la performance du fait linguistique même seraient dans cette vision une sorte de façonnement social dont les fondements sont à chercher dans les liens entre les mots et les conditions de leur production. Contre l'erreur de la linguistique qui explique la performance à partir du seul fait de la compétence linguistique, Bourdieu propose de

voir la production et la circulation des biens linguistiques en tant que produits d'une dynamique qui réunit effets ou coercitions des marchés linguistiques et propensions des habitus. Il ne faut pas chercher dans la langue, ce qui est inscrit dans l'ordre social⁽²⁷⁾. Les mots n'agissent pas uniquement par leurs logiques internes, mais également par les groupes qui les forgent ou s'en servent dans des conditions bien déterminées.

Certes le mot « dégage » dans le contexte tunisien, forgé à la lisière de la vie politique a forcé les censures linguistiques du champ politique, pour s'imposer en tant que mot d'ordre, mais, en effet, ce mot doit son efficacité surtout aux groupes qui en ont fait usage et à un contexte de protestation qui lui a donné une pertinence particulière. Avant le déclenchement des événements du 17/12, la notion emblématique de ce soulèvement n'avait pas le statut politique qu'elle a revêtu, ultérieurement, à l'échelle de la Tunisie et à l'extérieur, dans les pays arabes et en particulier en Egypte, au Yémen et en Syrie, où la catégorie « irhal », version arabe de la notion de « dégage », a eu le même effet de mobilisation⁽²⁸⁾. La synonymie étroite ou approximative des deux mots nous renvoie à une sorte de synonymie des contextes politiques : partout dans le monde arabe, le ras-le bol est un phénomène suscité par l'autoritarisme politique, c'est le dénominateur commun de ces différents « printemps ». Et le propre du paradigme tunisien de « révolution » reste surtout une affaire de gestion et de contrôle des tensions suscitées par cet éclatement sociétal total. Le mot, usuel et courant, faisait partie du langage ordinaire propre à un usage, voire à un « dialecte » quotidien, mais avec le nouveau contexte, on va le voir revêtir un sens franchement « politique », dans la mesure où il va

servir d'instrument de dissidence ou d'hérésie politique de grande ampleur. En intervenant, de façon catégorique, dans les face à face, entre émeutiers et agents de pouvoir, dans un contexte de crise et de tensions marquées par un déficit flagrant en action politique, le mot a conquis l'espace politique pour s'y inscrire, comme un vocabulaire original dans le lexique de mobilisation contre l'ordre établi. Le mot politiquement extraordinaire ou hérétique intervient pour trancher dans un contexte extraordinaire aussi. C'est là que se résout tout le mystère de la performance de ce vocabulaire. En fait, la situation tendue a imposé le mot : le groupe qui détient l'efficacité performative du discours, connu et reconnu comme tel, l'a autorisé, pour l'exprimer en tant que force sociale ou autorité qui se propose comme fondatrice d'un nouvel accord social.

Seulement, il s'agit de voir comment cette notion s'est-elle répandue et comment a-t-elle pris de l'ampleur ; voilà un point très important dans l'analyse. Expression de ras-le-bol, cette nouvelle catégorie qui semble avoir comblé un déficit notionnel de mobilisation politique sans conteste, exprime surtout un sens pratique linguistique apte à exprimer, en fonction des circonstances, une position de protestation. C'est ce qui lui a adonné une réception facile parmi des manifestants venus des quatre coins du pays. Expressif, bref et facile à articuler, le mot semble avoir fonctionné comme un exutoire. Et, l'exutoire langagier ne fut pas moins politique. Les événements vont le prouver : le terme magique va servir surtout d'instrument de rassemblement et de cohérence politique. Canaliser les diversités des groupes et des revendications dans une tendance générale de changement ne fut pas facile. Delà l'importance du mot, importance qu'il doit surtout à son rôle

centralisateur, ce qui a permis d'orienter politiquement la grogne populaire et de la contrôler. Si, en général, l'énoncé linguistique (le message) porte les traces d'un contexte d'interaction ou de relation entre émetteur, récepteur, code ou référent⁽²⁹⁾, c'est le contexte social qui autorise l'énoncé. Les émeutiers n'ont pas cherché les mots de protestation dans un répertoire spécial ; ils les ont prononcés hic et nunc.

Si l'idéologie politique assurait dans les mobilisations classiques l'unité et l'efficacité de l'action des mouvements sociaux, les slogans et les mots bricolés sur le tas pour formuler les attitudes et les représentations des manifestants ont fonctionné dans ce ras-le-bol comme instruments d'encadrement et d'orientation de la dissidence sociale. Toujours est-il, conjuguée à d'autres notions et cris scandés par les animateurs de ce mouvement comme « emplois, liberté, dignité nationale », « plus jamais peur », les formules « dégage », « le peuple réclame... » ont donné aux protestations une charge nettement politique qui tendait, selon les termes de Pierre Bourdieu, à « dénoncer le contrat tacite d'adhésion à l'ordre établi »⁽³⁰⁾. Les émeutiers ont imposé une sorte de bipolarisation linguistique qui n'était en fait qu'un écho de la bipolarisation politique. Ainsi on a vu, d'une part des catégories critiques et subversives, en hausse, de l'autre, des catégories de conservation et de sauvegarde, en baisse, sinon incertaines et renonciatrices. Le conflit des mots et leur aspect performatif ont évolué en fonction de l'évolution des événements et des changements des attitudes des acteurs.

La détermination des manifestants, l'ampleur des protestations et l'adhésion progressive de plusieurs catégories sociales à ce nouveau

processus n'étaient pas sans effet sur les tons et les positions. D'ailleurs, si l'on procède par une analyse du discours, on constate que la courbe d'évolution de la position de la classe au pouvoir a commencé sûre et imperturbable, animée par des notions fermes et énergiques du genre « un acte isolé » « il faut les affronter fermement », mais au fil des jours, la position a changé et le registre conflictuel dans lequel les agents du pouvoir ont exprimé leur politique a fait place à un autre registre chancelant, régressif, et animé par des notions de position flageolante, voire fragile, embrassant parfois un ton populiste et atténué avec un simulacre de compréhension et de concession, se servant de constructions anachroniques, de type « Je vous ai compris ». Bref, un ton de communication à la baisse. On a tout essayé, dialecte tunisien, improvisation des déclarations, promesses, mais « Aléa jacta est », de l'autre côté, c'était le point de non-retour.

Par opposition à cela, la courbe d'évolution de la position des protestataires révèle plutôt un ton à la hausse : un changement dans le sens contraire. Ainsi, les cris de protestations qui ont commencé défensifs, réservés, voire craintifs et timorés, ont embrassé, peu à peu un autre ton, annonçant franchement une attitude offensive où l'on a vu, des cris, comme « RCD dégage ! » se succéder aux slogans des débuts, comme « Bouzid libre, bourreau dehors ». Le début et la fin de la courbe exprime le tournant politique des événements et résument fort bien le changement, entre-temps, des rapports de forces entre les deux camps. Ainsi, l'aspect performatif d'un tel ou tel mot, quelque important soit-il, en tant qu'usage d'un langage adéquat à la situation concrète⁽³¹⁾, n'était qu'un produit de l'effet des changements des positions de forces sur le déroulement des événements et de

leur construction langagière. Si la performance linguistique relève de la compétence de la langue, cette compétence, seule en jeu, ne suffit pas à rendre raison du discours, produit essentiellement de plusieurs facteurs et de conditions sociales, à qui elle doit aussi ses conditions de production. Des contextes bien déterminés et des forces sociales en jeu, pour l'orientation et le contrôle de l'historicité, comptent aussi dans l'analyse. La consistance ou l'efficacité du discours émane essentiellement des groupes qui autorisent ce discours et s'en autorisent⁽³²⁾. Toujours est-il, jeunes et diplômés en chômage, sous employés, ouvriers précarisés, étudiants, lycéens, groupes issus de milieux pauvres, avocats, journalistes libres, intellectuels, constituent les forces qui ont autorisé, dans des faces à face tendus avec les agents du pouvoir, les mots essentiels de cette dissidence. Dire le mot qui correspond à la situation, cela est inscrit dans l'ordre des dispositions des gens. « Dégage » et « le peuple exige » ne furent donc pas des labels idéologique ou partisan préparés à l'avance pour orienter les protestations, c'étaient plutôt des expressions d'un ras-le-bol social. D'ailleurs, semblable à un état de transe ou à un tollé général, ce ras-le-bol ne permettait ni de réfléchir ni de calculer. En revanche, il permettait surtout de s'extérioriser et de se déverser.

II-De l'occupation de l'espace à la subversion de l'ordre symbolique

Partout, dans les grandes villes, comme dans les petites agglomérations, la protestation fut surtout un fait de signes, voire de mots et de slogans significatifs. Et il n'est que d'examiner les traces de ce mouvement pour s'apercevoir du rôle du langage quotidien dans la formulation des revendications sociales et l'extériorisation du mécontentement.

Subite et volatile l'indignation s'est imposée par les mots et les gestes. Les manifestants en ont fait la force de frappe contre l'ordre établi, basé lui aussi sur un système symbolique frappant. L'enjeu de ce mouvement fut, semble-t-il, essentiellement symbolique et, de là, l'acharnement des indignés sur les représentations manifestes de l'ancien régime. Ainsi, arrachage des panneaux et des supports portants inscriptions, slogans, chiffres et portraits de personnalités politiques officielles, destruction de certains édifices, comme les statues, les colonnes commémoratives, décoloration et blanchiment des murs et des devantures portants des signes ou des couleurs de propagande du système dominant, ont tout mis sens dessus dessous. La détermination des indignés était telle que le mécontentement a revêtu l'aspect d'une subversion radicale de l'ordre symbolique⁽³³⁾, s'attaquant à toute forme d'existence ou de résistance du pouvoir déchu. De là, on a vu la couleur blanche chasser la couleur mauve et le chiffre huit 8 se substituer à celui de sept 7, en signe de rupture avec tout ce qui représente l'ancien régime.

Cette inversion de l'ordre symbolique révèle fort bien la portée politique et critique des protestations à l'égard du pouvoir et de ses institutions, ce qui explique d'ailleurs, les conduites violentes des manifestants et l'attitude hostile déversée à flots sur les locaux du parti au pouvoir, alors, et les postes des forces policières, espaces conquis, puis transformés, dans l'euphorie générale, en locaux populaires, et baptisés « Administration de l'emploi », « Maison du peuple », « MaisonBouazizi » et bien d'autres appellations.

Mais, peut-on déduire de ce renversement symbolique une tendance au changement des positions politiques, en l'absence même de forces structurées, seules susceptibles de canaliser le ras-

le-bol et de le transformer en un mouvement de longue haleine ? La question vaut, ici, plus que la réponse, même si les événements ont dit leur mot. Déjà, la formation des gouvernements de transition un et deux, la mise en place de la haute commission de la révolution et le départ de Ghannouchi, l'élection d'une assemblée constituante ont situé les choses dans un processus de grande envergure, processus qui s'apparente à celui des grands bouleversements du dix-neuvième siècle. C'est une posture méthodologique qui nous autorise à interroger empiriquement les traces de ce mouvement et de ses acteurs. Que disent alors ces traces et que pourrait-on en inférer ?

La réalité sociale ne repose pas uniquement sur les rapports de force entre groupes en conflit, thèse soutenue par Marx, mais également sur des rapports de sens et une dimension symbolique, comme le souligne M. Weber⁽³⁴⁾. De là, l'importance de la thèse sur la fonction des représentations et du langage dans la construction de l'ordre social.⁽³⁵⁾

Sans prétendre à l'exhaustivité, le travail anthropologique qu'on a fait dans ce terrain inhabituel, tant par l'objet étudié que par l'aspect morphologique (rues, places publiques, devantures de magasins, etc.) nous a offert une matière riche, inépuisable et dont la charge symbolique, indéchiffrable constitue la dimension la plus importante de l'iceberg. Pour cela, Nous partons de ce qui émerge de l'eau profonde, de l'explicite et du manifeste. Ainsi, Slogans, mots d'ordre, dessins, caricatures et autres symboles constituent l'objet principal de nos observations, ce sont les éléments de départ de ce travail de reconstruction de la dynamique des événements et de leurs évolutions.

D'autre part, le terrain observé (Tunis, l'Ariana, deux centres politiques, par excellence, Kasserine, et Thala, deux épïcètres de cette dissidence, Le Kef et Beja, deux villes de l'intérieur du pays, Touiref et Sakiet Sidi Youssef, villages reculés dans les forêts du Kef, sur les frontières tuniso-algériennes) et la diversité des données recueillis, faits ciblés d'avance par notre questionnement, nous ont beaucoup inspiré. En fait, l'analyse que nous développons dans ce travail est le fruit d'un exercice de va et vient entre construction théorique et données empiriques. Faut-il rappeler que l'un des aspects frappant de ce ras-le-bol réside dans sa capacité d'avoir inventé sur le tas ses propres catégories de mobilisation et de les imposer à la classe politique. En voici quelques traces qui résistent et attirent encore l'attention :

A-Inscriptions murales animant la ville de Tunis

Slogans et formules brèves, signes inscrits en noir et dans un style laconique et sentencieux sur les murs des bâtiments augurent tous un changement de grande envergure dans la vie politique du pays. Sur la rue de Grèce, rue de Rome et rue de Hollande, on lit, entre autres formules de propagande politique ou de célébration de la victoire, essentiellement : « vive la Tunisie libre démocratique », « gloire aux martyres héros », « vive la liberté, à bas Elmbazzaa et Ghannouchi ! », « R.C.D dégage ! », « Game over ». D'autres formules inscrites en grande pompe, comme : « Libres » « », « vive la liberté », « Enfin libres », « Non aux préfets du R.C.D », « oui à la dissolution du R.C.D ». Sur la façade du bâtiment de l'Union bancaire du commerce et de l'industrie l'UBCI, le bâtiment qui ouvre sur l'Avenue Habib Bourguiba, on a inscrits en majuscule : « Tunisie Démocratie et Laïcité »,

« Thankyou face book », et en minuscule : « Fiers d'être tunisiens ! », « Face book thank ! ».

Un fait évident, les auteurs de ces inscriptions ne se reconnaissent, semble-t-il, que dans ce qu'ils ont fait et dans Face book, idole des jeunes et des acteurs de ce mouvement. Pour cela on ne voit pas du tout cités des organisations comme l'Union générale tunisienne du travail (UGTT) ou un parti politique quelconque.

B- En parcourant l'artère principale du quartier de Mellesine, on voit inscrits en arabe, en français et en anglais, selon le cas, mais sur un ton agressif, cette fois-ci, des slogans qui expriment à la fois un état de soulagement et de fermeté : « Non aux gouverneurs du R.C.D et à ses sangliers », « Laïcité », « Non au régime présidentiel », « Oui au régime parlementaire », « Gare à chaque voleur », « Vive la liberté R.C.D out ».

C- Non loin de là, les rues de Bebjdid et Bebmara font voir surtout des formules hostiles aux conduites de récupération et au gouvernement de Ghannouchi 1, formé le 17 janvier 2011. En voici inscrits en rouge sur des murs blancs⁽³⁶⁾ : « Non à Ghannouchi », « Non à la constitution de Ben Ali », « Pour un régime parlementaire ».

Après le sit-in de la Kasba3, on a ajouté d'autres slogans, comme : « Urgent, Bebjdid proclame l'état de siège contre les forces de police », « Fellouja », « Ou on triomphe ou on périt » « », « Ministère de l'intérieur, ministère terroriste », « R.C.D dégage ».

D-A l'Ariana, les murs de l'avenue Habib Bourguiba, l'artère principale de la ville furent, à l'instar des grandes rues de Tunis et des autres villes une tribune politique par excellence, par où les indignés ont déversé leur mécontentement et ont incité les gens à s'investir dans le nouveau

processus. Trois slogans semblent résumer l'alignement de la ville sur la position de la rupture : « Plus jamais peur », « Mort au R.C.D », « Liberté pour le peuple de Tunisie ».

E-Pareillement, dans les autres régions de l'intérieur, au Kef comme à Béja ou à Kasserine, les traces expriment, toutes, les mêmes tendances de protestation où sont criés, vilipendés et bafoués les agents du pouvoir et notamment ses instruments politiques et policières. Les tendances de changement furent radicales à un tel point que certains protestataires se sont opposés à la participation même de certaines personnalités du pouvoir déchu, ne serait-ce que pour assurer la transition. Et contre la thèse selon laquelle on ne peut faire du nouveau qu'avec de l'ancien, plusieurs groupes ont brandis, le portrait du Général Ammar, personnalité militaire, contre les personnalités de l'ancien régime⁽³⁷⁾.

Trois tendances animent ce processus, il s'agit de :

-La position de rupture qui cherche à mettre terme au pouvoir du 7 novembre dénoncé comme régime autoritaire et absolu.

- Une tendance politique aussi mais qui se limite seulement à la dénonciation du caractère répressif de l'intervention du pouvoir contre les indignés.

-Une tendance sociale qui dénonce surtout la politique inéquitable du pouvoir, en matière d'emplois et de répartition des richesses nationales et qui plaide pour une nouvelle politique économique et sociale équitable.

On n'a pas besoin de lire en filigrane ou de déchiffrer les messages des différents cris d'indignation, pour s'en apercevoir du caractère fougueux, impétueux, voire volcanique et explosif de ce mouvement. D'ailleurs, un simple exercice de comparaison des traces laissées par les émeutiers,

partout dans les villes et les agglomérations urbaines du pays, permet à lui seul d'en inférer que c'est l'état de ras-le-bol profond qui a suscité cette dissidence et en a fait une tendance générale et irréversible. Partout, les gens se sont exprimés de la même manière. Positions standard ? Pas du tout, mais là c'est tout le travail du conditionnement social. Loin, donc, de la thèse paresseuse et stupide du complot qui réduit ce cataclysme social total en une conspiration fomentée contre le pouvoir, la théorie de l'habitus nous dispose à situer et les gestes et les signes dans une logique sociale et structurelle qui aurait marqué les conduites collectives et les a disposés à s'exprimer de la sorte. Derrière la similarité des gestes et des signes, c'est tout l'effet d'un sens pratique responsable de l'homogénéisation des expressions et des conduites. Issus de milieux sociaux et de conditions identiques ou semblables, les protestataires ont développé des conduites et des réactions analogues et comparables.

E- Le Kef, la ville reculée dans l'espace, à l'intérieur marginalisé du pays, n'a pas manqué le rendez-vous historique. Avec un peu de retard sur son entourage proche (Tadjerwine, Thala, Djerissa, Dehmeni) ou lointain (Kasserine, Jendouba), elle tient pourtant à se situer au vent. Et même sans structures crédibles de mobilisation, la société locale s'accroche et tient à s'exprimer. C'est de toute façon ce que les traces de ses habitants révèlent. La ville emportée, comme dans un tourbillon, par la dynamique nationale de protestation, annonce un rythme rapide de changement et, et ses murs dressent un tableau où sont inscrits les différents moments de protestation dont le dernier, celui de l'après 14 janvier où les messages transmis posent la question de la transition et de ses outils. Ainsi, catégoriques,

et résolus les groupes protestataires ont manifesté une position ferme et hostile, à l'instar des autres régions, à l'égard de ce qu'ils considéraient comme un laxisme politique. Les inscriptions murales appellent toutes à la rupture et à la subversion du système des positions politiques réelles. En voici les slogans qui ont attisé le mécontentement local : « Vivre de pain et de l'eau plutôt que de supporter encore le R.C.D », ce, slogan est inscrit sur le bâtiment de la Mutuelle d'Assurance de l'Enseignement M.A.E qui ouvre sur la place Ben Anin, au cœur de la ville, en signe de déclaration publique. Le style d'écriture, l'emplacement annoncent un état d'esprit sûr et résolu : les manifestants affichent leur adhésion à la dissidence et se déclarent, comme s'ils étaient les nouveaux maîtres de la ville. « Le terrorisme ne nous fait pas peur ! Ô Ghannouchi, tu n'es qu'un monteur », « On peut vivre de pain et de l'eau plutôt que de supporter Elmbazzaa », « Non à la terreur », « on ne peut pas détourner notre révolution ».

Un peu plus haut, au sortir de la place Ben Anin, les émeutiers ont transformé le bâtiment de l'institut Bourguiba des langues vivantes en un tableau artistique sur lequel ils ont marqué avec un style rythmé slogans et dessins, en détachant, comme s'ils chantaient, les parties constitutives des mots, nous citons essentiellement :

« R.C.DDégaGe », « Nous voulons des instituts supérieurs libres, sans surveillance policière ».

Si l'objet des protestations est le même partout dans ces traces, ce que prouvent d'ailleurs la comparaison et l'observation, les langues utilisées (l'arabe soutenu ou dialectal, le français, l'anglais) révèlent fort bien le poids des jeunes scolarisés et diplômés dans ces événements et donnent à penser aux nouvelles tensions sociales et à leurs langages.

Caricatures, dessins, poèmes, ornements muraux comme des fresques semblent se substituer aux anciennes formes de communication et de mobilisation. Ça y est le temps des tracts et des manifestes ; ça y est ! Ce n'est plus le temps des leaders charismatiques et des idéologies toute faites. Les nouveaux temps ont précarisé le travail et l'action sociale. De là, la naissance de nouvelles formes de conflits et de nouvelles « forces susceptibles, selon Alain Touraine, de faire reculer le profit, parce que c'est lui qui détruit les cultures et les individus, abandonne les pauvres et les exclus, tous accusés d'entraver la course au profit maximal. La lutte pour les droits sociaux est parvenue à limiter l'arbitraire des employeurs ; la lutte pour les droits culturels n'est pas encore parvenue à ses fins ; mais elle n'est pas moins nécessaire ».⁽³⁸⁾ Certes, Alain Touraine parle ici de la situation des pays capitalistes ; mais le nouveau contexte des mutations économiques n'épargne pas le reste du monde, là où les exclus et les précarisés ne sont pas moins concernés par les nouvelles mobilisations, en vue de défendre des intérêts et de conquérir des droits. Certes aussi que ces nouvelles mobilisations restent bien loin de l'effet des mouvements sociaux, notion par laquelle, ce sociologue décrit le mouvement ouvrier, les mouvements de libération nationale et le féminisme⁽³⁹⁾ ; mais l'émergence des protestations récentes sur la scène sociale et politique en Tunisie, en Egypte, au Brésil et dans bien d'autres pays n'est pas une averse passagère. Les nouvelles tensions sociales sont révélatrices d'un malaise structurel profond.

G- Nos observations faites à Béja nous ont permis de voir un autre tableau d'expression des frustrations politiques où le recours à un ton acerbe et à un vocabulaire avilissant témoigne de

l'effet des structures culturelles profondes. La place de l'église et les ruelles qui s'en sortent racontent les jours de protestation : « R.C.D...trois sigles du nazisme », « le R.C.D est un cancer. Que Dieu vous protège », « Tout est cité dans le livre sauf le R.C.D. et les chiens », « Être véridique, brave, courageux, franc, et persévérant, ça ne s'apprend pas dans les universités », « Un étable à porcs c'est plus propre que le R.C.D. ».

Si a première vue, ces formules semblent exprimer un sens commun et un état de chaos, l'analyse approfondie pourrait renvoyer et les symboles fascistes et les notions à des registres idéologiques et culturels bien déterminés. Le parti dissout est comparé tantôt à un parti naziste tantôt à une porcherie : deux notions différentes mais qui émanent d'une position hostile qui puise ses fondements dans deux répertoires, l'un à caractère politique, l'autre à caractère politico- religieux. A ce sujet, si la dénonciation revêt ici un aspect d'une insulte ou d'une injure ; insulter, cet acte qui, selon Pierre Bourdieu, n'engage que son auteur⁽⁴⁰⁾ qui veut voir l'objet de l'insulte comme tel est d'une importance méthodologique particulière dans l'analyse des traces d'un mouvement qui va porter sur le devant de la scène d'action des mouvements d'inspirations idéologiques différentes, si non opposées. L'insulte c'est comme la nomination un acte d'institution et de destitution socialement fondé⁽⁴¹⁾. Quant au registre culturel dans lequel s'inscrivent certaines insultes, à l'instar de « chien » et « un étable à porcs », il renvoie, surtout à un état décrié par les représentations religieuses dominantes. Le culturel, on le sait, est d'un effet particulier sur l'action sociale ; et l'on verra, comment, l'évolution des événements va épouser, peu à peu, l'empreinte du religieux et portera au

pouvoir le mouvement Nahdha dans une sorte de symbiose politique avec deux jeunes partis laïques.

Les traces murales ont servis donc de signes de présages politiques ; elles ont prédit tout. Ainsi, même si les groupes religieux n'étaient pas d'un effet significatif sur le déroulement des protestations, depuis leur déclenchement jusqu'à la chute du président, certaines de ces traces révèlent fort bien l'effet des représentations culturelles et religieuses sur les conduites électorales. C'est ce que l'on infère, du moins, de la formule « nous avons voté pour des gens qui craignent Dieu » qui a bien circulé, après les élections de la constituante, le 23 octobre 2011, en signe de satisfaction politique..

Par ailleurs, ce qui frappe dans ce cataclysme social tunisien, ce n'est pas seulement l'aspect fulgurant et éruptif de l'afflux des émeutiers sur la scène publique, mais également la portée spatiale et temporelle de la dissidence. L'espace et le temps, ces deux catégories semblent constituer un autre enjeu de ce ras-le-bol, enjeu non moins important du point de vue des émeutiers pour qui, la conquête du pouvoir était surtout un fait d'occupation d'espace et de mise en place d'une nouvelle temporalité des événements vécus comme un fait de passage d'une ère à une autre bien différente. Ainsi, dans le village de Touiref, petite agglomération d'environ 5000habitants, située dans les forêts du nord du Kef, ce qui attire l'attention, c'est l'acte par lequel les contestataires, emportés par une marée de colère ont changé le nom de la place 7novembre, dans le centre du village. Baptisée place du martyr Elbrinsi, un militaire tué à Bizerte, après le 14 janvier201, cet espace est devenu l'emblème public local du ralliement de la communauté au nouveau contexte. Et pour situer la destitution symbolique dans les nouveaux temps et surtout pour s'inscrire dans les

événements qui ont chassé le pouvoir, en place depuis vingt-trois ans, les habitants ont supprimé le chiffre sept(7), appliqué sur l'ancien mémorial du 7novembre et l'ont remplacé par le chiffre huit(8). Un nouveau nom et un nouveau chiffre d'identification de la place ;ce n'est pas fortuit. Les mots et les signes en général sont là pour sceller le nouvel ordre politique.

La destitution symbolique du pouvoir a commencé dans les petites agglomérations bien avant les sit- in de la Kasba (où les sit-inneurs ont conquis l'espace du gouvernement imposant le départ du premier ministre, Mohamed Ghannouchi), à Tunis. L'élévation du monument de Bouazizi à SidiBouazid et le processus de dénomination, voire d'institution par lequel les habitants de Kasserine ont mis en place une nouvelle géographie politique de la ville⁽⁴²⁾ s'inscrivent dans une logique symbolique par excellence.

● Arracher un portrait, effacer un chiffre pour les remplacer et mettre d'autres repères. De tels actes ne sont pas sans significations, d'autant plus que cela intervient dans un contexte de protestations cataclysmiques. Actes, à la fois, d'institution et de destitution, c'est là la part des mots et des symboles dans l'action et la construction du nouvel ordre social et politique. Nommer, c'est instituer, c'est l'acte par lequel, les groupes, en colère, ont conquis l'espace politique, pour s'imposer, comme acteur dominant, et delà imposer leurs symboles. C'est tout un travail de structuration du monde social⁽⁴³⁾. L'institution, fait de langage, et qui semble fonctionner aussi en tant qu'acte d'imposition et de rapports de forces symboliques, passe nécessairement par l'acte de nomination⁽⁴⁴⁾.

Conquête et appropriation de l'espace, mise en place de nouveaux mémoriaux (portraits des jeunes tués dans les confrontations des émeutiers avec les

agents des forces de l'ordre lors des manifestations), destruction des monuments symbolisant la domination de l'ancien régime (portraits et statues), de telles pratiques témoignent, en effet d'une tendance générale de subversion de l'ordre symbolique dominant. Et si les mobiles profonds de cette tendance émanent d'un malaise social total, les cibles touchées par les protestations révèlent plutôt une position politique hostile, voire dissidente. Reste qu'il faudrait décrire les manifestations de cette position et de ses objectifs non-dits, travail d'interprétation et d'analyse qui incombe aux sciences sociales et notamment à l'anthropologie et à la sociologie politiques.

Certes, le caractère social des revendications des émeutiers a marqué et le déclenchement et le déroulement des contestations, mais les enjeux profonds des actes commis par les manifestants (sit-in dans les espaces publics, la mise du feu aux locaux et aux institutions du pouvoir, détermination à aller jusqu'au bout) ont donné une ampleur critique aux événements. Il s'ensuit que, évoquer la portée dénonciatrice de ce mouvement permet à lui seul de situer les conduites individuelles et collectives dans des logiques profondes et de délimiter le caractère dissident ou hérétique des actes d'inversion et de subversion symboliques accomplis dans la foulée des protestations sociales. Tout donne à voir, dans ce processus, qu'il s'agit d'une hérésie politique⁽⁴⁵⁾ qui a mis en cause tout le système dominant. Delà, d'ailleurs, l'importance de rappeler que la politique commence surtout comme une dénonciation de l'ordre établi ; lequel repose sur une sorte de correspondance entre les divisions sociales objectives et les représentations qui permettent l'adhésion à cet ordre.

A la lumière de cela, nous nous interrogeons sur l'aspect hérétique de ce ras-le-bol social et de ses horizons politiques. C'est en rupture avec un état de mainmise totale sur la société que le soulèvement du 17/12 intervient comme une forme de dissidence. Il s'agit d'une occasion de réinvention de la politique, au sens de Hannah Arendt⁽⁴⁶⁾. Après le joug pesant des deux autoritarismes, ce soulèvement intervient, contre l'arbitraire pour proposer de poser politiquement les problèmes de gestion et d'orientation de l'œuvre de développement et de les situer au cœur du fait politique⁽⁴⁷⁾, en tant que fait d'équité et non seulement en tant qu'indicateur de croissance matérielle mesurable par le P.N.B, « le monde matériel repose sur l'équilibre, le monde moral sur l'équité », dit Victor Hugo.

Si le développement est par définition une œuvre publique et collective, comme le souligne Norbert Elias⁽⁴⁸⁾, il revient aux gouvernements et à l'Etat de procéder par des décisions équitables à l'accomplissement de cette œuvre. Ainsi, réinventer la politique, c'est prendre des décisions et des mesures en vue de protéger la chose commune et préserver les intérêts d'« individus intégrés au sein d'une certaine organisation étatique », pour reprendre l'expression de N. Elias⁽⁴⁹⁾. Notion pervertie par une instrumentalisation idéologique et politique excessive, le développement est aussi à réinventer, comme tant d'autres choses. Les auteurs du 17/12 n'ont-ils pas scandé le slogan retentissant : « L'emploi, c'est un mérite », pour protester contre la précarisation du travail et l'exclusion !

Conclusion

L'objet initial de cet article était de traiter des logiques profondes des événements du 17/12 et

des dynamiques cachées qui ont présidé à la naissance d'un cataclysme social total qui amis en quelques jours tout sens dessus dessous. Tout est à ramener à une logique d'articulation qui a mis en branle l'individuel et le collectif, le social et le politique, le local et le national. C'est ce qui a transformé l'« isolé », voire l'« insignifiant » en un acte socialement significatif et a donné une perspective sociétale à la dégénérescence des événements. Dégénérer n'est pas un fait spontané, il est le produit de liens cachés entre aspects différents du fonctionnement de la structure sociale. D'ailleurs, même l'identification à l'auteur de l'acte d'immolation, vu comme héro, ce processus psychosocial qui aurait déchaîné différents groupes sociaux contre le pouvoir, participe de cette logique. Marginalisés, en difficultés, les indignés se sont mis dans la peau de l'immolé.

Par ailleurs, si, par opposition au profil d'un « individu par excès »⁽⁵⁰⁾, le statut fragile d'un individu « par défaut »⁽⁵¹⁾ et « sans ressources » semble marquer aujourd'hui de plus en plus la sphère de l'action sociale, les nouvelles solidarités, en émergence, reposent toutes sur ce qu'on peut appeler une idéologie , implicite ou explicite, de droit et de citoyenneté. Droits sociaux et politiques, citoyenneté sociale, ces catégories constituent un catalyseur d'action et de solidarité ; c'est la nouvelle ressource qui semble procurer à l'individu isolé audace et assurance. Vulnérable et fragile, l'individu lâché par l'Etat, la classe sociale et le syndicat se reconnaît aujourd'hui plutôt dans de rudes épreuves, face aux difficultés. Pour cela on le voit se prendre en charge : il proteste et cherche incessamment à se procurer des moyens d'action. Mais si les conflits et les tensions sont gérés dans le capitalisme de l'ère industrielle, en fonction de

certain rapports de forces entre acteurs organisés, l'individu d'aujourd'hui gère ses tensions en fonction d'une certaine capacité de négociation d'un statut de droit. Au nom d'une idéologie de droit (droit au travail, au logement, au soin, etc.), l'« individu incertain » mène une action incertaine aussi, d'où ces recours incessants à l'immolation et au suicide. De l'action à partir d'un rôle et d'une position de fait, dans l'entreprise, à la mobilisation à partir d'une situation potentielle.

C'est cette nouvelle idéologie qui semble avoir mis en branle le mouvement protestataire du 17/12 et qui lui a donné ampleur et réception parmi des groupes bien structurés de la petite et moyenne bourgeoisie. Si la position dans le procès de production permettait à l'individu de se faire une représentation de ce qu'il est de ce à quoi il aspire, le mérite, le droit et la quête de l'équité sont les maîtres mots de mobilisation, à l'œuvre aujourd'hui. L'individu se mobilise et invente de nouvelles formes d'action et de résistance. Il se réfère surtout à des constructions de type, « citoyens du monde », « société civile planétaires », « rassembler sans unir ». Ces catégories semblent fonctionner comme de nouveaux labels d'action et de mobilisation.

Défaites ou apprivoisés (par la précarisation du travail et par la corruption d'un certain syndicalisme), les conflits et les mouvements sociaux du capitalisme national et industriel ont perdu leur force. L'heure, aujourd'hui, serait plutôt pour le subit et l'incontournable. Qu'en serait-il, alors, de ce subit et de son impact sur les structures de nos sociétés ? Les nouveaux horizons des dynamiques à l'œuvre, voilà maintenant cinq ans, ne semblent pas se limiter aux revendications sociales. Ce qui va se poser de manière plus ou moins frontale, c'est surtout la question du pouvoir

et des fondements des dominations et des légitimités en place depuis plus d'un demi-siècle, d'où ces tendances au changement des systèmes politiques dominants, objet de notre article intitulé **Du ras-le-bol à la réinvention du politique**. La dissidence a commencé sociale et revendicative, puis s'est pas transformé en une hérésie politique et suggestive ?

Bibliographie

Aron Raymond, Les étapes de la pensée sociologique I, Cérès Editions, Tunis, 1994.

Allal Amin et Geisser Vincent, « Tunisie : « Révolution de jasmin ou intifada ? », in Mouvements n°66, été 2011.

Aya ri Michaël, « Non les révolutions tunisienne et égyptienne ne sont pas des révolutions2.0 », in Mouvements n°66 été 2011.

Bateson, Birdwhistell, Goffman, Hall, Jackson, Schefflen, Sigman, Watskawick, La nouvelle communication, textes recueillis et présentés par Yves Winkin, Editions du Seuil, 1981.

Bagault Céline, « Protester autrement », in Sciences Humaines, Série Les grands dossiers, n°33 ? Décembre 2013 janvier et février 2014.

Baudrillard Jean, Pour une critique de l'économie politique du signe, Cérès Productions, Tunis, 1995.

Bourdieu Pierre, -Langage et pouvoir symbolique, Editions Fayard, 2001.

-Raisons pratiques, sur la théorie de l'action, Editions du Seuil, 1994.

-Questions de sociologie, Cérès Productions, 1983.

Bozarslan Hamit, « Réflexion sur les configurations révolutionnaires tunisienne et égyptienne », in Mouvements n°66 été 2011.

Bonne Foy Laurent, « Les révolutions sont-elles exportables ? « L'effet domino » à la lumière du cas yéménite », in Mouvements n°66 été 2011.

Castel Robert, -La montée des incertitudes, Travail, protections, statut de l'individu, Editions du Seuil, 2009.

-« La précarité ou l'individu par défaut », in Molénat Xavier (Sous la Dir.), L'individu contemporain, Sciences Humaines Editions, 2006.

Elias Norbert, Qu'est-ce que la sociologie ?, Editions de l'Aube, 1991.

Graf Alain et Le Bihan Christine, Lexique de philosophie, Seuil, 1996.

Kridis Noureddine, Penser la révolution, RMR Editions, Tunis, 2011.

Khosrokhavar Farhad, The new arab revolutions that shook the world.

L. Farro Antimo, Les mouvements sociaux, Les presses de l'Université de Montréal, Canada, 2000.

Mauss Marcel, Essais de sociologie, Editions de Minuit, 1968-1969.

Ouali Ilikoud, « Le printemps berbère et octobre 88, analyse comparée de deux mouvements, in Didier Le Saout et Marguerite Rollinde(Dir.), Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb, Paris, Karthala, 1999.

Passeron Jean-Claude,- Le raisonnement sociologique, Albin Michel, 2006.

-« L'espace wébérien du raisonnement comparatif », introduction in Weber Max, Sociologie des religions, Gallimard, 1996.

Ouannes Moncef, Révolte et reconstruction en Lybie Le ROI et le Rebelle, Le Harmattan.

Todorov Tzvetan, L'expérience totalitaire, La signature humaineI, Edition du Seuil, 2011.

-Un nouveau paradigme, pour comprendre le monde aujourd'hui, Fayard, 2005.

- La voix et le regard, Seuil, 1978.

Weber Max, Le savant et le politique, Editions 10/18, 1963.

Wieviorka Michel, La violence, Hachette Littératures, 2005.

⁽¹⁾ . CF.Un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Fayard 2005, p.187.

⁽²⁾ .CF. Les étapes de la pensée sociologique, Cérès Editions, Tunis, 1994, p. 348.

⁽³⁾« Vies minuscules », « étincelles minuscules », « héros minuscules », « histoires minuscules », constructions utilisées par Pierre Michon pour raconter les révolutions arabes et repris par David Fontaine, dans un article intitulé Laisser du printemps au temps, voir Canard enchaîné, mercredi 21mars 2012 :l'article pose un problème méthodologique, à savoir comment raconter et narrer les soulèvements immenses en Tunisie et en Egypte, et delà il évoque l'importance du retour aux histoires minuscules comme celle de Bouazizi

⁽⁴⁾ Passeron (Jean-Claude), Le raisonnement sociologique, Editions Albin Michel, 2006, p.128.

⁽⁵⁾ . CF. Aron Raymond, Les étapes de la pensée sociologique I, Cérès Editions, Tunis, 1994, p. 348.

⁽⁶⁾ Alain Touraine distingue radicalement entre mouvements sociaux et nouveaux mouvements sociaux. IL distingue également entre mouvements sociaux et formes ordinaires et quotidiennes de protestation. Voir notamment Critique de la modernité, Fayard, 1992, p.315et UN nouveau paradigme, pour comprendre le monde aujourd'hui, Fayard, 2005, pp.131-132.

⁽⁷⁾. Sur cette question, CF. Passeron Jean Claude, « L'espace wébérien du raisonnement comparatif », in Sociologie des religions, Editions Gallimard, 1996, pp. 1-49.

⁽⁸⁾ Bourdieu Pierre, Questions de sociologie, Cérès productions, 1993, p.10.

⁽⁹⁾ . Ibid. p. 19, 20.

⁽¹⁰⁾.C.F.Bagault (Céline), « Protoster autrement », in Sciences Humaines, série Les Grands dossiers, n°33, Décembre 2013, Janvier-Février 2014, p. 42.

⁽¹¹⁾ Ibid.

⁽¹²⁾ Ibid.

⁽¹³⁾Ibid.

⁽¹⁴⁾ Ibid.

⁽¹⁵⁾C.F. Bourdieu (Pierre), Raisons pratiques, sur la théorie de l'action, Editions du Seuil, 1994, p.53.

⁽¹⁶⁾ Ces mots et phrases gravés ou écrits en stylos sur les murs de certaines villes furent notre objet d'observation, voir également Dégage, la révolution tunisienne du 17décembre 2010 au 14 janvier 2011 livre –témoignages, Editions du Lateur, Alif p.126.

⁽¹⁷⁾Selon John B Thompson, dans sa préface du livre de Pierre Bourdieu, Langage et pouvoir symbolique, l'auteur de ce livre reproche aux analyses sémiotiques et sémiologiques qui s'inspirent de F. de Saussure, le fait qu'elles négligent l'impact des conditions sociohistoriques de production et de réception des textes, voir Bourdieu Pierre, langage et pouvoir symbolique, Editions Fayard, 2001, p.11.

⁽¹⁸⁾ Parmi ces cris, les plus nets furent : « Le peuple réclame la dissolution du régime », « RCD you are doomed ».

⁽¹⁹⁾ Bourdieu Pierre, langage et pouvoir symbolique, op.Cit ;

⁽²⁰⁾ Ibid.pp.189-190.

⁽²¹⁾ Ibid.

⁽²²⁾ Ibid.

⁽²³⁾ Ibid ;

⁽²⁴⁾ Ibid. p.157.

⁽²⁵⁾ Ibid.

⁽²⁶⁾ Voir à titre d'exemple l'analyse de JradNebiha « Quand dire c'est faire : la révolution tunisienne, un événement de langage fait l'histoire », in, Bulletin de l'I.R.M.C, avril-août, 2011,n°6, pp.11-12.

⁽²⁷⁾ .Ibid. p.60.

⁽²⁸⁾ Les gens se servent aujourd'hui de cette notion et l'utilisent partout là où il ya des mouvements de protestation contre les responsables administratifs des établissements publics et des entreprises, pour décrire les positions radicales et les mesures de destitution ou de limogeage prises contre ces dirigeants. Ainsi, les formules « on a dégagé le directeur », « on va le dégager », sont devenues monnaie courantes dans le langage de ces mouvements.

⁽²⁹⁾ .CF. Todorov Tzvetan, L'expérience totalitaire La signature humaine, Editions du Seuil, 2011, p.111.

⁽³⁰⁾.C.F.Bourdieu(Pierre), Langage et pouvoir symbolique, Op ; cit, p.188.

⁽³¹⁾ Bourdieu Pierre, Langage et pouvoir symbolique, Op ;Cit ; pp.12-60. Soulignant l'importance de la relation entre les habitus linguistiques et les marchés de censure et de sanction qui contrôlent la circulation des mots, Bourdieu évoque la distinction faite par F de Saussure entre la langue et la parole et la distinction faite par Chomsky entre la compétence linguistique (qui signifie la connaissance des règles de la langue) et la performance de la langue (qui signifie l'usage effectif du langage dans des situations concrètes). Et delà, il fait allusion à l'erreur de la linguistique qui consiste à chercher dans la langue ce qui se produit dans l'ordre social.

⁽³²⁾ Ibid. pp. 189-190.

⁽³³⁾ Il convient de rappeler ici que cet acharnement contre les symboles de l'ancien régime allait de paire avec d'autres pratiques d'occupation d'espaces, de sit in dans certains établissements publics et de contrôle des quartiers.

⁽³⁴⁾.C.F. Corcuff (Philippe), les nouvelles sociologies, Editions Nathan, Paris, 1995, pp.35-6.

(35).Ibid.

(36) Le rouge tranchant sur un fond blanc annonce un contraste, une distinction et une détermination, La couleur est significative, c'est le quartier fief du grand club de football, le Club Africain dont le maillot rouge et blanc a été porté par plusieurs jeunes lors des manifestations et des assemblées générales tenues dans les places publics et notamment dans l'avenue Hbib Bourguiba, depuis le déclenchement des protestations, le 17 décembre 2010.

(37) . Les manifestants, lassés du parti déchu, ont scandé avec enthousiasme le slogan : « Oui au général Ammar, non au rassemblement, parti traître ».

(38) .C.F. Touraine (Alain), Après la crise, Editions du Seuil, 2010, pp.75-76. Voir également Ziegler(Jean), Les nouveaux maîtres du monde et ceux qui leur résistent, Editions Fayard, 2002, pp.277-331. Le sociologue suisse évoque l'impossible capacité d'autorégulation des sociétés, après la mort de l'Etat républicain sous l'effet de l'économie néo libérale et qualifie le capitalisme contemporain « qui a oublié ses origines protestantes », de « stupide et de cynique ».

(39) .Voir à ce sujet Alain Touraine, Un nouveau paradigme, Op ;Cit ;p.131. où l'auteur évoque l'alter mondialisme, en tant que forme de mobilisation et d'action qui se substitue, à la lumière des changements imposés par la globalisation, aux mobilisations syndicales et ouvrières de la société industrielles ; même si cet alter mondialisme ne parvient pas à définir « au nom de qui, de quels intérêts ou de quelle conception de la société il lutte de sorte qu'une confusion s'instaure entre la défense de certains intérêts acquis et des revendications menés effectivement au nom des catégories les plus directement dominées ».

(40) . Voir Bourdieu (Pierre), Langage et pouvoir symbolique, Op ; Cit ; p. 156.

(41). Ibid.

(42) Pour s'inscrire dans le nouveau processus et confirmer l'adhésion aux changements, en cours, dans le pays, les habitants de Kasserine ont procédé par un travail

d'autoglorification de la ville et en acte d'hommage aux martyrs du soulèvement de solidarité avec Sidi Bouzid, les habitants ont appliqué des écriteaux et des pancartes à l'entrée de la ville et sur les bâtiments où ils ont inscrit en grosses lettres slogans et expressions de reconnaissance, comme : « Kasserine, ville des martyrs et berceau des révolutions », « Salle des martyrs »(pancarte dressé sur les murs de la salle de sport)

(43) .C.F. Bourdieu Pierre, langage et pouvoir symbolique, Op ;Cit ; p. 155.

(44) .Ibid. Pierre Bourdieu évoque la consistance de la théorie néokantienne, conférant au langage et aux représentations sociales une consistance symbolique, et attire l'attention sur leur fonction dans la structuration du monde social.

(45) .Ibid. pp. 187-188. , Pierre Bourdieu parle de la politique comme un fait hérétique, c'est-à dire comme une rupture avec le pouvoir en place, rupture qui met terme à ce qu'il appelle l'adhésion originare à l'ordre social et qui repose sur l'adéquation entre les structures objectives et les structures mentales ou schèmes classificatoires.

(46)Expliquant Aristote, Hannah Arendt entend par « le politique » ce qu'on désigne aujourd'hui par espace public ou polis, espace commun à tous les citoyens et où chacun délibère librement des affaires publiques. Et par « la politique » elle entend l'œuvre ou l'art de délimiter et de conserver l'intégrité de cet espace. Voir à ce sujet Graf Alain et Le Bihan Christine, Lexique de philosophie, Editions du Seuil, 1996.

(47) Dans la perspective de cette distinction entre le politique (espace qui doit être protégé par la politique) et le politique (art de protéger cet espace), on admet que, l'œuvre de développement et conformément à ce que dit Norbert Elias est avant tout une œuvre publique, voire une partie prenante de cet espace qui relève de la compétence des politiques économiques et sociales.

(48) .C.F. Elias Norbert, Qu'est-ce que la sociologie ?, Editions de l'Aube, 1991, pp. 178-179. Le sociologue

allemand distingue entre le développement comme action imputée à une structure ou un individu et le développement entant que fait impersonnel et de transformations autonomes de la société.

⁽⁴⁹⁾ .Ibid.

⁽⁵⁰⁾.CF. Castel Robert, La montée des incertitudes, travail, protection, statut de l'individu, Editions du Seuil, 2009, p.433.

⁽⁵¹⁾ . Ibid. Voir également, Castel Robert, « La précarité ou l'individu par défaut », in Molénat Xavier (Sous la Dir.), L'individu contemporain, Regards sociologiques, Sciences Humaines Editions, 2006, pp.149-154.

مركز البصيرة للبحوث والدراسات والفنون والفيلم

بلدية واد السمار-حي ماكودي 02 رقم القطعة 13 - الجزائر

ها/فا: 023.75.75.81 النقال: 0550.54.83.05

البريد الالكتروني: markaz_bassira@yahoo.fr / الموقع الالكتروني: www. Bassiracenter.com

دفعاً لعملية البحث على مستوى المركز والتواصل العلمي مع مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، يفتح المركز فضاءه العلمي، أمام كل القدرات العلمية الجادة من خلال الاشتراك أو الكتابة في دورياته المتخصصة: دراسات اقتصادية، دراسات استراتيجية، دراسات إسلامية ودراسات أدبية، ودراسات قانونية ودراسات اجتماعية ودراسات نفسية أو من خلال التواصل العلمي مع المركز.

■ تصدر الدوريات سداسيا، أي عشرين في السنة لكل دورية.

■ الاشتراك السنوي في الدورية الواحدة للأفراد: 1200 دج لكل دورية، وخارج الوطن: 15 دولار. للمؤسسات في الجزائر: 1500 دج وخارج الوطن: 20 دولار.

قسمة الاشتراك السنوي

دورية دراسات إسلامية ودراسات استراتيجية ودراسات اقتصادية ودراسات قانونية ودراسات أدبية ودراسات اجتماعية ونفسية، تاريخية، الطفولة والأرطفونية.
تصدر أربع مرات في السنة

الاسم واللقب أو المؤسسة.....الهاتف.....

العنوان.....

البريد الالكتروني.....

- | | |
|--|---|
| ☐ الاشتراك في الدوريات: 1-دراسات أدبية من العدد | ☐ 6-دراسات استراتيجية من العدد |
| ☐ 2-دراسات إسلامية من العدد | ☐ 7-دراسات قانونية من العدد |
| ☐ 3-دراسات اقتصادية من العدد | ☐ 8-دراسات اجتماعية من العدد |
| ☐ 4-دراسات نفسية من العدد | ☐ 9-دراسات تاريخية من العدد |
| ☐ 5-دراسات الطفولة من العدد | ☐ 10-دراسات أرطفونية من العدد |

يرسل الاشتراك إلى رقم الحساب الجاري: مؤسسة دار الخلدونية Ccp: 7625589 clé 81

ملاحظة: ترسل قسمة الاشتراك وصورة الحوالة البريدية يمكن تسديد المباشرة والاستلام المباشر على مستوى المركز.

تكاليف البريد مقدرة ضمن سعر المجلة

